الأمم المتحدة

A/C.2/66/7

الجمعية العامة

Distr.: General
1 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢١ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

مذكرة شفوية مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة بالإشارة إلى الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المعقود في بويرتو فالارتا، بالمكسيك، من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وتحيل بهذا تقرير أعمال الاجتماع (انظر المرفق). ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٢/٢٧٠، تطلب البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة تعميم هذه الرسالة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية في إطار البند ٢١ من جدول الأعمال.

190112 160112 11-61616 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة الشفوية المؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإنكليزية والفرنسية والإسبانية]

الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

بويرتو فالارتا، المكسيك

٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

شراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك مسؤولية مشتركة

تقرير أعمال الاجتماع

المحتويات

الصفحة

١ - شكر وتقدير ٤

٢ - مقدمة ٦

٣ - العملية التحضيرية ٩

٤ - اجتماع المجتمع المدني (٨-٩ تشرين الثاني/نوفمبر) ١١

٥ - الاجتماع الحكومي (١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبر) ١٤

٥-١ حفل الافتتاح ١٤

٥-٢ الحيز المشترك ١٩

٦ - جلسات المائدة المستديرة ٢٦

٦-١ جلسة المائدة المستديرة ١: الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك - مسؤولية مشتركة ٢٦

٦-٢ جلسة المائدة المستديرة ٢: التنقل البشري والتنمية البشرية ٣٤

٦-٣ جلسة المائدة المستديرة ٣: اتساق السياسات والمؤسسات للتعاطي مع العلاقة بين الهجرة والتنمية ٥٠

٦-٤ جلسة العمل المتعلقة بمنبر الشراكات ٦٤

٦-٥ الدورة الاستثنائية المعقودة بشأن مستقبل المنتدى ٦٨

٧ - الجلسة العامة الختامية - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (١٧/٣٠-١٩/٠٠) ٧١

٨ - تأملات ختامية ٧٤

٩ - شكر خاص ٧٥

١ - شكر وتقدير

يسر حكومة المكسيك تقديم هذا التقرير عن مناقشات ونتائج الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المعقود في بويرتو فالارتا من ٨ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

وكان موضوع المنتدى لعام ٢٠١٠، الذي قدمه الرئيس المكسيكي للاجتماع - ألا وهو شراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك - مسؤولية مشتركة - نابعا من الاهتمام والحاجة إلى إلقاء نظرة جديدة على الروابط التي بين الهجرة والتنمية والأطر التعاونية القادرة على تعزيز تلك الروابط.

ويبين هذا التقرير السبل العديدة التي بها كان للمنتدى في هذا العام فضل تمهيد الطريق لمفهوم الشراكات، بدءا من المناقشات الجديدة المتعلقة بالحيز المشترك، في الجلسات العامة بين الحكومات والمجتمع المدني، مروراً بإيلاء اهتمام جديد أو متجدد باجتماعات المائدة المستديرة بشأن الهجرة غير القانونية، والأسرة، والشؤون الجنسانية، وتغير المناخ، وانتهاءً بدورة العمل بشأن منبر الشراكات، الذي هو آلية داعمة لتيسير الشراكات بشأن نتائج المنتدى الحالية والماضية وأنشطة المتابعة، والجلسة المتعلقة بمستقبل المنتدى والتي تركز على تقييم المنتدى المقرر أن يقوم به مجموعة من الحكومات في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.

وإضافة إلى هذه المبتكرات المهمة، حافظ المنتدى على الشكل الفريد والتفاعلي القائم على النتائج الذي يأخذ به فيما يعقده من اجتماعات المائدة المستديرة، حيث قامت أفرقة من الخبراء الحكوميين وغيرهم بإعداد ومناقشة مواضيع ذات اهتمام مشترك في إطار عملية المنتدى. ونأمل في ضمان مستقبل المنتدى بفضل المتابعة الفعالة لنتائج اجتماعات المائدة المستديرة. مع قيام فريق تقييم المنتدى بتحري هذه النتائج.

وكما هو الحال دائما، لم يكن من الممكن تنظيم مثل هذا الاجتماع المهم بمشاركيه وأطرافه المعنية الذين يتسمون بالتنوع الواسع النطاق، إلا بفضل ما بذلته كل الأطراف المعنية من جهود هائلة، سواء فيما يتعلق بالجوهر أو التنظيم: وما كان يمكن عقده من دون الدعم الفكري والمالي السخي من قبل العديد من الحكومات، والمنظمات الدولية، والأفراد، سواء في المكسيك أو في سائر العالم. وإن المكسيك لتقدر كل الجهود التي بذلت لإنجاح منتدى عام ٢٠١٠.

ونتوجه بشكر خاص إلى مؤسسة بانكومر التابعة لمصرف بلباو فيجايا أرخنتاريا لتنظيمه الرائع لأيام المجتمع المدني، ومشاركة المجتمع المدني البنّاءة في المناقشات الحكومية. كما يعرب رئيس الاجتماع عن تقديره لما اتسم به أعضاء فرقة عمل المنتدى من روح مهنية وتفان، تلك الفرقة التي تضم زملاء من وزارة الشؤون الخارجية والمعهد الوطني للهجرة، فضلا عن مستشارين دوليين، وكذلك وحدة الدعم التابعة للمنتدى.

ويعرب الرئيس المكسيكي للمنتدى عن امتنان خاص للسير بيتر سازرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة والتنمية، لمشاركته ودعمه المتواصل للمنتدى منذ إنشائه في عام ٢٠٠٧.

وأخيرا وليس آخراً، وإنما الأهم، فإن الرئيس المكسيكي الحالي للمنتدى، يتوجه بالشكر إلى المشاركين في اجتماع المنتدى لعام ٢٠١٠، لإسهاماتهم الفعالة والمفيدة في المناقشة التي دارت حول كيفية الحد قدر الإمكان من الآثار السلبية للهجرة على التنمية، وتعظيم الآثار الإيجابية قدر المستطاع. فهذه مناقشة بالغة الأهمية سوف يواصل المنتدى فيها نموّه وتوطّيده باعتباره عملية عالمية ذات مصداقية.

السفير خوليان فينتورا فاليرو
رئيس منتدى عام ٢٠١٠
وكيل وزارة الخارجية لشؤون أمريكا الشمالية

الدكتور رينيه زينتينو كوينتيرو
المدير التنفيذي لمنتدى عام ٢٠١٠
وكيل وزارة الداخلية لشؤون السكان والهجرة والشؤون الدينيّة

الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بويرتو فالارتا، المكسيك

تقرير أعمال الاجتماع

٢ - مقدمة

كان الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وفقا لكل ما يقال، اجتماعا ديناميا مثمرا لعقول من الحكومات والمجتمع المدني بشأن مجموعة من المواضيع القديمة والحديثة المتعلقة بالهجرة والتنمية.

ففي اجتماع بويرتو فالارتا، وفي الأعمال التحضيرية التي أفضت إليه، قام المنتدى باستكشاف مستويات جديدة للتفاعل بين الحكومات والمجتمع المدني. وقد استرشد كل من العناصر الحكومية وعناصر المجتمع المدني في الاجتماع، بالموضوع الرئيسي للاجتماع، ألا وهو الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك - مسؤولية مشتركة.

هذا، مع العلم بأن خبرات المكسيك كبلد منشأ ومرور عابر ومقصد، قد مكنها بقوة من استضافة اجتماع المنتدى لعام ٢٠١٠. وإن المكسيك لتدرك أهمية التعاون والشراكات عبر الحدود، باعتبارهما جزءا من عمليات تكاملية إقليمية أكبر. ثم إن حماية المهاجرين وتمكينهم هم وعائلاتهم يمثلان تحديا تعلم الحكومات أن أفضل وسيلة لمواجهته تتمثل في الشراكة مع بلدان أخرى، ومع المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، ومع المهاجرين أنفسهم.

وكان من بين الأهداف الرئيسية لمنتدى عام ٢٠١٠ بحث الشراكات، وكيفية إقامتها، باعتبارها آليات فعالة للتصدي لأسباب الهجرة وتحدياتها وآثارها في التنمية وآثار التنمية في الهجرة. وقد كان الافتراض الأساسي هو أن الشراكات بين بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد وسائر الأطراف المعنية يمكن أن تيسر وضع سياسات أشمل وأكثر توازنا، وتهيئة استعداد أكبر لتقاسم المسؤولية، علما بأن الشراكات يمكن أن تكون وسيلة أكثر فعالية لحل المشكلات بناء على المشاركة، وبلوغ تفاهمات مشتركة بشأن مسائل قد تكون حساسة ومسببة للشقاق في سياقات أخرى. ولا يخفى أن الأطراف الفاعلة غير الحكومية تؤدي دورا بالغ الأهمية في هذا الصدد.

ولقد سعت المكسيك إلى الدفع قُدما بالمنتدى بتجديد المناقشة حول المسائل التي يعتبرها البعض أعقد من أن تُتناول في مناقشات متعددة الأطراف. وقد قامت اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدت في عام ٢٠١٠ بإعادة النظر في بعض المفاهيم، ومقاطعة القوالب النمطية القديمة وإلقاء نظرة جديدة على بعض المسائل الرئيسية، مثل المنظر الجنساني، وحماية

الفئات المستضعفة. ولا يخفى أن التعاون على كبح أشكال الهجرة غير القانونية، ولا سيما عندما يكون فيها استغلال للمهاجرين وأسرهم والإضرار بهم، يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للتعاون على إدارة أشكال الهجرة القانونية وحماية المهاجرين في الحالات التي يكونون فيها في موقف ضعيف. ثم إن ملاحظة التفاعل بين الهجرة والتنمية من خلال عيون الأطفال والنساء يمكن أن يفتح الطريق لنهج جديدة لحماية المهاجرين وأسرهم وتمكينهم.

وإن رئيس المنتدى بإدراجه موضوع التنمية البشرية في جدول أعمال المنتدى لعام ٢٠١٠، قد وضع الإطار الملائم لمواصلة مناقشة المسائل التي تم تناولها في اجتماعات سابق للمنتدى، من قبيل الصحة، والتعليم، والشؤون الجنسانية، ولا سيما حقوق الإنسان وحماية جميع المهاجرين. وقد كان تغير المناخ مسألة جديدة أخرى كانت تحظى آنذاك بأهمية كبيرة، وتركزت المناقشة عليها في عام ٢٠١٠.

وقد كانت اجتماعات المائدة المستديرة تفاعلية وبناءة، وأسفرت عن بعض المقترحات المتماسكة بشأن إجراءات المتابعة، التي تبنى على أساس ما أسفرت عنه اجتماعات المنتدى السابقة من نتائج، وتشير إلى الطريق لعمل المنتدى في المستقبل. وكانت بعض تلك النتائج قد انطلقت مع قيام المنتدى، أو خفزت عليها مناقشات المنتدى. وسوف تتواصل بعض الممارسات الجيدة العام القادم وما بعده. وقد شهدت جلسات المائدة المستديرة حضورا يبعث على الارتياح، وشجعت على تبادل واسل ونشط للآراء بين المندوبين.

وقد جاءت بورتو فالارتا تتويجا لجم غفير من جهود صغيرة نسبيا بذلت طوال العام تحضيرا للاجتماع الرابع. وقد كان في صلب الأعمال التحضيرية أفرقة اجتماعات المائدة المستديرة، ممثلة للحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، التي قامت معاً بصياغة المسائل، واستكشاف الحلول والممارسات الجيدة وتبادلها. والإعداد لمناقشات بويرتو فالارتا. وقد قام الفريقان العاملان المخصصان الحاليان بإجراء دراسات وعقد حلقات عمل للربط بين ما أسفرت عنه اجتماعات المنتدى السابقة وبين مناقشات هذا العام وتقديم دلائل جديدة إلى طاولة الاجتماع[(١)].

هذا مع العلم بأن الاجتماعات المواضيعية والإقليمية حول العالم، مثل مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة، والمؤتمر الأيبيري الأمريكي، والمؤتمر المشترك بين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والحكومة المكسيكية المعني بالشؤون الجنسانية، وغيرها قد أعدت

(١) فريقا المنتدى العاملان المخصصان هما: ’١‘ فريق ’’حماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية‘‘، الذي تتشارك رئاسته الإمارات المتحدة والفلبين؛ و ’٢‘ فريق ’’تناسق السياسات، والبيانات، والبحوث‘‘ الذي تتشارك رئاسته سويسرا والمغرب.

جداول أعمالها هذا العام على نحو يتفق مع مواضيع المنتدى، مما يدل بوضوح على أن للمنتدى أثرا توحيدياً في المناقشة الدولية بشأن الهجرة والتنمية.

كما أتاحت بويرتو فالارتا حيزاً للعرض والمناقشة بين الحكومات والوكالات المتخصصة لمرفق جديد يقوم المنتدى بتجربته – ألا وهو ''منبر الشراكات''، الذي يمثل وسيلة تستهدف تيسير إقامة الشراكات بشأن مواضيع المنتدى الراهنة، ونتائج المنتدى السابقة، وأنشطة المتابعة التي حددتها الأفرقة العامة أو الحكومات أو الوكالات الأخرى. كما ناقشت الدورة ثلاثة مشاريع لتدشين منبر الشراكات، وهي: إشراك المهاجرين في الأنشطة الإنمائية؛ وحماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم؛ وإعداد بيانات موجزة عن الهجرة.

وفيما يتعلق بمستقبل المنتدى، بعد مناقشته باستفاضة من قبل اللجنة الثلاثية، والفريق التوجيهي، وأصدقاء المنتدى، تناول منتدى عام ٢٠١٠ الاقتراح السابق بإجراء تقييم للمنتدى في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. علما بأن الجلسة الخاصة المتعلقة بمستقبل المنتدى قد وجهت فريقاً من الدول الأعضاء للبدء في التقييم خلاص عملية المنتدى لعام ٢٠١١. وسوف يسترجع هذا الفريق ما أنجزه المنتدى حتى الآن ويستشرف اتجاهه المحتمل في المستقبل. علما بأن تقييم فعالية المنتدى وآثاره في عام ٢٠١٢ ينبغي أن يساعد على تحديد ما يتعين تلبيته من احتياجات لضمان استمرار بقاء المنتدى وأهميته.

ولعل أفضل ما يذكر به منتدى عام ٢٠١٠ منهجه المبتكر لتعزيز التفاعل بين الحكومات والمجتمع المدني. ومن بين الخطوات الكبيرة نحو شراكة أكثر فعالية بين الحكومات والمجتمع المدني في إطار عملية المنتدى، الحيز المشترك، الذي يربط بين مكوني المنتدى، وقام في اليوم الحكومي الأول بالإيذان بطريق جديد لإجراء المناقشة العامة الافتتاحية.

وكان القصد من هذا الابتكار هو تقوية ''نقاط التلاقي'' بين أيام الحكومات وأيام المجتمع المدني في اجتماعات المنتدى السابقة، واتخاذ نهج جديد إزاء ''نقاط التلاقي'' هذه. كما أنه يستجيب للدعوات المتكررة من كل من الحكومات والمجتمع المدني من أجل أشكال جديدة للتعاون والتآزر في التعاطي مع الهجرة والتنمية. وكان الحيز المشترك ديناميكيا ومفعما بالنشاط وفقا لكل ما يقال، والمأمول أن يصبح عنصراً متواتراً في عملية المنتدى.

وقد كان منتدى عام ٢٠١٠ يهدف إلى التغيير، والحق أنه مهد الطريق لنهج إبداعية أكثر مرونة تجاه التعاون والشراكة، ولا سيما بين الحكومات وبين الجهات الفاعلة من غير الدول في مجال الهجرة والتنمية. وقد بعثت بويرتو فالارتا بإشارة قوية إلى العالم تنبئه بأن المنتدى يمكن أن يتغير (والحق أنه يتغير). وكما قال وزير الداخلية المكسيكي خلال الحفل

الافتتاحي لمنتدى عام ٢٠١٠، فإنه ''عندما تتحرك الهجرة العالمية، فإنها تأخذ معها ثقافتها وتاريخها، ومن ثم يجب علينا أيضا أن نتحرك وأن نجاري الهجرة العالمية''.

٣ - العملية التحضيرية

قامت وزارة الشؤون الخارجية المكسيكية (أمانة العلاقات الخارجية) ومعهد الهجرة الوطني بتنسيق الأعمال التحضيرية للاجتماع الرابع للمنتدى. وعينت الحكومة المكسيكية السفير خوان مانويل غوميز روبليدو، وكيل الوزارة للشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان بأمانة العلاقات الخارجية، بوصفه رئيس منتدى عام ٢٠١٠. ثم إن السيدة سيسيليا روميرو كاستيلو، التي كانت آنذاك مفوضة معهد الهجرة الوطني، عملت بوصفها المدير التنفيذي للمنتدى. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، خلفها السيد سلفادور بيلتران ديل ريو مدريد، وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تولى رئاسة المنتدى السفير خوليان فينتورا فاليرو، وكيل وزارة الخارجية لشؤون أمريكا الشمالية لدى أمانة العلاقات الخارجية.

وقد اتبع الرئيس المكسيكي الإطار التنظيمي القائم للمنتدى كما وضع في طرائق العمل التي اتفق عليها في منتدى عام ٢٠٠٧ في بروكسل، ذلك المنتدى الذي أنشأ اللجنة الثلاثية المؤلفة من كل من الرئيس السابق والرئيس الحالي والرئيس المقبل[٢]، والفريق التوجيهي[٣]، وأصدقاء المنتدى، ووحدة الدعم، تلك الوحدة التي أصبحت تعمل بكامل طاقتها في عام ٢٠١٠، وقدمت لرئيس المنتدى الدعم الإداري والتنظيمي اللازم.

وعلى غرار السنوات الماضية قام الرئيس بتعيين فرقة عمل من خبراء ومستشارين وطنيين ودوليين[٤] لمساعدته، تمولها حكومات ومنظمات دولية أخرى. وقد قامت البعثة الدائمة للمكسيك في جنيف، بقيادة السفير خوان خوزية غوميز كامتشو، بدور فعال في التفاوض وفي وضع إطار مفاهيمي جديد للمناقشة مع ممثلة الحكومات والمجتمع المدني

(٢) كانت اللجنة الثلاثية الموسعة في منتدى ٢٠١٠ تتألف من إسبانيا (التي حلت محلها سويسرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠) وبلجيكا والفلبين واليونان، والمغرب (التي انسحبت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠). وقد ضمت السويد إلى اللجنة الثلاثية بعد إعلانها تعهدها باستضافة المنتدى في عام ٢٠١٤.

(٣) ويضم الفريق التوجيهي كلا من: الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنغلاديش، تايلند، تونس، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، السنغال، السويد، سويسرا، غانا، فرنسا، الفلبين، قطر، كندا، كينيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة، النرويج، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

(٤) انظر المرفق ١ للاطلاع على أسماء أعضاء فرقة العمل.

والمنظمات الدولية. وقام السير بيتر سازرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الهجرة والتنمية، بإسداء المشورة والدعم الاستراتيجيين باستمرار.

وقد دعا الرئيس المكسيكي للمنتدى إلى عقد ثلاثة اجتماعات لأصدقاء المنتدى وخمسة اجتماعات للفريق التوجيهي قبل اجتماع المنتدى بكامل هيئته في بويرتو فالارتا (انظر موقع المنتدى على الإنترنت للإطلاع على التفاصيل). وقدم الرئيس التسهيلات الإدارية والتنظيمية كما وفر مكان الاجتماع في بويرتو فالارتا، وذلك بالتعاون الوثيق مع حكومة ولاية خاليسكو. وأسهمت الحكومة المكسيكية بالكثير في تمويل العملية التحضيري للمنتدى واجتماعه نفسه (سواء الأيام الحكومية أو أيام المجتمع المدني)[٥] وقام عدد من الحكومات (أكبر من نظيره في الأعوام السابقة)، وبعض المنظمات الدولية، ومؤسسة خاصة، بتقديم دعم مالي وعيني سخي[٦].

وقد نهضت مؤسسة بانكومر التابعة لمصرف بلباو فيجايا أرخنتاريا بمسؤولية تنظيم أيام المجتمع المدني، التي أعادت تأكيد أهمية إشراك أطراف المجتمع المدني الفاعلة إشراكا فعالا في مناقشة الهجرة والتنمية. وقد اعتمدت مؤسسة بانكومر اعتمادا كبيرا على المعارف التي زودها بها اللجنة الاستشارية الدولية، التي تضم خبراء من المجتمع المدني الدولي ينتمون إلى طائفة عريضة من القطاعات. ثم إن مؤسسة بانكومر واللجنة الاستشارية الدولية ظلتا على اتصال فعال مع سائر محافل المجتمع المدني، مثل حركة عمل الشعوب العالمي People Global Action، التي عاونت في جعل أيام المجتمع المدني هذا العام بمثابة جمع يتسم بالشفافية والشمول.

وفي أعقاب موافقة اللجنة الثلاثية والفريق التوجيهي التابعين للمنتدى في العام الماضي على عرض المكسيك استضافة اجتماع المنتدى في عام ٢٠١٠، قام رئيس المنتدى بسلسلة من المشاورات غير الرسمية مع الوكالات الحكومية المكسيكية ومراكز الفكر الوطنية والدولية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات المتخصصة الدولية وغيرها، من أجل اختيار موضوع وقضايا تستهدي بها المناقشات في الاجتماع الرابع للمنتدى. وقد أدت هذه المشاورات بالمكسيك إلى أن تقترح أن يكون الموضوع الرئيسي للاجتماع هو: الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك – مسؤولية مشتركة. وقد قبلت مقترحات الرئيس، الواردة في ورقة مفاهيمية مواضيعية، من قبل الفريق التوجيهي وأصدقاء المنتدى، وزودت الرئيس بعناصر مواضيعية أصبحت المكونات الأساسية لجدول أعمال اجتماع

(٥) ترد ميزانية الرئيس في المرفق ٢ (مشروع الميزانية الأولى) وفي المرفق ٣ (الميزانية النهائية).

(٦) انظر المرفق ٤ للاطلاع على قائمة المساهمات الدولية المقدمة دعما لتنظيم اجتماع المنتدى في المكسيك.

المنتدى لعام ٢٠١٠ في المكسيك. وعلى منوال الأعوام السابقة، شكلت الورقة الأساس لـ ٣ من اجتماعات المائدة المستديرة و ٧ من جلساتها.

وقد قام بإعداد وثائق المعلومات الأساسية والجلسات ذاتها أفرقة من الحكومات والمنظمات الدولية والخبراء الأفراد[٧]، بتوجيه من منسقي اجتماعات المائدة المستديرة المنتقين من فرقة العمل. علما بأن هذا الشكل من أشكال اجتماعات المائدة المستديرة، العملي والتفاعلي والموجه نحو النتائج، يميز المنتدى عن سائر المحافل الدولية المماثلة.

وقد وافق الفريق التوجيهي وأصدقاء المنتدى على اقتراح الرئيس بوضع حيز مشترك خلال الجلسة العامة الافتتاحية من أجل تعزيز الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، وعلى إدخال منبر الشراكات وقد أعقب إعداد الحيز المشترك وعقد جلسة عمل بشأن منبر الشراكات، عملية تشاورية مفتوحة ضمت جميع الأطراف المعنية.

وقد حظيت الجلسة الخاصة المكرسة لموضوع مستقبل المنتدى بدعم من وثيقة عمل قدمها الرئيس إلى الفريق التوجيهي وأصدقاء المنتدى. وقد مهد ذلك الطريق لإجراء تقييم لعلمية المنتدى في السنوات ٢٠١١-٢٠١٣ يقوم به فريق من الحكومات المهتمة[٨].

وطوال العملية التحضيرية لعام ٢٠١٠، حافظ المنتدى على طابعه الفريد بوصفه عملية تشاورية طوعية غير رسمية وغير ملزمة، ومفتوحة لجميع الدول الأعضاء وواصل المنتدى مناقشة السبل الممكنة لتعظيم فوائد التنمية قدر المستطاع والحد قدر الإمكان من الآثار السلبية للهجرة. وجرى أثناء هذه العلمية تعزيز الشراكة مع جميع قطاعات المجتمع المدني وتقوية الروابط معها.

٤ - اجتماع المجتمع المدني (٨-٩ تشرين الثاني/نوفمبر)

حضر أيام المجتمع المدني، التي عقدت قبل الجزء الخاص بالحكومات، ممثلون عن ٧٣ من البلدان التي تعنى بقضية المهاجرين والتنمية. وتولت مؤسسة بانكومر تنظيم أيام المجتمع المدني، بدعوة من الحكومة الاتحادية، على سبيل الاعتراف بأنها كانت إحدى كبريات المؤسسات الخاصة التي تعالج مسائل تتصل بالهجرة، من خلال برنامج المنح للإدماج ''لفائدة المخلَّفين'' ومجلة ''Situación Migración México'' (حالة الهجرة في المكسيك).

(٧) انظر المرفق ٥ للاطلاع على مصفوفة أفرقة جلسات اجتماعات المائدة المستديرة.

(٨) يتألف فريق تقييم المنتدى من حكومات الأرجنتين، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، بنغلاديش، السويد، سويسرا، الفلبين، كندا، كينيا، المغرب، المكسيك، الهند، هولندا، اليونان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أعلنت الحكومة اليونانية قرارها بعدم المشاركة في فريق التقييم.

ولضمان تعدد الآراء اللازم لكي يتجلى القدر الكافي من مصالح المجتمع المدني الدولي في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠، دعت مؤسسة بانكومر إلى عقد اجتماع كبير من أجل إنشاء اللجنة الاستشارية الدولية، مع مراعاة آراء وتوجيهات اختصاصيين مرموقين بشأن مسائل الهجرة والتنمية. وفيما يخص المعايير الأساسية لاختيار أعضاء اللجنة الاستشارية الدولية، سعت مؤسسة بانكومر إلى إيجاد توازن إقليمي وجنساني، وإلى تغطية قطاعات مختلفة من المجتمع المدني. إضافة إلى ذلك، دعي مهاجرون ومشاركون رائدون لحضور الاجتماعات الأولى للمنتدى، من أجل إحداث توازن مناسب بين الاستمرارية والتطور في أيام المجتمع المدني لعام ٢٠١٠.

وفي منتصف آذار/مارس ٢٠١٠، شُكِّلت رسميا اللجنة الاستشارية الدولية الخاصة بأيام المجتمع المدني للمنتدى لعام ٢٠١٠؛ وقد ضمت ١٥ عضوا و ٦ مراقبين، وكان لها صلات مع ١٣ حكومة وطنية مختلفة. ومن بين المسائل التي قدمت بشأنها اللجنة الاستشارية الدولية المشورة لمؤسسة بانكومر، ما يلي: اختيار خبراء لصياغة ورقات المعلومات الأساسية؛ واختيار المندوبين والمراقبين؛ ومنهجية الدورات وتشكيل الأفرقة العاملة وتقديمها (رؤساء الاجتماعات والمقررون)؛ ومد جسور التعاون مع العمل العالمي للشعوب؛ وبلورة مضمون جدول أعمال أيام المجتمع المدني، الذي أضيفت له مناسبات موازية، من قبيل الاحتفال بذكرى مرور عشرين عاما على اتفاقية العمال المهاجرين من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وعمل السيد إميليو ألفاريز إيكاز لونغوريا، الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان في مكسيكو، رئيسا شرفيا لأيام المجتمع المدني. وقد ترأس الفريق العامل بغرض تجميع استنتاجات كل جلسة على حدة وإدراجها في البيان السياسي، حيث ورد مضمون نتائج أيام المجتمع المدني لعام ٢٠١٠. وعُرض موجز للبيان السياسي أثناء افتتاح عنصر الحكومات في المنتدى بحضور ممثلين عن البلدان والمنظمات الدولية.

وإضافة إلى الجلسات، التي عقدت في إطار الموضوع الرئيسي للمنتدى: ”الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك – مسؤولية مشتركة“، فقد تشرفت أيام المجتمع المدني بمشاركة السيد فيليبي كالديرون هينوخوسا، رئيس المكسيك، والسيدة مرغريتا زافالا، السيدة الأولى، اللذين ترأسا حفل الافتتاح الرسمي لتلك الأيام. وكان من بين الشخصيات الأخرى التي حضرت الاجتماع السيد إميليو غونزاليس ماركيز، حاكم ولاية خاليسكو؛ والسيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ والسيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة والتنمية.

وتمثلت منهجية الجلسات في مناقشة مواضيع محددة في جلسات متزامنة تلتها مناقشات حول الاستنتاجات الأولية التي تم التوصل إليها في أربع مجموعات، خصصت كل منها لموضوع من المواضيع العامة. وقد خصص اليوم الأول من الجلسات في معظمه لهذه المناقشات. وفي اليوم الثاني، عقدت مناقشات إقليمية، كرس خلالها بعض الوقت لمناقشة مستقبل المنتدى. وقد تواصلت هذه المناقشات بعرض ومناقشة استنتاجات الموضوع العام والخطوط العامة للبيان السياسي. واختُتمت أيام المجتمع المدني بحفل ختامي جيّاش بالعاطفة، دعي خلاله المشاركون، في جملة أمور أخرى، إلى التزام الصمت لمدة دقيقة تكريما للمهاجرين الذين ماتوا أو اختفوا في طريقهم إلى بلدان أخرى.

وقد أسهمت مناسبات موازية وعروض خاصة أخرى في مضمون الجلسات. فعلى سبيل المثال، وجه خورخيه راموس، مدير الأخبار بقناة Univision، رسالة مسجلة مسبقا للجمهور ضمَّنها معلومات ذات صلة بالهجرة في الولايات المتحدة. وقدم فرع منظمة العفو الدولية بالمكسيك، الذي يعمل غايل غارسيا برنال متحدثا رسميا باسمه، سلسلة من الأفلام القصيرة عن الهجرة على الحدود الجنوبية للمكسيك. وألقى السيد إميليو ألفاريز إيكازا كلمة رئيسية حول حقوق الإنسان والهجرة. ومما زاد من إثراء اجتماع بويرتو فالارتا منح جائزة هيستيا من قبل مؤسسة أوناسيس ألكسندر للرابطة المكسيكية للاتحادات الائتمانية بالقطاع الخاص (AMUCSS)، وتنظيم معارض للصور ومؤتمرات صحفية وغير ذلك من العروض بشأن المواضيع المتصلة بالهجرة.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى تركيز هذا الاجتماع الرابع للمنتدى على الجهود التي يبذلها كل من الحكومة المكسيكية ومؤسسة بانكومر لتعزيز التفاعل والتكامل بين مناقشات المجتمع المدني والمناقشات التي تجريها الحكومات. وفي مناسبات مثل اجتماع الخبراء الذي عقد في مكسيكو يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، نوقشت المواضيع المقترحة للجلستين بنية إيجاد أرضية مشتركة وتعزيز وإثراء مقترحاتهما. ويشكل كل ذلك، بل ويشكل فوق ذلك كله إيجاد ''الحيز المشترك'' الذي نظم خلال انعقاد أيام المجتمع المدني، وكذلك في اليوم الحكومي الأول، أمثلة واضحة لهذا التعاون الوثيق.

وقد شكل الحيز المشترك خطوة أخرى إلى الأمام بعيدا عن ''واجهات'' الاجتماعات السابقة للمنتدى، حيث طلبت الحكومات عرضا لمناقشات أيام المجتمع المدني. وكان الهدف من وراء المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠ هو زيادة المساحات المتاحة لإجراء مناقشات موضوعية في كلا الجزأين. وخلال أيام المجتمع المدني، أنشئت أربع موائد مستديرة، جسدت أفضل الممارسات في مجال التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني، وهي الممارسات

التي كان يرجح تكرارها. وتمثلت تلك الممارسات فيما يلي: الملاحقة القضائية الخاصة للجرائم التي ترتكب ضد المهاجرين من ولاية تشياباس في المكسيك؛ وشبكة التدريب التكنولوجي بين ألمانيا والمغرب؛ ومشروع القانون الخاص بخدم المنازل في نيويورك؛ وخدمات الإنقاذ عن طريق الرسائل القصيرة للعمال المهاجرين المعرضين للخطر، في الفلبين.

وقد ساهمت كل هذه العناصر في جعل أيام المجتمع المدني أكثر نجاحا في مجال افتتاح حوار يتسم بروح المبادرة وتيسيره.

٥ - الاجتماع الحكومي (١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبر)

لقد شارك أكثر من ٤٥٠ مندوبا يمثلون ١٣١ دولة عضوا في الأمم المتحدة و ٣٩ منظمة دولية في الاجتماع الحكومي الذي عقد في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وافتتح الاجتماع بإقامة حفل افتتاح قصير، تلاه على مدى يومين الحيز المشترك، وسبع جلسات مناقشة في شكل مائدة مستديرة، ودورة عمل حول منهاج الشراكات، والدورة الاستثنائية بشأن مستقبل المنتدى، والجلسة العامة الختامية.

وتناولت المناقشات قضايا محددة تتعلق بالموضوع العام للمنتدى: الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك - مسؤولية مشتركة.

٥-١- حفل الافتتاح

حضر الجلسة الافتتاحية السيد خوسيه فرانسيسكو بليك مورا، وزير داخلية المكسيك؛ والسفير خوليان فينتورا فاليرو، وكيل الوزارة لشؤون أمريكا الشمالية بوزارة الخارجية، ورئيس فرع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في المكسيك؛ والدكتور رينيه زنتينو كوينتيرو، وكيل الوزارة لشؤون السكان والهجرة والشؤون الدينية بوزارة الداخلية في المكسيك؛ والدكتورة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيسة الفريق العالمي المعني بالهجرة؛ والسيد سلفادور بيلتران ديل ريو مدريد، مفوض المعهد الوطني للهجرة بالمكسيك؛ والسيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة والتنمية؛ وسعادة السيد فاسيليس كارانتونيس، السفير اليوناني إلى المكسيك؛ والسيد إدوارد غنيسا، السفير الخاص السويسري للتعاون الدولي في قضايا الهجرة؛ فضلا عن ممثلين عن أيام المجتمع المدني برئاسة السيد جون بينغهام والسيدة ماريانا بلير توريس.

وقد قام السيد خوليان فنتورا فاليرو، نائب الوزير ورئيس فرع المنتدى بالمكسيك، في ملاحظاته الافتتاحية بالترحيب بحرارة بالمندوبين إلى بويرتو فالارتا وأعرب عن امتنانه لولاية خاليسكو وعمدة بويرتو فالارتا لما قدماه من دعم، وهو ما أسهم في إنجاح هذه المناسبة. وأقر بمساهمات السيد ساذرلاند طيلة العملية التحضيرية.

وذكر السفير خوليان فينتورا أن عام ٢٠١٠ اتسم بالتعقيد بالنسبة لآلاف المهاجرين حيث تفاقم ضعف أوضاعهم بسبب الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية. وإذ تدرك المكسيك هذه الأوضاع، فإنها تولت منصب رئيس المنتدى بهدف تعزيز الحوار من أجل التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة لبلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد. وأشار إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتقاسم المسؤولية في معالجة قضايا الهجرة والتنمية. وحث جميع المندوبين على تحليل مسألة الهجرة بصورة شاملة وفي غياب أي تحيز سياسي، ومع التركيز على التنمية البشرية. وتوقع أن يكون الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية حدثا بارزا. وسيشكل الحيز المشترك الجديد، بشكل خاص، جزءا من حوار واسع النطاق فيما بين كل الأطراف المعنية، لمناقشة القضايا المشتركة، من قبيل كيفية تحسين تصور الجمهور للهجرة وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وتقدم بالشكر لجميع المشاركين وذكَّرهم بأن المنتدى عملية حية. وسيشرع في عملية تقييم عما قريب لتمهيد الطريق لتحقيق الأهداف الطويلة الأجل. وفي حين لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، أكد التزام المكسيك بدعم أولويات المجتمع الدولي فيما يخص قضايا الهجرة والتنمية.

وتحدثت الدكتورة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بصفتها رئيسة الفريق العالمي المعني بالهجرة، فأكدت تضامن جميع الوكالات الأعضاء في الفريق، البالغ عددها ١٤ وكالة، بهدف التصدي لتحديات الهجرة الدولية. ويرى الفريق أن نهجا عالميا يعالج الهجرة بصورة متكاملة وشاملة، ويرسي سياسات الهجرة على أساس نظام من الحقوق وما يقابلها من واجبات تكرسها المعايير القانونية الدولية، سيسهم في زيادة فعالية القرارات المتصلة بالسياسات وطابعها الإنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المنتدى يمثل فرصة سانحة للفريق ليعمل بصورة بناءة مع الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسائر الأطراف المعنية.

وذكرت أن ٢١٤ مليون من البشر اليوم، أي ٣ في المائة من مجموع سكان العالم، مهاجرون دوليون، على حين يقدر عدد المهاجرين الداخليين بنحو ٧٤٠ مليون. ولا يزال المهاجرون يساهمون في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في كل من بلدان المنشأ وبلدان

المقصد. ويعتبر الكثيرون أن الهجرة تجربة إيجابية وتمكينية، غير أن مهاجرين كثيرين آخرين يعانون بصبر انتهاكات حقوق الإنسان والتمييز والاستغلال.

ويمثل تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بغض النظر عن وضعهم كمهاجرين أو أي وضع آخر، مسؤولية مشتركة على عاتق الحكومات كافة. واستدركت قائلة إن الوكالات التابعة للفريق العالمي المعني بالهجرة ملتزمة بالعمل مع الحكومات ومع سائر الأطراف المعنية بهدف بناء القدرات وتحقيق ما تعود به الهجرة من فوائد على التنمية، مع الحفاظ في نفس الوقت على حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. ويعمل الفريق حاليا على تنفيذ مشاريع متعددة الأطراف في هذا المجال بقيمة ٢٤٠ مليون دولار، غير أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، اعتمد رؤساء الفريق بيانا تاريخيا يتكلم بصوت واحد من أجل حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، ولا سيما المهاجرون الذين يكونون في وضع غير قانوني. وفي الوقت الذي أقرت فيه المفوضة السامية بسيادة الدول لتأمين حدودها وإنفاذ قوانينها، حثت الحكومات على احترام الحقوق المضمونة دوليا لجميع الأشخاص وحماية تلك الحقوق ضد الانتهاكات وإعمال الحقوق اللازمة لكي يتمتعوا بحياة كريمة وآمنة. وقالت إنه بغض النظر عن حتمية حقوق الإنسان، فإنه يمكن تحقيق مكاسب في مجال الحماية والتنمية البشرية بوضع حد لتجريم المهاجرين غير القانونيين، والحد من الحواجز التي تعيق تنقل البشر، وتوسيع قنوات الهجرة القانونية.

وأشارت المفوضة السامية إلى أنه في عام ٢٠٠٨، أصدر الفريق منشورا مشتركا عن الهجرة الدولية وحقوق الإنسان للاحتفال بذكرى مرور ٦٠ عاما على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومضت قائلة إنه احتفالا بذكرى مرور ٢٠ عاما في هذه السنة على اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، يحث الفريق الدول التي لم تصدّق بعد عليها على أن تقوم بذلك، ويحث الدول التي أصبحت أطرافا بالفعل في الاتفاقية على إعمال الحقوق المكفولة فيها. وذكّرت المشاركين بالمبدأ الأساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – ألا وهو أن جميع الناس يولدون أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.

وأفاد السيد جون بينغهام، رئيس شؤون السياسات في اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة ورئيس اللجنة الاستشارية الدولية لأيام المجتمع المدني، بأن أزيد من ٤٠٠ مندوب ومراقب من ٨٠ بلدا، يمثلون المهاجرين وطائفة واسعة من سائر الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات الدولية و ٣٣ حكومة، اجتمعوا أثناء أيام المجتمع المدني. وقد شرف السيد

فيليبي كالديرون هينوخوسا، رئيس المكسيك، أيام المجتمع المدني لهذه السنة بحضوره وبالمشاركة الفعالة للسيدة الأولى، السيدة مارغريتا زافالا كالديرون.

وأقر المشاركون في أيام المجتمع المدني بأن تقدما واضحا قد أحرز بشأن تحسين عملية إشراك المجتمع المدني في النقاش مع الحكومات، بفضل جهود المكسيك ولجنة التنظيم ومؤسسة بانكومر. كما كرروا أنه في الوقت الذي يمكن أن تساهم فيه الهجرة الاختيارية في التنمية بطرق هامة، فإن الهجرة ليست بديلا عن التنمية ولا يمكن استخدامها كبديل عنها.

وأبرز السيد بينغهام بعد ذلك النقاط التالية الواردة في تقرير أيام المجتمع المدني بالمكسيك[٩]:

- التنمية البشرية – لقد جرى حث الحكومات على نقل مسألة الهجرة من جدول أعمال الأمن الوطني إلى إطار التنمية البشرية، وهو ما يكفل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجميع، بما في ذلك المهاجرون، ويشمل الفرص المتاحة للنمو البشري، والحق في الحصول على عمل لائق في الداخل والخارج، والرعاية الصحية، والتعليم، وأمن الأرواح والأمن الشخصي، وفي المشاركة الكاملة في العمليات السياسية والاجتماعية.

- هجرة اليد العاملة – أهاب المجتمع المدني بالحكومات أن تنظم مناقشات تقوم على الأدلة للهجرة المؤقتة والهجرة الدائرية، وأن تقضي على ظاهرة تدهور الحقوق الأساسية استنادا إلى أشكال من الهجرة. وقد لاحظ أن المنتدى يميل إلى التغاضي عن العثرات العديدة لبرامج هجرة اليد العاملة المؤقتة ويبالغ في تقدير مزاياها.

- إعادة تعريف الهجرة غير القانونية والحد منها – أعرب المجتمع المدني عن أسفه لتنامي ظاهرة تجريم المهاجرين غير القانونيين، والتركيز الكبير على الأمن والإنفاذ والتسليح والاحتجاز ومراقبة الحدود والترحيل. ويشكل التجريم عائقا خطيرا يحول دول حماية المهاجرين غير الموثقين من العنف وحصولهم على الخدمات الأساسية العامة والمتعلقة بالدعم، وعلى حقهم في اللجوء إلى العدالة وفي الانتصاف.

- الأسر والسياسات المراعية للفروق بين الجنسين – حث المجتمع المدني الحكومات على وضع سياسات تتعلق بالأسرة، وعلى ألا تقتصر على التركيز على فرادى العمال، وذلك بغية حماية الأسر التي يخلفها المهاجرون وراءهم. ويلزم أيضا أن تقوم

(٩) انظر المرفق ٦ للاطلاع على التقرير الكامل لأيام المجتمع المدني التابعة لفرع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في المكسيك.

الحكومات بوضع مؤشرات للرصد تكون موضوعية ومراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن سياسات الهجرة.

- تغير المناخ – وجه المجتمع المدني انتباه الحكومات إلى غياب سياسات وطنية ودولية ونظم مؤسسية وقواعد معيارية قائمة على الحقوق لمعالجة تنقلات السكان على نطاق واسع بسبب تغير المناخ. وقد أهاب بالبلدان المتقدمة النمو أن تسهم بموارد تقنية ومالية في استراتيجيات للتخفيف من حدة التغيرات والتكيف معها لمساعدة بلدان جنوب العالم على التصدي لأثر تغير المناخ.
- العمليات التشاورية الإقليمية – يجري حث الحكومات على إدراج المجتمع المدني في العمليات التشاورية الإقليمية والأقاليمية، وعلى كفالة وضع نهج قائم على حقوق الإنسان في صدارة هذه العمليات.
- مستقبل المنتدى – أحرز بعض التقدم، غير أن التعامل بين المجتمع المدني والحكومات لا يزال محدوداً للغاية. ويجب على الحكومات أن تعمل مع المجتمع المدني لكفالة تنفيذ توصيات المنتدى.

وحث المجتمع المدني الحكومات على إيلاء اهتمامها بصورة محددة ونزيهة وتستند إلى الأدلة لمسائل (١) عثرات الهجرة المؤقتة والهجرة الدائرية؛ (٢) الشراكات الفعالة والتدابير الجادة لزيادة حماية المهاجرين العابرين؛ (٣) السياسات القائمة على الحقوق فيما يتعلق بهجرة اليد العاملة؛ (٤) الحد من الحاجة إلى الهجرة، والتكاليف المالية والاجتماعية للهجرة؛ (٥) زيادة إدماج الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وتبادل المبادرات في مجال الهجرة والتنمية.

وأخيرا، يتطلع المجتمع المدني إلى العمل مع سويسرا في مجال قياس وتعميق أثر المنتدى بإلقاء نظرة جديدة على المناقشات المواضيعية والنُهج الإقليمية والتقييم الرسمي، بالتعاون مع الأطراف المعنية كافة.

وكان السيد خوسيه فرانسيسكو بليك مورا، وزير داخلية المكسيك، آخر من توجه بكلمة إلى الجلسة العامة. وقد كرر التأكيد على أهمية الهجرة باعتبارها أحد المحركات الرئيسية لتنمية البلدان. وقال إن القرية العالمية التي نعيش فيها جميعا يجري إثراؤها بما يسهم به المهاجرون في الحياة اليومية من ثقافة وأفكار وقوة وطاقة. ومن ثم، يرى الحاجة إلى الترويج لثقافة للهجرة ذات قاعدة واسعة تتسم بتدفقات طبيعية وبالتعددية وبحوار قوي بين الثقافات عبر البلدان.

وأقر بأن المكسيك تتحمل مسؤولية ضخمة بالنظر إلى موقعها الجيواستراتيجي، حيث يعبرها الكثير من المهاجرين للذهاب إلى الولايات المتحدة. ومنذ بدء ولاية الرئيس كالديرون، ركزت المكسيك بشكل كبير على سياسات الهجرة لكفالة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. وقد أدرجت حقوق الإنسان الآن في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢.

وأكد أن المكسيك ستواصل تحسين ظروف مهاجريها، بمن فيهم النساء والأطفال. وتعمل المكسيك أيضا على مضاعفة جهودها لحماية حقوق الأجانب الذي يدخلون إقليمها. وضرب لذلك مثالا ملموسا، فذكر أن معهد الهجرة الوطني قلل من عدد التدابير الإجرائية من ٥٩ إجراء إلى ٢٠ إجراء فقط بالنسبة للأجانب للدخول إلى المكسيك، كما أقام نظما إلكترونية لعمليات الهجرة بهدف تقديم خدمات تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والموثوقية. ووضعت المكسيك استراتيجية جديدة متخطية للحدود الوطنية في مطلع هذا العام لمناهضة خطف المهاجرين، ستعزز العمليات الوطنية وتتيح للبلدان المعنية تبادل المعلومات وتعزيز وتيسير تقديم المطالبات ضد خطف المهاجرين وتحسين إدارة الحدود ومراقبتها.

وفي الختام، شجع الوزير بليك مورا المشاركين على التصديق على بروتوكولات الأمم المتحدة واتفاقياتها بغرض التوصل إلى توافق للآراء فيما بين البلدان. وأعرب عن تقديره لزيادة مشاركة المجتمع المدني والمنظمات الدولية في الاجتماع الرابع للمنتدى. وقال إنه يعتقد أن بمقدورها مساعدة الحكومات على إيجاد أفضل الظروف للهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة بما يكفل احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع أنحاء العالم.

ثم افتتح رسميا الاجتماع الرابع للمنتدى.

٥-٢ الحيز المشترك

كان الحيز المشترك مبادرة جديدة بدأ بها الرئيس المكسيكي للمنتدى بغية تحويل الجلسة العامة الافتتاحية للمنتدى إلى حدث ذي طابع تفاعلي بدرجة أكبر، يشارك فيه شريحة واسعة من مندوبي الحكومات والمجتمع المدني. وعقدت حلقتا النقاش بشأن الحيز المشترك أمام جمهور يتألف من نحو ٨٠٠ مندوب ضم مزيجا من ممثلي الحكومات والمجتمع المدني.

وقبل عقد حلقتي النقاش، أوضحت حكومة المكسيك الأساس المنطقي للحيز المشترك من وجهة نظر الرئيس الحالي للمنتدى. ووجه الرئيس الانتباه إلى تعقيدات المناقشات المتعلقة بالهجرة والدور المتوخى من الحيز المشترك كوسيلة لمعالجة هذه التعقيدات. ويواجه المنتدى التحدي المتمثل في تيسير مناقشات أكثر تنوعا وقدر أكبر من الشفافية؛ وانفتاح النقاشات. غير أن هناك وجهات نظر مختلفة بين أعضاء المنتدى بشأن الدرجات المناسبة

من الانفتاح والشفافية والتعددية فيما يتعلق بالمجتمع المدني. وهكذا فقد كانت أهداف الحيز المشترك ما يلي:

١ - توجيه رسالة من الحكومات إلى المجتمع المدني بأنها مستعدة لاتخاذ خطوات لتكون أكثر شمولية وشفافية إزاء تعقيدات الهجرة؛

٢ - توجيه المجتمع المدني المنظم رسالة إلى الحكومات بأنه مستعد للمساهمة بشكل بناء في إجراء مناقشات مع الحكومات.

واتخذت كل حلقة نقاش الشكل ذاته؛ إذ تناولت موضوعا شاملا، وطرح فيها مدير النقاش ثلاثة أسئلة افتتاحية وضمّت ستة مشاركين ينتمون إلى الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

وكان موضوع حلقة النقاش الأولى تحسين التصورات العامة عن المهاجرين وأدار هذه الحلقة السفير سيرجيو مارشي، وهو زميل أقدم وعالم مقيم، في المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة في جنيف. وشارك في حلقة النقاش كل من:

- السيدة نافانيثيم بيلاي، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- السيد خاندكار مشرف حسين، وزير العمل والقوى العاملة ووزير رعاية المغتربين والعمالة الخارجية، في أمانة بنغلاديش
- السيد ديرك جاسبرز، مدير المركز الديمغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- السيدة نجلاء شادا، مديرة مركز كاريتاس للهجرة في لبنان
- السيد إريك شوارتز، مساعد وزيرة الخارجية، مكتب السكان واللاجئين والهجرة، في وزارة خارجية الولايات المتحدة
- الدكتور راؤول ديلغادو وايز، مدير الوحدة الأكاديمية للدراسات الإنمائية، في جامعة زاكاتيكاس المستقلة

وأشار مدير حلقة النقاش في كلمته الافتتاحية، إلى أن من المهم الإصرار على الوقوف على الوقائع التي تشكل التصورات عن حق المهاجرين، لأن الواقع إذا كان خطأ، فإن المستقبل سيكون خطأ. وفيما يتعلق بموضوع المنتدى لعام ٢٠١٠، أكد المدير أهمية العمل بتناغم لرؤية الواقع على حقيقته. وأشار إلى أنه بغية تطبيق إدارة سليمة للهجرة على جميع المستويات، يحتاج السياسيون وراسمو السياسات جمهورا واسع الاطلاع من أجل صياغة لوائح وقوانين مناسبة لمراقبة الهجرة.

وطرح مدير حلقة النقاش ثلاثة أسئلة على المشاركين في الحلقة لتحفيز المناقشة فيما بينهم والمناقشة العامة على حد سواء: (١) كيف يمكن للمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة أن تسهم معا في التوصل إلى فهم أفضل لقضية المهاجرين وإلى تصور أكثر توازنا لها، وكفالة إجراء مناقشة عامة أكثر توازنا بشأن الهجرة؟ (٢) ما سبب أهمية التصورات العامة عن الهجرة بالنسبة للتنمية؟ (٣) ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومات وشركاؤها من المجتمع المدني للحد من التصورات السيئة عن المهاجرين؟

وكشف أعضاء حلقة النقاش والمشاركون فيها عن وجود شواغل حقيقية على المستوى الشعبي بشأن الهجرة. فمثلا، أبرز مسح أجراه برنامج يوروبارومتر Eurobarometer الهجرة باعتبارها ثاني أكثر الشواغل إلحاحا بالنسبة للأوروبيين بعد الرعاية الصحية، وقبل الإرهاب. وفي الولايات المتحدة، اعتُبرت الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية – حبس الرهون، وفقدان الوظائف، وما إلى ذلك – وكأنها خلفية تفسر أوجه القلق الشديد إزاء قضية الهجرة. غير أنه أشيرَ إلى أن هذا الأمر ليس مجرد قضية بين الشمال والجنوب، إذ يواجه أيضا الكثير من بلدان الجنوب التي تستقبل المهاجرين قضايا مماثلة. وتتفق الآراء بصورة عامة على أن مجتمعات كثيرة لا تكنّ احتراما كبيرا للمهاجرين (من قبيل خدم المنازل)، و/أو أن هذه المجتمعات مستهدفة بالكثير من المعلومات المغلوطة.

وعُرض عدد من النهج والحلول لمعالجة قضية التصورات السلبية عن المهاجرين. واقترح أعضاء حلقة النقاش إطارا تحليليا شاملا ومتكاملا يوسع نطاق الصلة بين الهجرة والتنمية ليشمل حقوق الإنسان، ويركز على مساهمات المهاجرين في بلدان المنشأ والمقصد، ويأخذ في الحسبان تكلفة الهجرة على بلدان المنشأ، وينظر في آثار الهجرة على المهاجرين وأسرهم، ويعالج الأسباب الجذرية للهجرة.

واقتُرح كذلك بأنْ تضطلع القيادة بدور بالغ الأهمية في تحديد السبل اللازمة لذلك. وعلى وجه التحديد، يجب على القيادة تحويل مخاوف الناس وأوجه قلقهم إلى قيم للإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي. ويجب أن تشدد القيادة على مساهمات المهاجرين في المجتمع (في المجتمعات المستقبلة وفي بلدان المنشأ على السواء). وتضطلع القيادة أيضا بدور بالغ الأهمية في المعارضة القائمة على مبادئ لمحاولات إحداث انقسامات تضر بالمهاجرين، لأن من مسؤوليتها التحدث بصراحة وشفافية. ويجب على القيادة أيضا أن تتجنب تبشيع صورة المهاجرين غير القانونيين، الذين يسعى معظمهم ببساطة، لحياة أفضل.

ويجب أن يشدد القادة على التكاليف – من حيث إمكانية استغلال المهاجرين وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية التي لهم، وكذلك المنافسة غير العادلة – المترتبة على إبقاء المهاجرين غير القانونيين بعيدا عن الأعين. ويجب أن يثبت القادة أيضا قدرة على إدارة المسائل المعقدة المتصلة بالهجرة، بما فيها مسألة الإنفاذ. وعلى وجه الخصوص، يقع على عاتق القادة الوطنيين/الاتحاديين مسؤولية تولي القيادة المحلية وتأمين الموارد اللازمة لتوفير الخدمات الضرورية جدا لإدماج المهاجرين بشكل فعال في المجتمعات المحلية.

وبرز أيضا تحسين البيانات والمعلومات، والتثقيف، والاتصالات الفعالة كأجزاء هامة من الحل لمشكلة التصورات السلبية عن المهاجرين. وأشار بعض أعضاء حلقة النقاش إلى ضرورة وضع مجموعة جديدة من المؤشرات. ورأوا أن المعلومات المتعلقة بإسهامات المهاجرين في المجتمعات، وكذلك إنجازاتهم تشكل إضافات هامة لمستودع البيانات المخصصة لمناهضة التصورات الخاطئة. فمثلا ذُكر أن المكسيكيين المقيمين في الولايات المتحدة يساهمون بأكثر من ٨٠ بليون دولار في مدفوعات الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، وهو مبلغ يفوق ما تنفقه حكومة الولايات المتحدة على المكسيكيين.

وسُلط الضوء على البرامج والحملات التثقيفية الرامية إلى مكافحة العنصرية وكره الأجانب. غير أنه لوحظ أيضا أن هذه البرامج قد تكون غير فعالة في مواجهة المخاوف المتجذرة لدى السكان الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية. واقتُرح أيضا إجراء إصلاحات أعمق للتصدي لهذه التحديات الاقتصادية، ولأوجه الخلل في التوازن العالمي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

وتضطلع وسائط الإعلام بدور بالغ الأهمية في معالجة التعصب، وفي التعليم العام، وفي التوعية. ففي الفلبين، مثلاً، سُلّط الضوء على المسلسلات القصصية التلفزيونية التي تعمل على دمج قصص المهاجرين في حبكاتها، وعلى حملة إعلامية جرت في لبنان لتنوير الرأي العام بحقوق خدم المنازل المهاجرين، كمثالين على استخدام وسائط الإعلام بشكل فعال. وأشيرَ أيضا إلى أن وسائط الإعلام يمكن أن تساعد في تثقيف المهاجرين بشأن حقوقهم.

وأُعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للدول الوفاء بالتزاماتها الدولية، في حين رأى آخرون أن التصديق على اتفاقية عام ١٩٩٠ بشأن حماية المهاجرين وأسرهم سيقطع بعض الخطوات نحو التصدي لمشكلة التصورات السلبية المتعلقة بالمهاجرين. وشدد آخرون على أهمية سياسات الإدماج الفعالة والتعليم الجيد للغات، مثلا، وهذا ما يدعم النقطة المذكورة آنفا عن دور القيادة الوطنية في ضمان حيازة القادة المحليين للموارد اللازمة لإجراء الإدماج بشكل سليم.

ولوحظ أن تباين المصالح بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد يشكل الأساس الذي تقوم عليه التصورات المختلفة ويستدعي استمرار الحوار، من خلال طرق منها عقد حلقات نقاش بشأن الحيز المشترك.

وأخيرا، عُرض شعار ''لا حديث عن المهاجرين بدون المهاجرين'' لتأكيد أهمية إشراك المهاجرين في جميع الجهود الرامية إلى تحسين التصورات العامة عنهم.

وأدار حلقة النقاش الثانية المتعلقة بالحيز المشترك المعنونة الهجرة من أجل التنمية البشرية – تعزيز الشراكات، الدكتور رينيه زينتينو، وكيل وزارة السكان والهجرة والشؤون الدينية، في وزارة الداخلية، المكسيك. وشارك في حلقة النقاش كل من:

- السيدة لورينا إيسكوديرو، وزيرة، الوزارة الوطنية لشؤون المهاجرين، إكوادور
- السيد ستيفانو مانسيرفيسي، المدير العام للشؤون الداخلية، المفوضية الأوروبية
- السيدة ميرات بيين، المديرة العامة لشؤون المغتربين الإثيوبيين، وزارة الخارجية
- السيد كولين راجاه، منسق البرنامج الدولي لحقوق المهاجرين في الشبكة الوطنية لحقوق المهاجرين واللاجئين، الرابطة الدولية لحقوق المهاجرين
- السفير وليام ليسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة
- السيد إميليو الفاريز إيكازا لونغوريا، الرئيس السابق للجنة حقوق الإنسان في مدينة مكسيكو، والرئيس الفخري لأيام المجتمع المدني التابعة للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية

وتداول أعضاء حلقة النقاش في بادئ الأمر حول ثلاثة أسئلة افتتاحية: (١) كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن الهجرة العمل على تحقيق التنمية البشرية؟ (٢) كيف يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن التنمية العمل لصالح الهجرة؟ (٣) ما الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة الأخرى والمجتمع المدني في رعاية الشراكات لتعزيز منافع الهجرة لتحقيق التنمية البشرية؟

وأعمل أعضاء حلقة النقاش والمشاركون فيها فكرهم في طبيعة الهجرة، التي هي أقدم استراتيجية استخدمها البشر للحد من الفقر، كما وصفها أحد أعضاء الحلقة (ولاحظ آخر أن الجميع مهاجر من شرق أفريقيا). وطُرح اقتراح بأن يكون القرن ٢١ قرن الهجرة حقا، فتترتب عليه آثار هامة بالنسبة لبنية الدول القومية. وأُشيرَ أيضا إلى أن تنقّل الإنسان اليوم يمثل قوة لا يمكن وقفها. وأفاد رأي آخر بأننا نشهد حاليا شكلا مختلفا اختلافا جوهريا لتنقّل البشر يختلف عن النمط التقليدي للهجرة، يخلّف فيه الفقراء المهاجرون وراءهم كل شيء

في سبيل البداية الجديدة. والآن، ووفقا لوجهة النظر هذه، يجري اتخاذ نهج منطلق من القاعدة للتعامل مع ''الجانب المظلم للعولمة''، وهذا هو مشروع يغلب عليه الطابع الشخصي. وفي هذا الشكل من التنقُّل، يتنقل الناس إلا أنهم لا يخلّفون وراءهم ثقافتهم ولا أسرهم، وهذا ما يتطلب وجود أشكال جديدة من الاندماج تستدعي أكثر من مجرد الاستيعاب.

واتفق أعضاء حلقة النقاش على رؤية للهجرة تكون مستنيرة وحرة وطوعية؛ وتحمي المهاجرين وهم في طريقهم إلى بلد المقصد؛ وترى أن يُقبَل المهاجرون على قدم المساواة لدى وصولهم إلى مقصدهم. وهذه الرؤية نفسها تعتمد على فكرة المواطنة العالمية، التي يرمز إليها بجواز سفر عالمي صمم في أمريكا الجنوبية ويحمله كثير من الناس تضامنا مع المهاجرين (مما يعزز الرسالة بأننا ''كلنا مهاجرون'').

وأسفرت المناقشة عن أفكار ثاقبة بشأن الأخذ بنهج مناسب لمواجهة تحديات الهجرة في الوقت الراهن. ومن شأن هذا النهج التركيز على المهاجرين، مع النظر إلى الناس على أنهم مواطنون مهاجرون، وليسوا مجرد مهاجرين؛ ومع المساواة كمبدأ أساسي؛ وألا يكون المهاجرون أدوات وإنما يقيَّمون بحسب ما يسهمون به سواء للمجتمعات المضيفة أو مجتمعات المنشأ. واقتُرح أيضا أن يتمحور هذا النهج حول حقوق الإنسان – الحق في الهجرة؛ والحق في عدم الهجرة (أي الحق في التنمية في البلد الأم)؛ وحق العودة؛ وحقوق المهاجرين بغض النظر عن وضعهم.

وتم التشديد على أهمية معالجة أوجه الاختلال الهيكلي بين الدول الأغنى والدول الأفقر.

ووُجِّه نداء لإقامة شكل جديد من أشكال الحوكمة العالمية يواكب هذا النوع الجديد من التنقل الذي يعكس بدرجة كافية تعقيد تدفقات الهجرة اليوم وينتج مجموعة من القواعد يتقيد بها جميع الجهات الفاعلة. وأشيرَ إلى ضرورة اتباع نهج شامل – من الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره. وفي الوقت نفسه، اقتُرح أن يوازن هذا النهج بين حق الدولة في حماية سيادتها الوطنية وحق الفرد في الهجرة سعيا وراء حياة أفضل. في حين أكد البعض أهمية اعتماد الدول المعاهدات القائمة بشأن حماية المهاجرين، أعرِب آخرون عن رأي مفاده ضرورة مراجعة اتفاقيات الأمم المتحدة التي لم يصادق عليها سوى بضع دول.

وحُدِّدت أنواع مختلفة من الشراكات لتحقيق الهجرة من أجل التنمية البشرية، ولكن أشير إلى ضرورة الإلحاح على أهمية هذه الشراكات – وهو أمر قد لا يخطر دائما على البال رغم بديهيته – غير أن التحدي المتمثل في التعامل مع بليون شخص يتنقلون في جميع أنحاء العالم في أي وقت كان، ربعهم مهاجرون دوليون وبقيتهم مهاجرون داخليون، هو تحدٍ لا يمكن لأي طرف من الأطراف التصدي له وحده.

وتم التشديد على أهمية الشراكات بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد للمهاجرين. وسُلط الضوء أيضا على الشراكات بين المهاجرين/المغتربين وأوطانهم/مجتمعاتهم الأصلية لما تنطوي عليه من إمكانية تحقيق نتائج إنمائية. وذُكرت إثيوبيا مثالا على ذلك، حيث تساعد الرابطات الوطنية في الخارج في بناء المستوصفات والمدارس والمكتبات وما إلى ذلك، وتقدم الحكومة الموظفين للعمل في هذه المرافق.

وسُلّط الضوء أيضا على الشراكات الإقليمية لما لها من أهمية، وذلك من قبيل العمليات الاستشارية الإقليمية، بالرغم من وجود ثغرات يجب على الدول معالجتها في أفريقيا الوسطى وآسيا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وتم التشديد أيضا على الشراكات الثنائية. ووصف البعض المجتمع المدني بأنه ''نذير المتاعب'' – القريب من القواعد الشعبية بما يكفي لملاحظة المشاكل مبكرا ومعالجتها، لكي تتمكن الدول في وقت لاحق من اختيار الاستجابات وتوسيع نطاقها على النحو المطلوب.

وسُلط الضوء أيضا على الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لما لها من قدرة على إضافة قيمة في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الهجرة. وعندما يُتخذ قرار لدفع الشراكات إلى الاستثمار في التدريب، تبرز أهمية توفير المعلومات وخيارات التوظيف في هذا الصدد. وذُكرت مولدوفا كمثال على ذلك في سياق شراكات التنقل التي أقامها الاتحاد الأوروبي، والتي يجري في إطارها توفير التدريب الداخلي وبناء القدرات وإقامة معارض الوظائف. وتضطلع بدور أيضا في هذا المجال الشراكات الرامية إلى التوظيف المراعي للاعتبارات الأخلاقية بغية تجنب مشاكل نزوح الأدمغة أو هدرها أو الحد من هذه المشاكل. فعندما يصل شخص ما إلى بلد معين، يمكن للشراكات الرامية إلى الحد من تكلفة التحويلات المالية أن تضيف قيمة في هذا المجال. وعندما يقرر هذا الشخص التنقل مرة أخرى (غالبا العودة إلى وطنه)، تبرز أهمية الشراكات الرامية إلى تحقيق النجاح في إعادة الدمج (مثلا، مساعدة العائدين على إقامة مشاريع تجارية). وتكون للشراكات المقامة على المستوى المحلي أهميتها أيضا في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الهجرة.

وسُلط الضوء على عدة فجوات في المعرفة اللازمة لتيسير صنع السياسات القائم على الأدلة: مطابقة العرض والطلب في أسواق العمل الدولية؛ والعراقيل التي تعترض طريق الاستثمار في التعليم حينما يكون هذا الاستثمار ضروريا؛ وصياغات أكثر تحديدا من أجل تحقيق تناسق السياسات.

وأخيرا، لوحظ أن المنتدى جسّد رغبة الدول في صياغة أشكال جديدة للحوكمة لمواكبة هذا العهد الجديد من عهود التنقل البشري. غير أنه أشيرَ إلى إمكانية تعزيز أيام المجتمع المدني عن طريق تعميم نتائج اجتماعاتها على نطاق أوسع. وأعرب المشاركون عن رغبتهم في استمرار أيام المجتمع المدني تحت الرئاسة السويسرية في عام ٢٠١١ وما بعده.

٦ - جلسات المائدة المستديرة

٦-١ جلسة المائدة المستديرة ١: الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك - مسؤولية مشتركة

(المنسق الدكتور خورخية دوراند)[١٠]

لقد كان موضوع الهجرة غير القانونية، بمحوري مناقشته وتحليله المختلفين، وهما - الشراكات من أجل هجرة قانونية ومحمية بدرجة أكبر (المائدة المستديرة ١-١) والاستراتيجيات المشتركة للتصدي للهجرة غير القانونية (المائدة المستديرة ١-٢) - موضوعا رئيسيا في الاجتماع الرابع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وقد تم التأكيد في سياق ورقة المعلومات الأساسية التي اعدتها المكسيك، على التركيز على التنمية البشرية والرخاء المشترك والمسؤولية المشتركة. وبناء على ذلك، جرت مناقشة مفتوحة وأمينة ومباشرة بشأن الهجرة غير القانونية والشراكات من أجل الهجرة القانونية والمحمية.

وقد أدت وجهات النظر والآراء المختلفة إلى إثراء النقاش حول حقيقة لم يتم التعامل معها إلا بطريقة غير مباشرة في الاجتماعات السابقة للمنتدى. وطرح المندوبون القادمون من بلدان مختلفة على طاولة المناقشات طائفة واسعة من المفاوضات والشراكات والترتيبات بين البلدان والأطراف المعنية في عملية الهجرة، والتي برهنت عمليا على الكيفية التي يمكن بها العمل بطريقة مشتركة، والبحث معاً عن حلول تحقق التنمية لبلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد.

(١٠) لقد تسنى إعداد هذا التقرير بفضل جهود مقرري اجتماع المائدة المستديرة، السيد مانويل إيمسون، والسيد باولو كافاليري، والسيدة دومينيك منيور، وبفضل جهود السيدة يوجينيا لوخان، والسيد خوان كارلوس نارفايز والسيدة كارينا فيلاسكو، في تدوين الملاحظات.

جلسة المائدة المستديرة ١-١: الشراكات من أجل هجرة قانونية ومحمية بدرجة أكبر (الرئيسان المشاركان: البرازيل وفرنسا)

نظرت هذه الجلسة في الكيفية التي يمكن بها إقامة الشراكات لضمان أن تتم الهجرة بطريقة قانونية وآمنة، وكيف أن الهجرة النظامية والآمنة ترتبط بتعظيم فوائد الهجرة من أجل تنمية كلٍ من بلد المنشأ وبلد المقصد. علاوة على ذلك، فقد مَكّنت هذه الجلسة من تبادل أمثلة مختلفة لأفضل الممارسات للشراكة من أجل الرخاء المشترك والمسؤولية المشتركة بين جميع الأطراف المعنية.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

أكد المندوبون أن الهجرة القانونية والنظامية والآمنة هي أمر مهم جدا للتنمية الاقتصادية المستدامة. كما اتفقوا على أنه من الضروري تشجيع الهجرة القانونية التي تحترم حقوق الإنسان، وتعزيز الآثار الإنمائية للمهاجرين (سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي) من خلال شراكات فعالة بين الحكومات، وطوائف المغتربين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

وأشار العديد من المندوبين إلى أنه يتعين تعزيز الهجرة القانونية، ولا سيما من خلال الاتفاقات والشراكات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وهذا النهج هو نهج بالغ الأهمية لمنع الاتجار بالبشر واستغلال المهاجرين. واتفق المشاركون على أن من اللازم احترام حقوق الإنسان التي لجميع المهاجرين، سواء كانوا مهاجرين قانونيين أو مهاجرين غير موثقين.

واقتُرح أيضا قيام بلدان المنشأ بتزويد المهاجرين المحتملين بالمعلومات حول فرص العمل في أسواق عملها، فضلا عن تقديم وصف واضح لظروف العمل وأنظمة الدخول. وعلاوة على ذلك، فقد تم التأكيد على أنه ينبغي أن يكون هناك اتساق بين متطلبات أسواق العمل في بلدان المنشأ والتأشيرات التي تُمنح كل سنة لكل من المهاجرين ذوي المهارات العالية والمهاجرين ذوي المهارات المنخفضة.

وأكد بعض المندوبين على أهمية تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين الذين هم حاليا في وضع غير قانوني في بلدان المقصد. وتم الشديد على أن هؤلاء المهاجرين غير القانونيين هم أحد الفئات الأكثر ضعفا، ويجعلهم وضعهم كمهاجرين غير قانونيين هدفا سهلا للاتجار بالبشر ولغيره من أشكال الاستغلال. وأبديت ملاحظات قوية حول انبغاء عدم النظر إلى أي إنسان على أنه ''غير قانوني''، ومن ثم لا ينبغي أن تنص القوانين على تجريم المهاجرين غير القانونيين. وسُلِّط الضوء أيضا على أنه من المهم والضروري نشر المعرفة على جميع المستويات

من أجل محاربة التصورات الخاطئة أو المتحيزة حول الهجرة والمهاجرين. ومن شأن هذا أن يكون مفيدا لبلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد، وخاصة للمهاجرين وعائلاتهم.

وهناك توافق عام في الآراء على أن الهجرة متأصلة في الطبيعة البشرية، وأن الجغرافيا (العلاقات بالمنطقة المجاورة وبالإقليم)، والتاريخ المشترك (الثقافة واللغة والتقاليد) يمكن أن يحفزا الشراكات القوية بين البلدان، بحيث يمكن أن تكون الهجرة قضية رئيسية. وأقر المشاركون بأن الشراكات مفيدة لبلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد، فضلا عن المهاجرين أنفسهم. فالشراكات يمكن أن تساعد على تقليل التكاليف المرتبطة بالتواصل مع المهاجرين وتزيد من فرصة التعزيز الناجح للآثار الإنمائية الإيجابية للهجرة بطريقة شاملة ومستدامة. ويمكن متابعة الشراكات التي تُقام من أجل هجرة أكثر قانونية وحماية بطرق مختلفة سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي أو داخل الإقليم أو على الصعيد المتعدد الأطراف. كذلك فإن الشراكات بين الأطراف المعنية المتعددة التي تجلب مجموعة كاملة من الأطراف المعنية هي شراكات حاسمة.

وفيما يتعلق بالشراكات الناجحة، فقد أُوجزت الخصائص التالية خلال هذه الجلسة:

١ - أهمية المسؤولية المشتركة والتماسك المؤسسي

٢ - الحاجة إلى تحقيق التوازن بين مصالح البلدان من الهجرة

٣ - أهمية القيام بعملية لبناء الثقة بين الأطراف

٤ - ضرورة إدراك أن الشراكات هي التزام طويل الأجل من كلا الجانبين، وأن ذلك يشمل استثمار الموارد المالية والشخصية

٥ - أهمية ممارسة الشراكات بطريقة شاملة تنطوي على مجموعة من المسائل المتعلقة بالهجرة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم عدة أمثلة على أفضل الممارسات:

- لدى ألمانيا شراكات مع مولدوفا وجورجيا لتوفير آليات لتقنين إقامة العمال المهاجرين بطريقة أكثر كفاءة. وفي مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، ظلت الشرطة الألمانية تعمل مع شرطة الحدود المولدوفية على تعزيز استراتيجيتهما لمراقبة الحدود وتدريبات أساسية أخرى.
- تعاونت البرازيل في العام الماضي بقوة أكبر في مسائل الهجرة مع البلدان المجاورة لها، وهي الأرجنتين وباراغواي وشيلي (المثال على ذلك: اتفاق السوق المشتركة لبلدان

المخروط الجنوبي بشأن الإقامة بين شيلي والبرازيل). وهناك آليات أكثر سلاسة للتجنّس والسفر (متطلبات جواز السفر) بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. كما أن هناك شراكات مختلفة بين المنظمات غير الحكومية (المجتمع المدني) وحكومة البرازيل كان لها دور أساسي في الجهود المبذولة لتقنين تدفقات الهجرة. وأنشئ مؤخرا مجلس للممثلين البرازيليين بالخارج لتمثيل المغتربين والتفاعل مع الحكومة البرازيلية. وأخيرا، أقامت وزارة العلاقات الخارجية شراكة هامة أخرى تقوم بتنظيم مؤتمر دولي للمغتربين ليعمل بمثابة منتدى لمناقشة المسائل المتعلقة بالهجرة.

- لدى المملكة المتحدة برنامج يسعى لضمان حصول العمال ذوي المهارات العالية الذين يأتون إلى المملكة المتحدة على وظائف مهنية تتوافق مع مهاراتهم وأن لا يُخَفَّض وضعهم إلى عمالة ذات مهارات منخفضة. وظل المسؤولون البريطانيون يعملون بصفة خاصة مع نيجيريا، ومؤخرا مع غانا، للتواصل مع المغتربين، فضلا عن جعل تدفقات الهجرة أكثر قانونية والمهاجرين أقل عرضة لأوضاع من قبل الاتجار بالبشر أو التهرب.

- أنشأت بيلاروس مؤخرا مركزا لمكافحة الاتجار بالبشر يوفر التثقيف كما يوفر حملات التوعية العامة. وتقوم بيلاروس أيضا بإقامة شراكات مع منظمات مختلفة تعمل في مجال الهجرة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها.

- لمالي اتفاق مع فرنسا يسمح بالتعاطي مع جميع جوانب الهجرة، بما فيها الاندماج. ولديهم برنامج لزيادة عامل استعادة الأدمغة للجامعات في مالي وبرنامج يتيح للمهاجرين في فرنسا إرسال تحويلاتهم المالية بسهولة إلى مالي. وهناك أيضا اتفاق مع إسبانيا يسمح للعمال الماليين بالعمل في القطاع الزراعي في إسبانيا بطريقة قانونية.

النتائج والتوصيات

١ - وضع خريطة تفاعلية للهجرة لمساعدة المندوبين في إعداد المناقشات حول الهجرة، فضلا عن إنشاء قواعد بيانات عن تدفقات الهجرة لتقديم معلومات موضوعية وموثوقه، يمكن استخدامها في تنفيذ السياسات العامة للهجرة والتنمية.

٢ - التأكيد على احترام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة من قبل جميع البلدان.

٣ - تشجيع البرامج التي تزود المهاجرين المحتملين بمعلومات مناسبه تعينهم على اتخاذ قرارات مدروسة لتوقي التجارب السلبية للهجرة.

٤ - إن نزوح الأدمغة هو أحد المشاكل التي يجب أن تتصدي لها هذه الشراكات. ولكن استعادة الأدمغة ونقل المعارف يحدثان أيضا نتيجة للهجرة، وينبغي تعزيزهما من أجل التنمية.

٥ - تشجيع إيجاد فرص عمل في بلدان المنشأ لرعاية الهجرة الدائرية والهجرة العائدة.

٦ - ينبغي لبلدان المنشأ والمقصد تجنب تجريم المهاجرين؛ ومن المهم في كل من بلدان المنشأ والمقصد السماح بنشر المعرفة على جميع المستويات من أجل محاربة التصورات الخاطئة أو المتحيزة حول الهجرة والمهاجرين. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعريف المهاجرين أنفسهم بتحديات الهجرة.

٧ - يلزم أن تكون لدى البلدان سياسة وبرامج شاملة للمهاجرين العائدين، سواء في حالات العودة الطوعية أو القسرية. وفي الحالتين الأخيرتين، من المهم على وجه الخصوص أن يعمل بلدان المنشأ والمقصد معا.

٨ - خلاصة القول فإنه، استنادا إلى المجموعة المتنوعة من الشراكات الثنائية والإقليمية التي نُوقِشت في جلسة المائدة المستديرة، يُوصَّى باستخدام منبر الشراكات كأداة لتبادل أفضل الممارسات.

جلسة المائدة المستديرة ١-٢: الاستراتيجيات المشتركة لمعالجة الهجرة غير القانونية (الرئيسان المشاركان: إكوادور وهولندا)

ركزت هذه الجلسة على ثلاث مناقشات رئيسية هي: الآثار، والأسباب، والحلول للهجرة غير القانونية. وبشكل أكثر تحديدا، نظرت الجلسة في استراتيجيات لتحسين النظرة للمهاجرين في بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد؛ وآليات لحماية حقوق المهاجرين غير القانونيين وإمكانية حصولهم على الخدمات الاجتماعية؛ وأسباب الهجرة غير القانونية؛ ووسائل للبحث عن حلول للهجرة غير القانونية، وأمثلة على أفضل الممارسات في هذا الصدد.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

كان النقاش في جلسة المائدة المستديرة هذه قيما ومتنوعا جدا، ولا سيما بالنظر إلى التعقيدات والخلافات التي ينطوي عليها في هذا الموضوع. وشملت المناقشة الجوانب المختلفة

للهجرة غير القانونية، مثل، المراقبة/الترحيل خارج الحدود كحل لهذه المشكلة، والحاجة إلى إيجاد حلول مبتكرة لهذه المسألة، بما في ذلك توفير المزيد من القنوات القانونية للهجرة، والتدابير الوقائية، والحماية، وأهمية المحافظة على سيادة كل دولة وحقها في أن تقرر سياساتها الخاصة بالهجرة.

وسلطت مختلف الوفود الضوء على أهمية وضع الاستراتيجيات المشتركة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لمعالجة مسألة الهجرة غير القانونية في إطار من المسؤولية المشتركة من جانب بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد. فتجريم المهاجرين غير القانونيين يضعهم في موقف ضعيف للغاية. وهناك حاجة للتغلب على التحديات الراهنة المتمثلة في العنصرية وكراهية الأجانب والتمييز، إضافة إلى أوجه التحيز الحالية الأخرى في النقاش العام. وسلط الرئيسان المشاركان وأعضاء الفريق في جلسة المائدة المستديرة الضوء على ضرورة زيادة التركيز على حقوق الإنسان للمهاجرين غير القانونيين، مع مراعاة الجوانب السلبية لهذه الظاهرة، مثل الاتجار بالبشر والتهريب.

وأكدت بعض الوفود على الضغوط الاقتصادية التي توضع على عاتق نظم الرعاية الاجتماعية بسبب تقديم الخدمات للمهاجرين غير القانونيين. إلا أن وفودا أخرى سلطت الضوء على أن حصول المهاجرين غير القانونيين على هذه الرعاية هو عنصر أساسي لحماية حقوق الإنسان التي للمهاجرين، والتي لا ينبغي أن تكون مرتبطة بشروط اقتصادية.

وكان هناك إجماع على أن الهجرة متأصلة في الطبيعة البشرية وظاهرة تاريخية أثرت، وستظل تؤثر، على معظم البلدان اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛ لذا فإن لنا جميعا مصلحة هامة في هذه القضية.

وفيما يتعلق بالتصورات العامة، شدد المندوبون على ضرورة تنظيم حملات مشتركة للتواصل والتوعية بين بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد بوصفها من أفضل الممارسات المهمة في معالجة مشاكل التمييز وكراهية الأجانب، وأداة مفيدة لتقليل المخاطر ونقاط الضعف بالنسبة للمهاجرين.

وهناك حاجة معترف بها على نطاق واسع: تتمثل في تعزيز حماية حقوق الإنسان للمهاجرين غير القانونيين، فبقدر ما يتم تجريمهم، بقدر ما يصبحون أكثر ضعفا. وتمشيا مع هذا النهج من التفكير، أشار بعض المندوبين إلى أن تسوية أوضاع المهاجرين غير القانونيين هي الأداة الرئيسية لمعالجة مشكلة الضعف. وكان هناك إجماع على أن الترحيل والتجريم ليسا الحلين المطلوبين. وأكد بعض المندوبين أيضا أن البيانات المتوافرة عن المهاجرين غير القانونيين لا تشكل أساسا للتجريم، الذي غالبا ما يؤثر عليهم.

واعترف المشاركون في هذه الجلسة بأن الافتقار إلى التنمية في بلدان المنشأ هو أحد أسباب الهجرة غير القانونية. لذا، شدد العديد من الوفود أيضا على الحاجة إلى التنمية المستدامة في بلدان المنشأ، بما في ذلك شروط العمل اللائق، كوسيلة لإعطاء الناس الحق في عدم الهجرة. وأشير أيضا إلى أهمية التغلب على أوجه اختلال التوازن الاقتصادي بين البلدان.

وبشأن الهجرة غير القانونية، أكد المشاركون مرارا ضرورة تسوية أوضاع المهاجرين. وإلى جانب تسوية الأوضاع، ذكر المندوبون وسائل أخرى، منها الحاجة إلى أنظمة جديدة للهجرة كتلك التي توجد على المستوى الإقليمي في أجزاء مختلفة من العالم. وكذلك، هناك حاجة إلى المزيد من القنوات للهجرة القانونية، ولا سيما بالنسبة للمهاجرين ذوي المهارات المتدنية، الذين هم الأكثر تضررا من الهجرة غير القانونية. وحول هذه النقطة، قيل إن خطط الهجرة الدائرية أو المؤقتة يمكن أن تكون من الممارسات الجيدة؛ شريطة أن تتسم بالعدل في منح إمكانية الحصول على حقوق الإنسان وتوفير وسيلة لتحقيق الإقامة الدائمة والمواطنة. ولكن بعض المشاركين لم يوافقوا على أن تسوية الأوضاع القانونية هي الحل للهجرة غير القانونية.

واقتُرح أن تشمل الاستجابة للهجرة غير القانونية العناصر التالية:

١ - الوقاية (إعلام الناس بمخاطر الهجرة غير القانونية)؛

٢ - الحماية (المحتاجون إلى الحماية الإنسانية ينبغي أن يحصلوا عليها في البلد المضيف وطيلة رحلتهم إليه)؛

٣ - الاندماج وإعادة الاندماج؛

٤ - الملاحقة القضائية (للمجرمين الذين يستغلون الوضع الضعيف للمهاجرين).

أما عن أفضل الممارسات الحالية، فقد ذُكِر ما يلي:

- في شرق أفريقيا، تعمل المملكة المتحدة على مسلسل قصصي تلفزيوني أدخل في حبكته استخدام مراكز التأشيرات، وسُلِّط فيه الضوء على مخاطر استخدام المهربين أو المتجرين بالبشر لدخول المملكة المتحدة بشكل غير قانوني.
- في الولايات المتحدة، هناك برنامج يوفر تأشيرات خاصة لضحايا الاتجار بالبشر الذين هم على استعداد للمساعدة في الملاحقة القضائية للمتجرين بهم.

- وقّعت روسيا اتفاقية مع ٩ بلدان أُنشئت بموجبها لجنة مشتركة لتوفير منتدى لمناقشة قضايا الهجرة غير القانونية. كما أن هذه البلدان تعمل جنبا إلى جنب مع جيرانها في منع الاتجار بالبشر. ومن بين جهودها المشتركة حملة توعية عامة لمنع الاتجار بالبشر.
- سنّت حكومة شيلي مؤخرا قوانين لتسوية الأوضاع القانونية لمواطني بيرو الذين يعيشون في تشيلي.
- تقوم الحكومة المولدوفية بتنفيذ برنامج معقد ومتعدد الأبعاد لتعزيز القدرات الوطنية للسلطات العامة على التعامل مع قضايا الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر، وتعزيز قدرات إدارة الحدود على مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب (تعمل أيضا مع دورية حدود أوكرانية)، والترويج لتبادل المعلومات، داخليا ودوليا. وقد أقامت مولدوفا أيضا عدة آلياتٍ جديدة لضمان حماية مواطني مولدوفا بالخارج، بما في ذلك آلية ''الإحالة الوطنية'' للفئات الضعيفة مثل ضحايا الاتجار بالبشر والقصر غير المصحوبين بذويهم.
- صاغت لبنان مؤخرا قانونا لمكافحة الاتجار بالبشر وهو معروض على مجلس النواب لإجازته.

النتائج والتوصيات

١ -	يجب أن تواصل الحكومات مناقشة التحديات والجوانب المختلفة لهذا الموضوع في المناقشات المقبلة للمنتدى. واقتُرح بقاء الهجرة غير القانونية على جدول أعمال المنتدى والمؤتمرات الدولية الأخرى القادمة.
٢ -	ينبغي أن تنظر الحكومات في خطط الهجرة الدائرية أو المؤقتة، شريطة أن تتسم تلك الخطط بالعدل في منح إمكانية الحصول على حقوق الإنسان وتوفير وسيلة لتحقيق الإقامة الدائمة والمواطنة.
٣ -	ينبغي وضع آليات مشتركة للتعاون الدولي على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية للحد من الهجرة غير القانونية. ولا بد من أن تقوم هذه الآليات على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة بين بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد، وأن تشتمل، في جملة أمور، على تبادل المعلومات بشأن الاتجار بالبشر والتهريب.
٤ -	يجب أن تضع الحكومات في اعتبارها الحق في عدم الهجرة. وهناك حاجة لمزيد من البيانات من واقع التجربة والموارد اللازمة للتعاطي مع هذا الحق.

٥ - إن احترام حقوق الإنسان للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني المتعلق بالهجرة، هو مبدأ من مبادئ الحد الأدنى المطلق.

٦ - يجب على الحكومات أن تتذكر أيضا بأن هناك حاجة لأن تقوم القيادات الوطنية بتأطير النقاش العام الذي يشكل الأساس للمساهمة الإيجابية للمهاجرين القانونيين وغير القانونيين في المجتمعات المضيفة.

٧ - يجب على الحكومات أن تقوم بالملاحقة القضائية للتنظيمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر والتهريب، ببذل جهود مشتركة تشمل مختلف الجهات الفاعلة الدولية والمحلية.

٨ - يجب على الحكومات أن تسد الفجوات في التنسيق والتعاون بين بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد. ويجب علينا أيضا أن نسعى للتعاون في مجال تبادل المعلومات، داخليا ودوليا.

٩ - يتعين على الحكومات أن تركز بدرجة أكبر على الهجرة غير القانونية التي تُعطي الأولوية لضرورة حماية الفئات الأكثر ضعفا، وعلى وجه التحديد المهاجرين غير القانونيين، وضحايا الاتجار بالبشر، والنساء، والأطفال غير المصحوبين بذويهم.

١٠ - يجب إجراء حملات للتواصل والتوعية لتعزيز سبل تبادل المعلومات في بلدان المنشأ والمرور العابر، بالإضافة إلى بلدان المقصد.

٦-٢ جلسة المائدة المستديرة ٢: التنقل البشري والتنمية البشرية

(المنسق: د. إيرينا أوميلانيوك)[١١]

بحثت جلسة المائدة المستديرة هذه السياسات الاستراتيجية لتحسين أشكال الهجرة القانونية وفرص الحصول على خدمات الضمان الاجتماعي (بما فيها الصحة) التي يمكن أن تعزز كلاً من آفاق التنمية الشخصية والنتائج بالنسبة للمهاجرين وأسَرهم. وعمَّمت هذه الجلسة أيضاً مراعاة المنظورين الجنساني والأسَري في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية

(١١) يستند هذا الفصل إلى التقريرين اللذين أعدهما مقررا جلسات المائدة المستديرة، السيد يوهان فيك، جنوب أفريقيا (جلسة المائدة المستديرة ٢-١) والسيد فاهيه جيفورجيان، أرمينيا (جلسة المائدة المستديرة ٢-٢)، وإلى ملاحظات مدوني الملاحظات في الاجتماعات، السيد خوان كارلوس كاييروس، مركز دراسات الهجرة، المكسيك، والسيد آرون تيراثاس، معهد السياسات والهجرة، واشنطن، ومنسق جلسة المائدة المستديرة.

بوصفهما منظورين تحليليين جديدين يمكن من خلالهما دراسة إمكانيات التنمية البشرية وآثار الهجرة إلى الخارج وفي الداخل. ونظرت في الخيارات المتاحة للسياسة العامة للهجرة على الأمدين القصير والطويل، مع التركيز بوجه خاص على إمكانية التنقل المؤقت والدائري في أسواق العمل، حيث يعاني المهاجرون في كثير من الأحيان من أشد الحالات ضعفاً.

واستفادت المناقشات من الدراسات التي صدر بها تكليف من جانب الفريق العامل المخصص المعني بحماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية فيما يتعلق بإتاحة قروض منخفضة التكلفة للمهاجرين[١٢]، وخيارات الضمان الاجتماعي المتاحة للعمال المهاجرين المؤقتين/المتنقلين[١٣]. واستفادت المناقشات كذلك من الخبرات المكتسبة من البرامج النموذجية الحالية المعنية بهجرة العمالة، كاتفاق الهجرة الدائرية المبرم بين موريشيوس وفرنسا، وبرنامج العمالة الأجنبية القائم بين الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش والهند والفلبين. واستفادت أيضاً من الجهود المشتركة لكل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (وهو جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمنظمة الدولية للهجرة[١٤]، ومن المشاورات التحضيرية التي نظمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والحكومة المكسيكية (انظر جلسة المائدة المستديرة ٢-٢ أدناه).

جلسة المائدة المستديرة ٢-١: خفض تكاليف الهجرة وتعظيم التنمية البشرية

(الرؤساء المشاركون: الإمارات العربية المتحدة؛ سري لانكا؛ السويد)

تناولت هذه الجلسة ثلاثة أسئلة تتعلق بما يلي: إبقاء مصاريف الهجرة منخفضة للمهاجرين، وتمكين المهاجرين من الحصول على الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، والسياسات العامة الأخرى التي تؤثر في تكاليف الهجرة وفي قدرة الناس على الهجرة والتنقل بمحض اختيارهم.

(١٢) Philip Martin, "Reducing the Cost Burden for Migrant Workers: A Market-based Approach", August 30, 2009.

(١٣) Robert Holzmann and Yann Pouget, "Social Protection for Temporary Migrant Workers: Conceptual Framework, Country Inventory, Assessment and Guidance"، وهي دراسة أعدَّها البنك الدولي ومركز مرسيليا للتكامل المتوسطي بطلب من المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، مارسيليا، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(١٤) انظر مرفق ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بجلسة المائدة المستديرة ٢-٢ بشأن اقتصاد الرعاية العالمي وسلاسله.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

(أ) كيف يمكن للحكومات كفالة قيام وكالات استقدام العاملين والوسطاء الآخرين بإبقاء مصاريف الهجرة منخفضة للمهاجرين؟

يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الهجرة المدفوعة مقدما (بهدف استقدام الأيدي العاملة مثلاً) إلى عواقب بعيدة المدى للطريقة التي يهاجر بها الناس والنتائج الإنمائية الناجمة عن تنقلهم. ولا بد أن تعالج البلدان الأصلية وبلدان المقصد هذه التكاليف على نحو مشترك بالتعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى. ونادراً ما تكون الجهود الوطنية وحدها كافية.

واتفق المندوبون على أن تقديم المعلومات إلى المهاجرين هو خطوة أولى لخفض التكاليف، باعتبار أن هذه المعلومات تمكِّنهم من التفاوض مع وكالات استقدام الأيدي العاملة والوسطاء الآخرين من موقع أقوى منذ البداية. ثم إن المكاتب الجامعة المتعددة الخدمات التي توفر الخدمات المدفوعة مقدما (المعلومات وجوازات السفر والفحوص الطبية وتجهيز التأشيرات والعقود، إلخ)، المتاحة للراغبين في الهجرة في الفلبين وتايلند، تشكل أداة فعالة لهذا الغرض. وعملت إندونيسيا على تحرير مكاتبها الجامعة المتعددة الخدمات على مستوى المقاطعات من قيود الإدارة المركزية سعياً إلى تحقيق وفورات في نفقات سفر المهاجرين المكلفة. وأصدرت شيلي جوازات سفر منخفضة الكلفة وأنشأت دوائر مخصصة لوثائق الهوية في ١٢٠ قنصلية حول العالم تسهيلاً للعملية أمام المهاجرين الشيليين العائدين. ويمكن لفرض قيود قانونية على الرسوم، كما هي الحال في الفلبين وإندونيسيا، أن يحمي المهاجرين أيضاً من الممارسات الابتزازية القائمة في وكالات الاستقدام عديمة الضمير.

وظل السؤال التالي مطروحاً: كيف يمكن للحكومات أن تموِّل هذه البرامج والخدمات الموجهة للمهاجرين؟ فبعضها يتحمل التكاليف مباشرة؛ والبعض يتقاسم التكاليف مع الجهات المعنية الأخرى؛ فيما يستخدم البعض الآخر تكنولوجيا المعلومات لخفض التكاليف.

وتشكل خطط القروض المنخفضة التكلفة المخصصة للمهاجرين وسيلة فعالة أخرى لخفض التكاليف. ففي سري لانكا، تقدِّم ثلاثة مصارف حكومية هذه القروض للتخفيف من عبء التكاليف على المهاجرين وتشجيع التحويلات الرسمية عن طريق المصارف في آن معاً. والتسديدات مرتفعة بصفة عامة، إلا حين لا يُدفع للمهاجرين أجرهم في الوقت المحدد. وتشجَّع المصارف التجارية كذلك على الدخول في مثل هذه الخطط. وتتيح إندونيسيا أيضاً خطط القروض المنخفضة التكلفة لمهاجريها عن طريق المصارف الحكومية؛

وأنشأت بنغلاديش مؤخرا مصرفاً لرعاية المغتربين بهدف تقديم قروض بلا ضمانات إلى المهاجرين والعائدين. وأحرزت جميع هذه الخطط درجات متفاوتة من النجاح والفشل؛ علماً بأن التحدي الرئيسي يتمثل في عدم توفر ضمانات التسديد.

ويُنظر إلى تنظيم الوسطاء من أمثال وكالات استقدام العمال على أنه مجال آخر ينبغي للحكومات أن تؤدي فيه دوراً أقوى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال طريقتين: (أ) إنشاء سجل وطني للوكالات المعتمدة والمرخصة؛ (ب) تحقيق مزيج متوازن من الضوابط (كالتصديق، أو الرسوم الموحدة عند الحد الأقصى كالتي حددتها إيطاليا وإسبانيا والفلبين) والحوافز (كالقوائم التفضيلية للوكالات النموذجية، أو تخصيص حصص للخروج لصالح الشركات ذات الأداء الجيد)[١٥]. وتهدف روسيا في سعيها إلى مواصلة تبسيط قبولها لذوي المؤهلات العالية إلى تحسين مراقبة استقدام العمال عن طريق المراكز الجامعة المتعددة الخدمات للاستقدام/التدريب/الفحص الطبي في بلدان المنشأ. وتشمل الممارسات الجيدة الأخرى التنظيم الذاتي للوكالات من خلال عضويتها في الرابطات المهنية الكبيرة التي يمكن ألا تطلب من الأعضاء دفع رسوم أو أن تطلب منهم دفع رسوم منخفضة؛ ومدونات قواعد السلوك.

ويمكن للقطاع الخاص أن يضطلع أيضاً بدور بنَّاء عبر التحقق من صلاحية العقود قبل مغادرة المهاجرين، ومتابعة سلوك صاحب العمل في الخارج. وفي أسواق العمل العالمية المربحة، حيث توجد مصالح مكتسبة كبيرة، يستدعي تنظيم وكالات الاستقدام تعاوناً وثيقاً عبر الحدود.

واعتُبرت الاتفاقات الثنائية للهجرة المؤقتة أو الدائرية التي تضم الوزارات وأصحاب العمل مباشرة، سواء مع الوسطاء أو من دونهم، بمثابة أطر فعالة لحماية المهاجرين والإبقاء على تدني تكاليف الهجرة. علما بأن البرامج الثنائية بين موريشيوس – فرنسا/كندا أو المكسيك – كندا، ونظام تصاريح العمل الذي تتولاه الحكومات وتديره، بين البلدان الآسيوية وكوريا (التي أدت إلى خفض تكاليف الهجرة بمقدار الثلث) تقدّم بعض النماذج العملية.

وتسعى الإمارات العربية المتحدة إلى اختبار خطط القروض المنخفضة التكلفة في برنامجها التجريبي المتعلق بالهجرة لغرض العمل المؤقت مع البلدان الآسيوية؛ وكذلك إلى الاستفادة من الدروس التي يمكن أن تُستخلص عن هذه الخطط في المنتدى العالمي للهجرة

(١٥) لوحظ أن الإفراط في الاعتماد على الضوابط يمكن أن يقود إلى تزايد الهجرة غير القانونية وإلى استخدام القنوات غير المنظمة (أو إلى مزيد من الفساد والتواطؤ بين العناصر الإجرامية، مما يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الرسوم بالنسبة للمهاجرين).

والتنمية. واشتركت الإمارات العربية المتحدة مع سويسرا في تنظيم حلقة عمل دولية بشأن قطاع استقدام المهاجرين في دبي في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(ب) كفالة إمكانية حصول المهاجرين على فوائد اجتماعية

نوقشت صحة المهاجرين بوصفها من المحدِّدات الرئيسية لتمكينهم وحمايتهم، ولا سيما النساء والأطفال منهم[١٦]. وتبيَّن أن من الممكن حصول المهاجرين على الخدمات الصحية بسبل عدة: كجزء من الرعاية الصحية الشاملة للجميع في بلدان المقصد، وعن طريق التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف بين البلدان، ومن خلال البرامج الخاصة المعدَّة للمهاجرين في حالات الضعف.

واعتبرت إتاحة الرعاية الصحية للجميع أكثر النماذج فعالية من حيث التكلفة لتقديم الرعاية الصحية، لأن المهاجرين غالبا ما يكونون أصغر سناً وأقل انتفاعا بالخدمات الصحية. وهناك بعض بلدان المنشأ وبلدان المقصد التي بدأت بالفعل تقديم هذه الرعاية (إسبانيا والسويد والبرتغال والأرجنتين والبرازيل). لكن هذه الفوائد قد تكون مؤقتة فقط أو مقيَّدة من حيث النوع. واتُفق على أن إتاحة الرعاية الصحية ينبغي أن تكون قائمة على المساواة لا أن تقتصر فقط على بعض المهاجرين، وينبغي ألا تفرض أي تكاليف دون وجه حق على المهاجرين وأسَرهم. واعتُبر أن تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين في الحالات غير القانونية وسيلة فعالة لتأمين التغطية الصحية للجميع (في شيلي والأرجنتين على سبيل المثال).

واعتُبر أن زيادة التركيز على الرعاية الوقائية للجميع، وليس فقط على الرعاية في حالات الطوارئ، هو إجراء بارع اقتصاديا ويتسم بالحكمة على صعيد الصحة العمومية. وأُشير بأنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من الاستثمار الإنمائي في بلدان المنشأ التي يبلغ فيها انتشار الأمراض نسباً عالية، وكذلك في تنمية الخدمات المراعية للغات في بلدان المقصد. وحتى الآن، لا توجد سوى اتفاقات ثنائية قليلة تنص على تقديم الرعاية الصحية للمهاجرين، رغم أن ذلك يمكن أن يحسِّن من إنتاجية العمال المهاجرين.

وبدأ بعض بلدان المنشأ باتخاذ إجراءات نموذجية: فلقد وضعت سري لانكا عملية تشمل الأطراف المعنية المتعددة لبحث مسألة الرعاية الصحية الأولية المستدامة على الأمد الطويل للمهاجرين، وكذلك المصالح المترابطة لبلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتتعاون المكسيك

(١٦) انظر القرار الصادر في الدورة ٦١ لجمعية الصحة العالمية في عام ٢٠٠٨ الذي يدعو الحكومات إلى إقامة بيئات صحية ملائمة للمهاجرين. وبُحثت أيضاً المسائل الصحية المتعلقة بالهجرة وقُدم مزيد من التوصيات في هذا الصدد في اجتماعين إقليميين في عام ٢٠١٠ للتحضير لـ: (أ) عملية كولومبو؛ (ب) اجتماع المنتدى العالمي للهجرة والتنمية.

مع المئات من رابطات المهاجرين والكنائس والجامعات والعيادات الصحية وجهات أخرى، في الولايات المتحدة، لكفالة الرعاية الصحية الوافية والمعلومات لمهاجريها هناك؛ وتوفر كل من الفلبين وكوريا التأمين الإلزامي لمواطنيهما المسافرين إلى الخارج. واقترحت إحدى الحكومات أن تكون صحة المهاجرين ضمن المبادئ الأساسية للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية معتبرة أنه ينبغي تناول هذه المسألة في الاجتماعات المقبلة.

وحُدد الضمان الاجتماعي وضمان الدخل بوصفهما عاملين حاسمين لتحقيق رفاه المهاجرين وأسَرهم، ولا سيما بالنسبة لعمال الهجرة المؤقتة أو الدائرية[١٧]. ويقدِّم بعض البلدان المرتفعة الدخل للمهاجرين نظماً للمعاشات التقاعدية قائمة على الاشتراكات، لكنها تنطبق في الغالب فقط على المهاجرين بصفة دائمة أو لأمد طويل. وتتيح إسبانيا وشيلي لمهاجريها المؤقتين الاحتفاظ طواعية باستحقاقاتهم المتراكمة من الضمان الاجتماعي لدى عودتهم إلى بلدهم. وتقدِّم كوريا المساعدة الطبية والتأمين الإلزامي الكامل ومدفوعات ترك الخدمة والتدريب المهني لعامليها بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية. وتشمل الخيارات الأخرى تقديم مدفوعات عند انتهاء مدة عقود العاملين على النحو المنصوص عليه في الإمارات العربية المتحدة، علماً بأنه قد يكون من الصعب فرض هذه الخيارات على أصحاب العمل.

ولجأ بعض البلدان النامية إلى استراتيجياته الخاصة: فلدى تايلند نظام للصحة والضمان الاجتماعي قائم على اشتراكات صاحب العمل/العامل بالنسبة للعمال المهاجرين بعقود، وهي تسمح للمهاجرين بصفة غير قانونية الاشتراك في نظام الصحة الشامل للجميع. ولدى الكاميرون سياسة عامة غير تمييزية للمهاجرين إليها ومنها؛ وتربطها اتفاقات ببلدان أخرى من أجل تغطية المعاشات التقاعدية. ولدى الفلبين اتفاقات للضمان الاجتماعي مع مجموعة من البلدان الأخرى، ولكنها تدير أيضاً، على غرار إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا ونيبال، صندوقاً لرعاية المهاجرين من أجل تغطية الرعاية الصحية وعمليات الإجلاء الطبي ودعم العائدين والتقاعد والتعليم، إلخ. ولئن كان لا يوجد لدى إندونيسيا أي اتفاقات ثنائية للضمان الاجتماعي، فإن هذا البلد يقدِّم لعماله المهاجرين تأميناً ضد الحوادث وعلى الحياة لتغطية جميع مراحل دورة الهجرة. لكن ثمة عقبات ما زالت قائمة أمام فعاليته، بما يشمل الإنفاذ.

(١٧) انظر الحاشية ١٢ المتعلقة بالدراسة التي أجراها هولزمان وبوجيه.

واعتُرف في الجلسة بأنه لا يوجد نظام أو نموذج استحقاقات واحد لتحقيق الضمان الأمثل للعمال المهاجرين بصفة مؤقتة، وأن وضعهم يتوقف على عوامل مثل فترة البقاء ومستوى المهارات. ورأى المندوبون أن أفضل الحلول يرجَّح أن توجد على المستويين الثنائي والإقليمي. ورأوا أن المؤتمر الأيبيري – الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات يقود نظاماً معولماً للضمان الاجتماعي للعمال الأيبيريين – الأمريكيين في إسبانيا يضمن الحقوق المكتسبة للأسَر وقابلية تحويل المعاشات التقاعدية لكبار السن ومعاشات العجز بين البلدان. وصدَّقت إسبانيا على هذا النظام في عام ٢٠١٠، وسيبدأ نفاذه بمجرد تصديق سبعة بلدان عليه(١٨).

وتورِد الدراسة التي أُجريت بتكليف من الفريق العامل والمتعلقة بحماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية تحليلاً لنظم المعاشات التقاعدية والخدمات الصحية القائمة وكيفية إعادة تصميمها لتطبيقها على العمال الأجانب المؤقتين وتحويلها فيما بين البلدان(١٩). وتتراوح الخيارات المتاحة بين دفع أصحاب العمل لمبلغ إجمالي عند انتهاء الخدمة وبين النظم القائمة على الاشتراكات التي يدفعها المهاجرون/أصحاب العمل والمحددة بشكل كامل مع قابلية تحويل الاستحقاقات أيضاً. وتأمل الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من الدراسة في صياغة سياساتها الخاصة بها في المستقبل.

(ج) ما هي مجالات السياسة العامة الأخرى التي تؤثر في تكاليف الهجرة وقدرة المهاجرين وأسَرهم على اختيار الهجرة والتنقل سعياً إلى آفاق أفضل؟

رأى المندوبون أيضا في مناقشاتهم أن الإبقاء على انخفاض تكاليف الهجرة يمكن أن يسهِّل الهجرة الدائرية، سواء كانت منظمة أو تلقائية، وأن يعزز كذلك الأثر الإنمائي لهذا النوع من التنقل. ويعتبر بعض البلدان أن الهجرة الدائرية هامة أيضاً بالنسبة للتنمية. ففي موريشيوس، مثلاً، تشكل اتفاقات الهجرة الدائرية (مع فرنسا على سبيل المثال) جزءاً من خطة تنمية الموارد البشرية الوطنية. ويمكن لتوفير إطار تشريعي مواتٍ أن يسهِّل كذلك الهجرة الدائرية التلقائية من خلال الجنسية المزدوجة، وتسهيل العودة، والغياب من البلد المضيف دون فقدان حقوق الإقامة، وقابلية تحويل المعاشات التقاعدية والحقوق الاجتماعية، مثلاً.

(١٨) يشمل الاتفاق المتعدد الأطراف للضمان الاجتماعي المعاشات التقاعدية لكبار السن.

(١٩) انظر الحاشية ١٢. وقد أجرت الدراسة مقارنة بين النظم الطوعية والنظم الإلزامية، وتلك المتحوِّلة إلى نظم إلزامية. أما بالنسبة للمعاشات التقاعدية، فيبدو أن اعتماد نهج الاشتراكات المحددة يتلاءم بسهولة أكبر مع قابلية التحويل بين المهن والحدود.

ووجدت اللجنة البرلمانية السويدية المعنية بشؤون الهجرة الدائرية والتنمية، المنشأة في عام ٢٠٠٩، أن الإدماج الفعال يمكن أن يعزز أيضاً الهجرة الدائرية التلقائية باعتبار أنه من المرجح أن يعود المهاجرون إلى بلد المنشأ وأن يندمجوا فيه مجدداً (ولو بصورة مؤقتة فحسب أو بصورة متكررة) إذا كانوا آمنين في بلد المقصد. وتشجِّع المفوضية الأوروبية البرامج التجريبية مع البلدان الشريكة الأفريقية، والتي تشمل بناء قدرات المؤسسات والخدمات العمومية وتقييم المهارات وآليات دعم الهجرة العائدة[٢٠]. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستنتهي اللجنة من إعداد دراسة رئيسية بشأن الهجرة الدائرية يمكن أن تسفر عن دروس مفيدة للمنتدى. واقتُرح أن يواصل المنتدى إتاحة محفل لدراسة الهجرة الدائرية، في سياق خفض تكاليف الهجرة أيضاً.

وبالنظر إلى أن نقل المعارف والمهارات عن طريق الهجرة الدائرية يمكن أن يعزز كذلك القدرة التنافسية الاقتصادية لبلدان المنشأ وبلدان المقصد، يزيد الاستثمار في تعليم المهاجرين وتدريبهم والاعتراف بمهاراتهم. وقد استثمرت ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان في المرافق التعليمية في سري لانكا للمساعدة في تدريب القوة العاملة المهاجرة بما ينسجم مع المعايير الدولية. ووُجدت مبادرات مماثلة لبعض الوقت في الفلبين. وفي برامج الاتحاد الأوروبي والبرامج الفرنسية القائمة مع موريشيوس ومالي، يساعد بلد المقصد في دفع تكاليف تدريب المهاجرين، فيما يقدَّم مبلغ إجمالي مضاعَف ثلاث مرات في حال عودة المهاجر إلى بلد المنشأ[٢١]. وتقدم مراكز الموارد، كمركز الإعلام في أوزبكستان الذي تدعمه ألمانيا، دورات تعليمية وتدريبية ودورات لمحو الأمية المالية ودعماً لأنشطة بدء العمل في بلد المنشأ عند عودة المهاجرين.

وينبغي للتدريب والاعتراف بالمهارات أن يكونا متاحين أيضاً في بلد المقصد، سواء بالنسبة للأعمال الجارية أو للتنمية البشرية للمهاجرين على الأمد الطويل. ويقدم برنامج اليابان للممرضين المتدربين القادمين من الفلبين تدريباً في مجال اللغات والمهارات في الموقع وهم يعملون، لقاء حصولهم على الأجر المحلي وامتثالهم لمعايير العمل[٢٢]. وتوصلت المكسيك عبر التفاوض إلى ترتيبات لإصدار شهادات مبتكرة/فريدة من نوعها من جانب الشركات

(٢٠) انظر مشروع مقترح المفوضية الأوروبية للعمال الموسميين والبرامج التجريبية بين فرنسا وبنن والسنغال والكاميرون ومالي، ومع تونس.

(٢١) ملاحظة: تستكمل موريشيوس هذا البرنامج من خلال تحالفاتها الاستراتيجية الخاصة مع الجامعات ومعاهد التدريب المهني في هذا البلد.

(٢٢) لا يزال نطاق هذا البرنامج صغيراً جداً ويواجه تحديات كثيرة، منها صعوبة النجاح في الامتحانات اللغوية، ولذا، فلا يمكن تقييمه بوصفه ”ممارسة جيدة“ في هذه المرحلة.

والجامعات لمهاجريها في قطاعات معينة في الولايات المتحدة. وفي إطار شراكة التنقل القائمة مع بلدان الاتحاد الأوروبي، توصلت مولدوفا عن طريق التفاوض مع شركاء الاتحاد الأوروبي إلى إجراءات متبادلة للاعتراف بالمؤهلات/المهارات وإصدار شهادات المعادلة.

وتُركت للمسؤولين أسئلة بشأن التكاليف الحقيقية لمثل هذه البرامج، وما إذا كان تنفيذها يُعتبر من ''الممارسات الجيدة'' على نطاق مُجد. وإذا لم تكن كذلك، فما هي الأسباب؟

النتائج والتوصيات

١ -	بحث المسائل المتعلقة باستقدام العمال وإشراك وكالات الاستقدام في تحسين الاستعدادات لاستقبال العمال المتعاقدين القادمين من الخارج وحمايتهم بشكل أفضل (نظَّمت الإمارات العربية المتحدة حلقة عمل في دبي في أوائل عام ٢٠١١).
٢ -	تعزيز نُظم الرصد والترخيص لوكالات استقدام العمال والوسطاء الآخرين. ووضع مدونات لقواعد السلوك (أو تنفيذ المدونات القائمة) وسجلات لوكالات الاستقدام.
٣ -	استكشاف وتقييم نهج مبتكرة لتقديم قروض منخفضة التكلفة للمهاجرين.
٤ -	تعزيز آليات التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد لمطابقة فرص العمل وتمييز المهارات بشكل أفضل.
٥ -	تعزيز قابلية تحويل المعاشات التقاعدية والحقوق الاجتماعية الأخرى؛ واستكشاف نماذج الضمان الاجتماعي ونماذج الدفع عند انتهاء مدة العقد للمهاجرين لغرض العمل المؤقت (بالاستناد مثلاً إلى الدراسة التي صدر بها تكليف من جانب الفريق العامل المعني بحماية المهاجرين وتمكينهم من أجل التنمية بصدد هذه المسألة).
٦ -	تعزيز المكاتب الجامعة المتعددة الخدمات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد للحصول على معلومات بشأن الهجرة والعودة (وبشأن الهجرة الدائرية أيضاً)، وذلك للتقليل قدر الإمكان من ''التفاوت القائم في المعلومات'' بالنسبة للمهاجرين.
٧ -	تقييم نماذج الرعاية الصحية من حيث فعالية الكلفة لأنواع مختلفة من سيناريوهات الهجرة.
٨ -	تحليل التكاليف المرتبطة بأشكال الهجرة الدائرية المنظمة والتلقائية، والحد قدر الإمكان من تلك التكاليف.

جلسة المائدة المستديرة ٢-٢: الهجرة والقضايا الجنسانية والأسرة

(الرئيس: المكسيك)

استندت هذه الجلسة إلى المبدأ الوارد في ورقة المعلومات الأساسية، والقائل إنه بالإمكان توسيع نطاق الآثار الإنمائية للهجرة في حال ضم الشواغل الجنسانية والأسَرية إلى معادلة السياسة العامة. وعلى الرغم من أهمية هاتين المسألتين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن المنتدى العالمي للهجرة والتنمية لم يمنحهما سوى اهتمام هامشي حتى الآن. وناقش الاجتماع تحديين اثنين هما: كيفية دعم الأسَر الموزعة في أكثر من بلد، وكيفية حل مشاكل هذه الأسَر، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال.

وجرى تقسيم الجلسة إلى أربعة فروع حول الأسئلة التوجيهية الواردة في ورقة المعلومات الأساسية، وتم تيسير كل منها بالاشتراك بين حكومة ومنظمة دولية من أعضاء فريق المائدة المستديرة الذي كان يعدّ للاجتماع على مدار السنة.

الملاحظات والاستنتاجات الرئيسية

كان أحد المواضيع الشاملة للاجتماع وحدة الأسرة. وبصرف النظر عن مكان وحدة الأسرة وتعريف الأسرة، فإن وحدة الأسرة تُعتبر من النتائج المثلى للأسر المتفرقة أو الممزَّقة من جراء الهجرة. وتُسهم النساء المهاجرات إسهاماً كبيراً في التنمية، سواء داخل الأسرة أو بشكل فردي، لكنهن في كثير من الأحيان يكن الأكثر ضعفاً والأكثر عرضة للاستبعاد والاستغلال أو عرضة، ببساطة، للتجاهل في إطار السياسة العامة. وحمايتهن تعني الاستثمار في تنميتهن البشرية وتنمية الأسرة والمجتمع.

واليوم وقد بات الناس يتنقلون بدرجة أكبر، ثمة حاجة لتعديل ومعايرة السياسات تبعا لهذا الواقع. ويمكن لأسباب وآثار الهجرة أن تكون إيجابية وسلبية للرجال والنساء والأطفال والمراهقين والأسر عموماً. لكن الحاجة ما زالت قائمة إلى سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية المتصلة بالحركة الدائرية وإمكاناتها الإنمائية.

(أ) السياسات والبرامج الرامية إلى دعم الأسر في الأوضاع "المتخطية للحدود الوطنية" وتوفير المزايا لها

يمكن أن تجد الأسر نفسها في واحد من ثلاثة أوضاع ''متخطية للحدود الوطنية'': تشتُّت الأسرة عبر البلدان، أو وجود الوالدين بالخارج (بينما يعتني بالأطفال أقارب آخرون) أو وجود أحدهما بالداخل والآخر بالخارج. و يمكن أن يكون لذلك آثار اجتماعية

واقتصادية عميقة وطويلة الأمد على الأسرة، ولا سيما فيما يتعلق بتعليم الأبناء وصحتهم. كما أن نوع جنس أحد الوالدين هو محدّد قوي في كيفية مواجهة هذه الأوضاع؛ ومن الضروري أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار في السياسات العامة.

وقد اعتبر المندوبون فرص جمع شمل الأسرة هي الوضع الأمثل في الأوضاع المتخطية للحدود الوطنية. وأظهر استطلاع للرأي أجرته أرمينيا مؤخرا بين مهاجريها العائدين أن جمع شمل الأسرة هو أمر هام للمهاجرين وأنه ينبغي لبيئة السياسات أن تحبذ ذلك في مجال الهجرة بشقيها[٢٣]. ولكن في الحالات التي لا يتسنى فيها جمع شمل الأسرة بعد، يمكن أن تؤدي آليات الدعم ووسائل الاتصال عبر الحدود إلى التخفيف من وطأة الافتراق. وتهدف إدارة شؤون رعاية العاملين في الخارج بالفلبين إلى المحافظة على سلامة الأسر من خلال مكاتب الرعاية التي تقدم الدعم بالداخل والخارج[٢٤]. ويمكن أن يقوم المغتربون أيضا بدور هام في وصل الأشخاص في الخارج بأسرهم.

كما تستخدم الفلبين وسري لانكا أيضا تكنولوجيا المعلومات من أجل تقريب المسافات. وقد دخل كلاهما في شراكة مع شركة مايكروسوفت لتدريب العمال المهاجرين بالخارج وأسرهم داخل الوطن الأم على كيفية استخدام تكنولوجيا الاتصالات لمدوامة الاتصال عبر الحدود. كما يوجد لدى إسرائيل أيضا برنامج لتعزيز الروابط بين الفلبينيين المقيمين لديها الذين يعملون في مجال الرعاية وبين أسرهم، بما في ذلك تدريب منظمات المغتربين الفلبينيين؛ وثمة برنامج مشترك بين أوكرانيا وإيطاليا يقدم تدريبا للأسر في وطنها على نظام سكايب للاتصالات الهاتفية. فكيف تدفع الحكومات كلفة هذه المبادرات لضمان الاستدامة؟ وقد اعتبرت وسيلة الفلبين لتمويل هيكلها لدعم الرعاية الاجتماعية عبر الحدود من صندوق الرعاية الاجتماعية الفلبيني نموذجا عمليا جديرا بأن يحتذى.

وقد خلصت الجلسة إلى أنه ما زالت هنالك معلومات غير كافية حول الأسر العابرة للحدود الوطنية وسياسات التعامل معها. وهذه المعلومات يمكن جمعها في كل مراحل الهجرة من خلال مرتسمات الهجرة.

---

(٢٣) أظهرت الدراسة أن المهاجرين المصحوبين بأسرهم يغلب أن يكونوا أكثر نجاحا بالخارج؛ بينما عاد ٢٥ في المائة من المهاجرين الأرمن بالفعل من أجل جمع شملهم مع أسرهم.

(٢٤) تقدم هذه المكاتب إرشادا نفسيا – اجتماعيا وتوجيهات للنساء وللرجال الذين خُلِّفوا ومعهم أطفال، والتوجيه المعنوي للأطفال، وتعين على التأهب لإعادة الإدماج، ومحو الأمية المالية، والارتقاء بالمهارات بالنسبة للنساء بالخارج ودوائر الأسرة، وتوفر المنح الدراسية للأطفال.

(ب) الشراكات الرامية إلى مساعدة الأطفال الذين يعيشون بمفردهم في بلد المنشأ وأولئك الذين انفصلوا عن آبائهم في بلد المقصد

أفاد المندوبون أن الأطفال الذين يحرمون من والديهم و/أو أسرهم بسبب الهجرة، يعانون على الأغلب من تدهور في الرعاية وفي إمكانية الحصول على التعليم والحماية الاجتماعية، على حين أن غياب السبل القانونية للهجرة قد يدفع الأطفال إلى الهجرة بمفردهم، وتعريض أنفسهم لأنشطة إجرامية من بينها التهريب والاتجار بالأشخاص. ومما يزيد الأمر سوءا في الغالب وضعهم أو وضع والديهم غير القانوني، وسياسات الهجرة الوافدة. وقد اعترف على وجه الخصوص أن التدابير الأحادية الجانب لا تكفي لتحقيق سلامة الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

وترى منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن حقوق الطفل وجمع شمل الأسرة هي مبادئ أساسية يتعين إدراجها في قانون الهجرة الوافدة[٢٥]. ويمكن أن تعمق الشراكات مع الأوساط الأكاديمية الأبحاث المطلوبة لتنقيح قوانين وممارسات الهجرة الوافدة. لكن وجود إرادة سياسية هو أمر ضروري لسد الفجوة بين القوانين حسنة النية والممارسات الفعلية.

وتتخذ بلدان المنشأ إجراءات فعلية على نحو متزايد. فلدى المكسيك استراتيجية متعددة الجوانب وشاملة لعدة قطاعات تتبعها على حدودها، لمساعدة الأطفال المكسيكيين غير المصحوبين بذويهم العائدين من الشمال والأطفال الوافدين من الجنوب على حد سواء. وفي إطار احترام الحكومة لحقوق الطفل، بما في ذلك الحق في العيش داخل أسرة، ينصب اهتمامها الرئيسي على الصحة والتعليم وإعادة الأطفال إلى ذويهم في أمن وسلام و/أو توفير الرعاية لهم في أي من ٢٧ مركزا في المكسيك، تقدم المساعدة أيضا للأطفال غير المكسيكيين. وقد تم تدريب موظفي حماية الرضَّع من قبل معهد الهجرة الوطني، وهم الآن جزء من نهج يجري النظر فيه حاليا في غواتيمالا وهندوراس، على حين يتم إدماج الأطفال العائدين في المشاريع المحلية بالشراكة مع صندوق إنقاذ الطفولة ومؤسسة هونغ كونغ وشنغهاي المصرفية (مصرف HSBC). علما بأن نجاح هذا النهج المتكامل في مجال حماية القصر العائدين غير المصحوبين بذويهم ومساندتهم وإعادة إدماجهم، يرجع في جزء منه، إلى ما يتمتع به من التزام سياسي رفيع المستوى، ولا سيما من جانب سيدة المكسيك الأولى، مارغريتا زافالا. وتستكشف المكسيك حاليا نظم البيانات المتكاملة لتحسين البرنامج.

(٢٥) وقّعت اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٨٩ ودخلت حيز النفاذ في ١٩٩٠؛ وصدّق عليها ١٩٤ بلدا في ٢٠٠٩.

وجمعت مولدوفا أدلة بشأن ما لهجرة الوالدين من تأثيرات سلبية على سلوك الأطفال (والمسنين) الذين خلفهم ذووهم وراءهم، وعلى تعليمهم وصحتهم؛ ووضعت خطة عمل وطنية لتلبية احتياجاتهم. وثمة برنامج مشترك بين مولدوفا وإيطاليا، يشارك في تمويله الاتحاد الأوروبي، لتعزيز قدرة السلطات على تلبية هذه الاحتياجات. وأسست تايلند نظاما وطنيا لرصد حماية الطفل بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وإحدى الجامعات لجمع بيانات معيارية للسياسات المستقبلية المتعلقة بالأطفال المهاجرين. كما عملت موريتانيا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة لحماية القصر غير المصحوبين بذويهم، وسوف تقيم شراكة مع الاتحاد الأوروبي، في إطار سياستها الجديدة للهجرة الوافدة، بشأن برامج حماية النساء والأطفال. وتشجع إندونيسيا المنظمات غير الحكومية على تقديم الخدمات للأطفال الذين خلفهم ذووهم وراءهم؛ وتقدم تدريبا على المهارات للمتسرّبين من المدرسة.

وفي أمريكا اللاتينية، فإن عمليات إقليمية مثل مؤتمر أمريكا الوسطى أو المؤتمر الأيبيري – الأمريكي أو مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة ترى بشكل متزايد أن ثمة حاجة إلى سياسات موحدة على الصعيد الإقليمي تستند إلى احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وتتلاءم مع احتياجات كل بلد. وقد دعت الحكومات إلى سياسات أكثر مرونة فيما يتعلق بالتأشيرات وأوضاع المقيمين، ووقف احتجاز الأطفال أو فرض حظر طويل الأمد على عودة المبعدين. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يفتقر كثير من البلدان إلى الهياكل المؤسسية والموارد اللازمة لمعالجة هذه المسألة؛ وتدعو بعض الحكومات إلى دعم بناء القدرات.

كما شددت البلدان المضيفة للأطفال المهاجرين على ضرورة قيام بلدان المنشأ بوضع حد لمأساة إرسال الآباء أطفالهم إلى الخارج بمفردهم، حيث قد يحرمون من حقهم في العيش والنماء داخل أسرة حتى وإن حصلوا على مساعدات في مجالي التعليم والإدماج. وثمة ترتيبات ثنائية بين إسبانيا وكل من المغرب والسنغال لمنع مثل هذه الهجرة غير المصحوبة، وتحسين الحماية أثناء التواجد بالخارج والمساعدة على العودة.

(ج) كيفية معالجة هموم الأطفال غير المسجلين في بلدان المقصد مع والديهم في الحالات غير الموثقة أو غير القانونية

ارتبط النقاش بشأن هذه المسألة ارتباطا وثيقا بالنقاش المتقدم. ويعي المندوبون أن ثمة إطارا دوليا قائما بالفعل لحماية الأطفال في مثل هذه الظروف: إذ تشير جميع اتفاقيات الأمم المتحدة إلى حقوق الطفل، بصرف النظر عن وضعه، وبما يحقق مصالحه المثلى. بيد أن هذا الإطار لا يكفي للتوقيع على الاتفاقيات أو التصديق عليها؛ حيث ما زال التنفيذ العملي على الصعيد الوطني لا وجود له.

وما زال الحق في الهوية يمثل تحديا كبيرا. ففي عالم لا تسجل فيه ٥٠ مليون حالة ميلاد سنويا (إما بسبب وضع غير قانوني، أو الخوف من الاكتشاف، وغير ذلك من العقبات، بما في ذلك عائق اللغة)، فإن الأطفال المهاجرين هم من بين أشد الفئات تأثرا. إذ يمكن منعهم من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم؛ وحرمانهم من التحصينات الأساسية. ومن الممكن أن يواجهوا عقبات عملية/قانونية، والاحتجاز في مرافق غير ملائمة. وقد سأل المندوبون عن سبب وجود مثل هذه الفجوة بين المبادئ الدولية والتشريعات الوطنية وممارسات الهجرة. فهل هي فجوة في الموارد، أم في المعرفة أم في الالتزام؟. ومرة أخرى، لوحظت الندرة الشديدة في البيانات المتعلقة بالأطفال، ولا سيما الأطفال غير الموثقين أو أبناء المهاجرين غير الموثقين.

وقد اتفق المندوبون على أن أفضل نهج قد يكون هو التصديق على كل الاتفاقيات ذات الصلة وضمان التنفيذ على الصعيد الوطني.

(د) الأدوات والآليات اللازمة لتوجيه المهاجرات ومساندتهن وحمايتهن وتمكينهن في كل مراحل دورة الهجرة

اتفق المندوبون على أنه ينبغي للنساء والأطفال المهاجرين أن تكون لديهم القدرة على الحصول على الاستحقاقات الاجتماعية الأساسية (بما في ذلك الصحة والتعليم) على قدم المساواة مع الرعايا في بلدان المقصد، وهو حق مكرس في صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية. وعلى وجه الخصوص، فقد اتُّفق على ضرورة وصول الخدمات الصحية إلى المهاجرات. وقد قامت بلدان الاتحاد الأوروبي، مثل البرتغال وإسبانيا، بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والأسري في استراتيجيتها الوطنية الخاصة بإدماج المهاجرين، لضمان الحصول على الخدمات، ولا سيما الرعاية الصحية للأطفال والأمهات، وذلك في إطار أنظمتها العامة للصحة العمومية وفي البرتغال، يعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل مناحي السياسة العامة شرطا مسبقا للحوكمة الرشيدة.

ومن المطلوب توفير حماية خاصة، ولا سيما حيثما تكون النساء أو الأطفال خدما في المنازل (أو غيرها) في البلدان التي لا تمنح اعترافا قانونيا كاملا لهذا النوع من العمل (يمنح دستور بوليفيا هذا الاعتراف)، أو يكونون معرضين لخطر الوقوع فريسة للشبكات الإجرامية والاتجار بالبشر.

ومن بين الممارسات الجيدة التي أُخذ بها مؤخرا: (١) تحسن معلومات ما قبل المغادرة والتوجيهات المقدمة للمهاجرات من قبل إندونيسيا ونيبال (بعد رفع الحظر المفروض على هجرتهن إلى الخارج)؛ (٢) تعترف الأردن بالخدمة المترلية في تشريعاتها العمالية، وتستخدم

عقودا وآليات موحدة قائمة على الحقوق وقابلة للإنفاذ قانونا من أجل الرصد ومعالجة التظلمات؛ (٣) تشجع سري لانكا الهجرة القانونية من خلال توفير المعلومات الملائمة لكل حالة، ومنح الحوافز للتسجيل القانوني وإصدار تذاكر السفر بناء على التوثيق والتسجيل السليمين؛ (٤) تعزز كل من إندونيسيا ونيبال قدرات طوائف النساء المهاجرات والمجتمعات المحلية على جمع البيانات وتعقب الأسر والنساء والأطفال المنفصلين عن أسرهم والعمل كجهات رقابية مجتمعية ضد المتجِّرين بالبشر؛ (٥) تسمح هونغ كونغ للعاملات المهاجرات بالانتظام في اتحادات تعمل مع النقابات المحلية، من أجل تحسين أجورهن وظروف عملهن؛ (٦) لا تصدر الولايات المتحدة التأشيرات إلا للموظفين المحليين على أساس عقد يحدد أجر الموظف وواجباته، وبعد أن يكون مقدمو طلبات التأشيرة قد استوعبوا الكتيب الخاص بحقوق بعض مقدمي طلبات تأشيرة عمل بالولايات المتحدة.

ويعتبر توفير المعلومات للمهاجرين قبل الهجرة استراتيجية أخرى للتمكين مجربة بنجاح تتبعها سري لانكا وسنغافورة والفلبين وبلدان أخرى. وفي إطار تشريعات سنغافورة لحماية سلامة خدم المنازل وأمنهم في مكان العمل، فإنها تنظم دورة للتوعية بشؤون السلامة لخدم المنازل الذين يعملون بصفتهم هذه لأول مرة، وبرنامجا لتوجيه أصحاب العمل يتعلق بأصحاب العمل الذين يشغلون بصفتهم هذه لأول مرة مثل هؤلاء العمال وخط اتصال لمساعدة خدم المنازل المكروبين. ويخضع أصحاب العمل للرصد والمساءلة عن معاملتهم لهؤلاء العمال[٢٦].

وفي كثير من الحالات، يكون لدى البلدان قوانين جيدة إلا إنها تبقى دون مستوى التنفيذ والتطبيق الكامل نظرا لغياب السياسات والمؤسسات الملائمة. ولا تتوافر لدى جميع البلدان أو المناطق قدرات على تنفيذ هذه البرامج والسياسات ومن الواضح أنها سوف تستفيد من بناء القدرات.

وقد اقترح إنشاء فريق عامل معني بالشؤون الجنسانية في إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، ولاقى الاقتراح تأييدا من بعض الحكومات المشاركة في الجلسة، من أجل المساعدة في متابعة جلسة المائدة المستديرة ٢-٢ التي ينبغي أن تتضمن وضع مبادئ توجيهية مراعية للاعتبارات الجنسانية للسياسات والبرامج والميزانيات والمؤشرات الملائمة[٢٧].

---

(٢٦) يتم أثناء التدريب توجيه نظر أصحاب العمل الذين قُدِّموا للمحاكمة من جراء إساءة معاملة من يعملون لديهم، و/أو التقاعس عن توفير ظروف عمل آمنة، ويطلب إلى أصحاب العمل إحضار خدم المنازل إلى وزارة القوى العاملة من أجل إجراء مقابلات معهم وجها لوجه.

(٢٧) وجاء ذلك صدى للتوصيات المنبثقة عن المشاورات الرفيعة المستوى التي شارك في تنظيمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (وهو حاليا جزء من هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمكسيك في يومي ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن ''حماية حقوق العاملات المهاجرات وتعزيزها: الشراكات من أجل التنمية البشرية: رخاء مشترك - مسؤولية مشتركة''، والتي سعت إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن تنفيذ نتائج جلسة المائدة المستديرة ٢-٢.

النتائج والتوصيات

١ - ينبغي لواضعي السياسات أخذ الأسرة في الحسبان في كل مراحل السياسة العامة للهجرة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لراسمي السياسات النظر في تنفيذ مخططات تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين غير القانونيين المصطحبين لأطفال هم بحكم المولد من رعايا بلد المقصد.

٢ - يمكن أن يساعد المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في التكيف مع التغييرات في الهياكل الأسرية عن طريق إتاحة أفضل الممارسات التي حُدِّدت في اجتماعاته على موقعه الشبكي حتى يتسنى للبلدان أن تتعلم من بعضها البعض وأن تستنير بها في استجاباتها المبدئية للتحديات الجديدة.

٣ - ينبغي للدول الأعضاء التصديق على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة التي تشير إلى حقوق الطفل، ثم تعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني.

٤ - إدراج المهاجرات في جدول أعمال عقد المرأة الأفريقية، الذي أطلق في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٥ - إنشاء فريق عامل مخصص معني بالشؤون الجنسانية في إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية (يوصي الرئيس المكسيكي للجلسة الفريق العامل بتناول القضايا الجنسانية والأسرية عل حد سواء)

٦ - وضع مبادئ توجيهية مراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال السياسات والبرامج والميزانيات، بمؤشرات ملائمة.

٦-٣ جلسة المائدة المستديرة ٣: اتساق السياسات والمؤسسات للتعاطي مع العلاقة بين الهجرة والتنمية

(المنسق: د. رولف ك. جيني)[٢٨]

منذ الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، كان اتساق السياسات والمؤسسات من أجل تناول العلاقة بين الهجرة والتنمية موضوعا محوريا في مناقشات وعملية المنتدى.

ففي الجلسة الأولى، واصل اجتماع المنتدى في المكسيك هذه المناقشات مع التركيز بوجه خاص على تقييم ما للهجرة من تأثير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ والحاجة إلى تطوير أدوات فعالة للبيانات الرئيسية دعما لاتساق سياسات الهجرة والسياسات الإنمائية، في جملة أمور، من خلال مرتسمات الهجرة؛ والمبادرات الحديثة لإدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي. وفي الدورة الثانية، طرحت جلسة المائدة المستديرة ٣ موضوعا جديدا ، ألا وهو علاقة تغير المناخ بالهجرة والتنمية وتأثيره عليهما. وقد أقر في هذه الدورة بأهمية تحقيق الاتساق بين السياسات من جانب الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في هذا المجال الذي تزداد أهميته باطراد واعتُرف بعدم حدوث نقاش حتى الآن ، اللهم إلا النذر اليسير، بين الدول وغيرها من الجهات الفاعلة حول هذا الموضوع، وهدفت الدورة إلى تبادل المعلومات بشأن البيانات والممارسات والتحديات الراهنة التي تهم راسمي السياسات المعنيين. وقد تناولت الجلسة الثالثة من اجتماع المائدة المستديرة ٣ مجددا العمليات التشاورية الإقليمية والمحافل الأقاليمية وناقشت أفضل السبل التي يمكن من خلالها أن تدرج هذه العمليات العلاقة بين الهجرة والتنمية في جداول أعمالها.

(٢٨) يستند هذا الفصل إلى تقارير المقررة العامة لجلسة المائدة المستديرة ٣ السفيرة ماريا باسولز، ومقرري جلسات المائدة المستديرة الأستاذة الدكتورة سوزان مارتن (جلسة المائدة المستديرة ٣-١) والأستاذ الدكتور رونالد سكيلدون (جلسة المائدة المستديرة ٣-٢) والسيد دافيد ديجيوفانا (جلسة المائدة المستديرة ٣-٣) وملاحظات مدوني ملاحظات الجلسات، السيدة ميلينا نوفي - ماركس، مؤسسة ماك آرثر، الولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة نينا فرياس فالي، مركز دراسات الهجرة، المكسيك؛ ومنسق المائدة المستديرة. وقد أعد ورقات المعلومات الأساسية للجلسات د. خالد كوسر (جلسة المائدة المستديرة ٣-١) والأستاذ الدكتور رونالد سكيلدون (اجتماع المائدة المستديرة ٣-٢) والسيدة مورين أشينغ (جلسة المائدة المستديرة ٣-٣).

جلسة المائدة المستديرة ٣-١: تقييم تأثير الهجرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتناول العلاقة بين الأسباب والنتائج في إطارها

(الرؤساء المشاركون: الأرجنتين وسويسرا وكينيا)

تماشيا مع توصيات المتابعة الصادرة عن اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي عقد في أثينا عام ٢٠٠٩ والحلقة الدراسية التي عقدت في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ حول ''تقييم آثار سياسات الهجرة والسياسات الإنمائية، التي نظمها الفريق العامل المعني باتساق السياسات، والبيانات والبحوث، تطرقت المناقشة التي دارت في الجلسة ٣-١ للعلاقة بين الهجرة والتنمية وطرق تحسين الاتساق بين السياسات ذات الصلة. وتركز النقاش على ثلاثة مواضيع هي: تقييم الآثار، ومرتسمات الهجرة وإدماج الهجرة في التخطيط الإنمائي.

الملاحظات والنتائج الرئيسية

(أ) تقييم الأثر

ناقشت الجلسة طرق تقييم الآثار على المستوى الكلي وفي ما يتعلق بالسياسات والبرامج والمشاريع المحددة على السواء. وفي ما يخص المستوى الكلي، لاحظ المشاركون أهمية دراسة آثار الهجرة على تنمية بلدان منشأ الهجرة وبلدان المقصد على السواء. وتشمل المؤشرات الهامة للأثر: الانخفاضات أو الزيادات في الفقر؛ والنمو الاقتصادي؛ والاستثمار؛ والإنتاجية؛ وبلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية كالتحسينات في نتائج الصحة والتعليم؛ وتمكين المرأة؛ وتماسك الأسرة؛ والبنى التحتية المجتمعية والمسائل المتعلقة بالتمييز وإقصاء المهاجرين.

وتحدث المشاركون، بعد ذلك، عن مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع المحددة التي تربط بين الهجرة والتنمية والتي من شأنها الاستفادة من التقييم الصارم. وشملت هذه المجموعة برامجَ لمساعدة المهاجرين على الاستثمار في أوطانهم؛ وإعادة إدماج المهاجرين العائدين؛ وبناء قدرات منظمات المغتربين؛ وتدريب المهاجرين على القيام بعمل أعلى أجرا في البلدان الأجنبية؛ وتوظيف المهاجرين المؤهلين لملء الفجوات في القوة العاملة؛ وتناول مسألة نزوح الأدمغة؛ واستخدام الموارد الإنسانية للمغتربين من أجل إعادة إعمار البلدان المتضررة من النزاع.

وناقش المشاركون أيضا فوائد تشجيع ''ثقافة للتقييم'' تساعد على ضمان أن تعطي السياسات والبرامج والمشاريع فوائد السياسة العامة المبتغاة. وقال أحد المشاركين: ''من المهم القيام بهذه المبادرات 'على النحو الصحيح' وليس مجرد القيام بها''، وأكد المشاركون على أهمية القيادة داخل الوكالات الحكومية كشرط مسبق لغرس هذه الثقافة.

ثم أوضح المشاركون أن تقييمات الأثر الجيدة تتطلب أساليب صارمة ويستغرق إنجازها وقتا. وتم التأكيد على أهمية استخدام الخبرة الخارجية من الأوساط الأكاديمية والوكالات الدولية. وغالبا ما تكون الدراسات التجريبية طريقة مفيدة لاختبار أثر السياسات والبرامج الجديدة قبل توسيع نطاقها. وناقشت الجلسة أهمية جمع البيانات المعيارية، واستعمال التقنيات المتعددة الاختصاصات وترسيخ مبدأ الافتراض (كي يتاح للتقييم تحديد ما كان يحتمل أن يحدث في غياب السياسات والبرامج والمشاريع الجديدة). ووصفوا أيضا دراسات طولانية يجري العمل فيها، ستسمح للحكومات بجمع بيانات عن الآثار على مدى فترة مطولة. وأكد المشاركون على أهمية مراعاة المنظور الجنساني ولاحظوا أيضا الحاجة إلى إنشاء آلية لتبادل المعلومات حول المؤشرات، والأساليب والتقييمات التي تُنتج.

(ب) سمات الهجرة

قدمت للمشاركين مذكرة إعلامية حول مرتسمات الهجرة، تشرح بإيجاز طبيعة مرتسمات الهجرة وأهدافها الرئيسية، بما في ذلك ''مرتسمات الهجرة الممتدة'' الأشمل. وأبرز النقاش الذي دار بعد ذلك توافقا كبيرا في الآراء على أن مرتسمات الهجرة هذه قيمة بالنسبة لبعض البلدان سواء كعملية أطول أمدا أو من حيث ما ينتج عنها من معلومات فورية. فهي تعطي إطارا منطقيا لجمع وتحليل المعلومات عن هجرة المواطنين إلى الخارج وهجرة المواطنين الأجانب إلى داخل إقليم البلد الذي أُعد مرتسم للهجرة فيه. وتولّف المرتسمات عموما البيانات الموجودة التي، كما أوضح المشاركون، قد تكون أيضا مفيدة لنوع تقييمات الأثر الوارد وصفه أعلاه. وثم إن العملية التي يتم من خلالها وضع المرتسمات تبني قدرات الحكومات على القيام بهذا النوع من التحليل.

وأشار المشاركون إلى عدد من التحديات في وضع مرتسمات الهجرة. وتطرح ندرة البيانات الجيدة حول الهجرة صعوبات خاصة بالنسبة للحكومات، كما هو الحال بالنسبة للمشاكل التي تنشأ في تحديث المعلومات. وعرض المشاركون ممارسات مبتكرة لتحديد المواطنين المقيمين في الخارج، بما في ذلك جهد مبذول لتسجيل الناخبين في القنصليات يوفر، بدوره، معلومات إضافية عن أعداد المهاجرين وخصائصهم. ويمكن تيسير الحصول على البيانات عندما تكتمل جولة الإحصاءات العالمية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، لأن العديد من البلدان تطلب إلى المقيمين أن يذكروا بلد مولدهم. وفي هذا الصدد، لاحظ المشاركون أيضا أن تقرير ''أهمية المهاجرين'' (Migrants Count) يقدم توصيات مفيدة إلى الحكومات حول طرق تحسين جمع البيانات المتعلقة بالهجرة.

وتم التأكيد أيضا على أهمية إقامة تعاون ثنائي وإقليمي من أجل جمع المعلومات من بلدان المنشأ والمقصد على السواء. ولاحظ أحد المشاركين أن النموذج المستعمل في مرتسمات الهجرة قد يساعد الحكومات على جمع معلومات عن المهاجرين الداخليين، وكذلك المهاجرين الدوليين.

وأكد المشاركون على وجه الخصوص على أن البلدان التي تقوم بوضع مرتسمات للهجرة يجب أن تسيطر على العملية من أجل ضمان أن يعكس الناتج النهائي احتياجاتها وأولوياتها. ووصف المشاركون فائدة إقامة آليات للتنسيق داخل الحكومات من أجل وضع المرتسمات. وفي حالة واحدة على الأقل، اضطلع المكتب المسؤول عن التخطيط الإنمائي بدور القيادة في دعوة وزارات أخرى للاجتماع، مما ساعد على ضمان استعمال المرتسم في عمليات تخطيطية أخرى.

(ج) دمج الهجرة في أنشطة التنمية الرئيسية

كرر المشاركون التأكيد على أهمية دمج مناقشة آثار الهجرة في مجموعة متنوعة من عمليات التخطيط الإنمائي، مشيرين إلى ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية، وبرامج العمل الوطنية للتكيف. وأثيرت الحاجة إلى أدوات فعالة لمساعدة الحكومات على الدمج، ورحب المشاركون بالمنشور الصادر مؤخرا بعنوان تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي: دليل لصانعي السياسات والمختصين (Mainstreaming migration into development planning: A handbook for policy-makers and practitioners)، الذي أعده الفريق العالمي المعني بالهجرة. ولاحظوا أيضا إنشاء مرصد دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المعني بالهجرة كخطوة مفيدة نحو تحسين البيانات والبحوث التي ستفيد في التخطيط الإنمائي. وأخيرا، دعوا الحكومات إلى إدخال الأدلة التي نتجت عن تقييمات الأثر ومرتسمات الهجرة في عملية التخطيط الإنمائي.

النتائج والتوصيات

ينبغي للحكومات المهتمة القيام، بمساعدة المنظمات الدولية والخبراء الخارجيين، بما يلي:

١ - وضع وتقيم مؤشرات أثر الهجرة على التنمية باستعمال أساليب تقييم صارمة.

٢ - إنشاء مركز لتبادل للمعلومات يشتمل على معلومات عن المؤشرات، وأساليب التقييم ووثائق تقييمات أثر السياسات والبرامج والمشاريع ذات الصلة التي تربط بين الهجرة والتنمية.

٣ - مواصلة إنتاج وتحديث مرتسمات الهجرة التي تستخدم نموذجا موحدا لكن تتيح المرونة التي تسمح بتصميم المعلومات بما يناسب أولويات البلدان المعنية.

٤ - تشجيع استعمال منشور الفريق العالمي المعني بالهجرة ''تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي: دليل لصانعي السياسات والمختصين''.

٥ - تشجيع تنفيذ التوصيات المتعلقة بتحسين جمع البيانات حول المهاجرين في نظم التعداد، والمسح والإدارة، على النحو الموصوف في التقرير المعنون ''أهمية المهاجرين''.

جلسة المائدة المستديرة ٣-٢: تقييم أهمية تغير المناخ وأثره على الهجرة والتنمية

(الرئيسان المشاركان: بنغلاديش والمملكة المتحدة)

كان الغرض من هذه الجلسة هو إجراء حوار أول داخل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية حول البيانات الحالية بشأن مسألة تغير المناخ وأثره على الهجرة والتنمية، وتبادل هذه المعلومات، والاستماع إلى تقارير الخبراء والبلدان المتأثرة بالظاهرة، واستعراض تحديات السياسة العامة ذات الصلة وتقييم حاجة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى تقوية المشاورات في سياق اتساق السياسة العامة المتعلقة بالهجرة والتنمية. وشهدت الجلسة نقاشا حيا شمل حوالي ٤٣ مداخلة، كانت بناءة وتفصيلية في غالب الأحيان، وبينت اهتمام المشاركين بتحليل الصلة بين تغير المناخ، والهجرة والتنمية. وضم المشاركون أيضا عددا من ممثلي الدول الجزرية الصغيرة.

وتركز النقاش على مسائل من قبيل (١) نوعية البيانات والبحوث المتعلقة بتغير المناخ، والهجرة والتنمية، وكيف يمكن تحسين هذه البيانات وما ينبغي أن تكون عليه الأولويات المستقبلية؛ (٢) الدروس المستخلصة من برامج العمل الوطنية للتكيف واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث، وإدماجها في التخطيط الإنمائي الوطني وكيف يمكن إدخال الاعتبارات الخاصة بالهجرة في هذه الأطر؛ (٣) إدارة المخاطر في المناطق السريعة التأثر، بما في ذلك التخطيط للطوارئ وإمكان نقل المتضررين إلى أماكن أخرى أو إعادة توطينهم؛ (٤) التحديات الرئيسية للسياسة العامة في مجالي الهجرة والتنمية في بلدان المقصد، بما في ذلك الدعم الخاص بالتكيف للبلدان التي يكون تغير المناخ فيها تدريجيا ويكون لدى الناس ما يكفي من الوقت من أجل التخطيط لكيفية الاستجابة؛ (٥) أفضل الممارسات لمساعدة أكثر البلدان قابلية للتأثر، ولا سيما أشدها فقرا، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة على التصدي لتشرد السكان الناجم عن تغير المناخ؛ (٦) كيف يمكن للحكومات والأطراف

المعنية الأخرى تعزيز المشاورات بشأن تحديات السياسة العامة والحلول المتعلقة بالهجرة الناجمة عن تغير المناخ.

الملاحظات والنتائج الرئيسية

اتفق المشاركون، وقد أدركوا الدوافع المتعددة للهجرة (الاقتصادي منها والعائلي، والسياسي، والمتعلق بالنزاع، الخ)، على أن تغير المناخ عامل إضافي لكن متزايد الأهمية لتنقل البشر. علما بأن جزءا كبيرا من التنقل بسبب تغير المناخ هو أمر داخلي إذ يرحل الناس إلى مكان آخر لكنهم قد يعودون أيضا، وهو ما يؤثر بصفة رئيسية على البلدان النامية. فقد يتأثر شخص واحد من بين كل ١٩ شخصا يعيشون في البلدان النامية، بالمقارنة مع ١ من بين كل ٥٠٠ ١ يعيشون في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

غير أن من الصعب التكهن بالآثار المحددة لتغير المناخ على الهجرة والتنمية بسبب التنوع الواسع في تقديرات أعداد الناس الذين يحتمل أن يتأثروا على الصعيد العالمي، وبسبب الاختلافات الاصطلاحية. فعلى سبيل المثال، تفيد التقديرات الخاصة بالمتضررين من الكوارث الناجمة عن تغير المناخ بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ بتأثر نحو ٢٤٠ مليون أو ٦٢ مليون سنويا. ويشير توقع آخر إلى أن ما يصل إلى مليار شخص قد يرغمون على التنقل بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٥٠، وهو عدد فيما يبدو كبيرا، لكنه، إذ يبلغ نحو ٢٣ مليون شخص في السنة، يقل عن ما يقدر بنحو ٦٢ مليون شخص سنويا للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

ولئن اتفق المشاركون على أن كما كبيرا من المعلومات يوجد بالفعل أو هو في طور التجميع، فإنهم أقروا أيضا بأن بيانات تقييم وتحليل أثر تغير المناخ على الهجرة لا تزال هزيلة. وذكرت بعض الحكومات مسوحات تدعمها من أجل قياس أثر تغير المناخ على تشرد السكان، وستنشر هذه المسوحات في المستقبل القريب. وأكد المشاركون على نحو خاص على أن نقص البيانات لا ينبغي التعلل به لعدم اتخاذ أي إجراء. ففي بعض المناطق، يستلزم الأمر اتخاذ إجراءات فورية، وأثار عدة مشاركين مسألة الضرورة الملحة.

وبالإضافة إلى ذلك، من المطلوب بناء القدرات في منهجيات جمع البيانات وتحليل البيانات على السواء، وتحتاج البيانات التاريخية ذات الصلة لأن تفحص من أجل إيجاد نهج طولاني للموضوع. ودعا بعض المشاركين إلى بحث أكثر تركيزا وموجه نحو الممارسة ينبغي أن يقدم نصائح عملية للبلدان المتضررة، فيما اقترح آخرون إنشاء مكتبة افتراضية للبيانات والبحوث والتحليلات المتاحة والمستقبلية المتعلقة بالموضوع.

وكان هناك توافق في الآراء على أن أثر تغير المناخ على الهجرة والتنمية، على الرغم من كل الشكوك التي تكتنفه، هو مسألة شاملة وتهم قطاعات متعددة. ولا يخفى أن تغير المناخ وتدهور البيئة يعوقان التنمية بالتأثير في أحوال الناس الاقتصادية والغذائية والمائية والأمنية وهو ما يدفع، بدوره، المتضررين إلى التنقل. وبالتالي لا يمكن عزل أثر تغير المناخ عن عوامل أخرى تغري الناس التنقل أو تجبرهم عليه. وأثير موضوع الأمن الغذائي والمائي من قبل العديد من المشاركين باعتباره أمرا بالغ الأهمية لأي فهم للهجرات المستقبلية التي قد يتسبب فيها التغير البيئي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تغيير الدورات الزراعية بسبب تغير المناخ إلى حدوث أثر واضح على الأمن الغذائي لمجتمعات بأكملها.

وأعاد المشاركون التأكيد على أن أثر تغير المناخ يُلمس على نحو خاص في البلدان الأفقر، وذلك جزئيا بسبب حجم السكان ونموهم، وانخفاض القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وجزئيا بسبب عدد البلدان التي تقع في أنواع من البيئات من الأرجح أن تتضرر بتغير المناخ. وذُكرت الاختلافات عبر المناطق واتفق المشاركون على أن الحجم والجغرافية مهمان. وذكر ممثلو الدول الجزرية الصغيرة وضعهم الهش على وجه خاص، حيث يتعين اتخاذ إجراءات فورية لأن وجود بعض الدول ذاته أمسى معرضا للخطر، لأسباب ليس أقلها عدم وجود مكان لنقل الناس داخليا.

وذكر مندوب باكستان أن ما يناهز ٢٠ مليون شخص مشردون حاليا في بلده بسبب ظروف تغير المناخ، وفيما يتم القيام بمحاولات لنقل هؤلاء الناس، يواجه البلد مشاكل كبيرة متعلقة بالصحة والمسكن وأنواع الدعم الأخرى. وأدلى مندوبون آخرون بتعليقات على حالات وتحديات مماثلة في بلدانهم.

ثم تركزت المناقشة على استراتيجيات التكيف والتخفيف في سياق برامج العمل الوطنية للتكيف واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث وكذلك إعادة التوطين الخارجي. وأشار أحد المندوبين إلى اتفاقات تعاون مع البلدان المجاورة تسمح للمهاجرين المتضررين بالانتقال إلى بلدانهم وأكد آخرون على الحاجة للمزيد من هذه الاتفاقات الثنائية والإقليمية. وأشارت الدول الجزرية الصغيرة مرة أخرى إلى حالتها الخاصة حيث لا تكون عملية النقل داخل البلد ممكنة في الغالب. وذكر مندوبون معنيون الحاجة إلى وضع المزيد من برامج إعادة التوطين الدولية، بما في ذلك البرامج المؤقتة القائمة بالفعل في بعض البلدان. ودعا المشاركون إلى بذل جهود متواصلة من أجل دمج الهجرة الناجمة عن تغير المناخ في البرامج الوطنية للتكيف واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث.

وفي ما يتعلق بتحديات السياسة العامة، أدرك المشاركون الحاجة إلى وضع آليات لتبادل المعلومات، وأفضل الممارسات، والدروس المستخلصة، وتحديد خيارات سياساتية متناسقة بشكل أوضح وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وأكد بعضهم أيضا على الحاجة لوضع مصطلحات مشتركة متعلقة بالأشخاص المتضررين من تغير المناخ.

وبالنظر إلى البعد المتعدد القطاعات للمسألة، ينبغي أن تكون استجابات السياسة العامة مرتبطة عموما بالاعتبارات البيئية والهجرية والإنمائية والإنسانية. وتعد الإجراءات المتماسكة والمنسقة في كل هذه المجالات حاسمة من أجل التصدي على نحو مناسب لأثر تغير المناخ على الهجرة والتشريد القسري. وبالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن تشمل استجابات السياسة العامة الحكومات فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضا المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المغتربين والقطاع الخاص. وكرر عدة مشاركين التأكيد أيضا على أن هناك حدودا لفعالية الهجرة وأن الهجرة والتنقل مطلوبان كحل لتغير البيئة. واعتُبرت الإرادة السياسية عموما أساسية إذا أريد اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة المسألة.

وفي ما يخص المصطلحات، لم تعتبر عبارات من قبيل ''لاجؤون مناخيون'' أو ''لاجؤون بيئيون'' مناسبة بسبب الآثار القانونية، في حين ظهر أن مصطلحات مثل ''مهاجرون بيئيون'' أو ''مشردون بيئيون'' هي أنسب.

ودعا العديد من المشاركين أيضا لاتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك تقديم المجتمع الدولي للمساعدة الفورية والحاجة لوضع أطر مناسبة لمثل هذه الإجراءات، بما في ذلك فكرة تحديد ''مبادئ توجيهية'' من أجل الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى. واعتبر التعاون الدولي عاملا رئيسيا، وأشار العديد من المشاركين إلى المفاوضات الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيث ينبغي التعاطي مع مسألة تغير المناخ والهجرة والتنمية تعاطيا مباشرا بدرجة أكبر. واقترح آخرون إنشاء منتديات أكثر تخصصا للأطراف المعنية المتعددة، ينبغي أن تشارك فيها الحكومات والخبراء على السواء، بما في ذلك المنتديات التي ينبغي أن يقيمها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لمواصلة مناقشات بويرتو فالارتا.

النتائج والتوصيات

١ - تسريع تبادل البيانات والتحليلات وتبادل الخبرات الأولى وأفضل الممارسات، وإنشاء مكتبة افتراضية لهذا الغرض من شأنها أن تصبح من المنافع العامة العالمية المعنية بالبيانات والتحليلات المتاحة والتي ستتاح حالا حول الموضوع.

٢ - تعزيز الحوار على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي بشأن الارتباطات بين تغير المناخ، والهجرة، والتنمية، بما في ذلك تبادل الآراء بشأن أفضل الممارسات والتجارب الأولى الحاسمة للتدخل السياساتي التي قد لا توضع الصيغة النهائية لها أو قد لا تكون نهائية، لكنها قد تمهد الطريق نحو اتخاذ الإجراءات الملحة. وتشجيع المنتدى العالمي للهجرة والتنمية على المساهمة في هذا الحوار في المستقبل.

٣ - الإقرار بحاجة جميع الأطراف المعنية للشروع في مناقشات حول إطار قانوني ومؤسسي ملائم للتعاطي مع هذه المسائل المهمة، بما في ذلك في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

جلسة المائدة المستديرة ٣-٣: كيف يمكن للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية إدراج الصلة بين الهجرة والتنمية بأفضل طريقة في جداول أعمالها؟

(الرؤساء المشاركون: إسبانيا وإندونيسيا والمغرب)

سعت هذه الجلسة من جلسات المائدة المستديرة إلى تبادل الآراء بشأن العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية لاستعراض أنشطة هذه العمليات والتقدم الذي أحرزته في الربط بين كل من قضايا الهجرة وقضايا التنمية بشكل مثمر بدرجة أكبر. ورحب المشاركون بهذه الفرصة الإضافية لمعالجة هذه القضايا في إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وفي هذا العام، تركز النقاش بشكل خاص على السبل والوسائل التي تكفل إدراج الصلة بين الهجرة والتنمية في جداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية ذات الصلة، مع التشديد على تعزيز الاتساق السياساتي والمؤسسي في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية؛ وعلى البيانات وأدوات المعرفة اللازمة لتحديد الاعتبارات المتعلقة بالتنمية في العمليات التشاورية الإقليمية؛ والتلاقح بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية؛ وتبادل الملاحظات التقييمية والتفاعل بين العمليات التشاورية الإقليمية/والمنتديات التشاورية الأقاليمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية؛ وإيجاد عمليات تشاورية إقليمية في المناطق التي لم تشملها بعد.

وقُدم تقرير خاص عن أعمال المنتدى الأيبيري الأمريكي المعني بالهجرة والتنمية، والجهود التي يبذلها لدفع المسائل المتصلة بالهجرة الدولية وعلاقتها بالتنمية وحقوق الإنسان. وأبرز التقرير أعمال المنتدى الأيبيري الأمريكي في النهوض بحقوق الإنسان للمهاجرين وجدول الأعمال العالمي لإدارة مسألة الهجرة.

الملاحظات والنتائج الرئيسية

تناولت المائدة المستديرة الأسئلة الخمسة التي أبرزتها ورقة المعلومات الأساسية للجلسة، على النحو التالي:

وكان السؤال الأول عن الكيفية التي يُمكن بها التوصل إلى نهج الحكومة بكاملها لإدارة مسألة الهجرة، وعن أنواع القدرات والآليات المؤسسية واستراتيجيات التنسيق والاتصالات اللازمة للمشاركة بفعالية في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية على صعيد كل حكومة، وعن أنواع القدرات والآليات اللازمة لتحسين فهم الصلة بين الهجرة والتنمية وإدراج هذه الصلة في جداول أعمال العمليات التشاورية الإقليمية.

وأبرز أحد المندوبين أهمية دور القيادة الوطنية في التصدي بشكل فعال لقضايا الهجرة على الصعيد الإقليمي. وأشار إلى دور هياكل التنسيق الحكومية الدولية في كفالة إشراك جميع الجهات المعنية من الحكومة في صياغة السياسات. فهذه الهياكل التنسيقية تساعد أيضا في توعية المسؤولين الحكوميين بالطبيعة الشاملة لقضايا الهجرة.

ودعا مندوب آخر إلى إبرام اتفاقات ملزمة بين أعضاء العمليات التشاورية الإقليمية تكون أكثر قوة. وقال إنه يجب أن تتجاوز الأعمال التي تباشرها العمليات التشاورية الإقليمية مجرد البيانات والعمليات التشاورية. غير أن مندوبين آخرين أشاروا إلى فائدة الطبيعة غير الملزمة للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية، في إشارة إلى تقرير هانسن لعام ٢٠٠٩ بشأن العمليات التشاورية الإقليمية الذي قُدم في بانكوك في عام ٢٠٠٩ وأُتيح لاجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في أثينا (وقد اعتبر التقرير أن طابع العمليات التشاورية الإقليمية غير الرسمي وغير الملزم ”وسيلة قوية لتعزيز تبادل أفضل الممارسات والنهج“). وفي المناقشة التي تلت ذلك، اتفق المشاركون على أنه ينبغي للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية اتخاذ قرار حر بشأن مداولاتها والنتائج التي تتوصل إليها وما إذا كان ينبغي اعتبارها ذات طابع ملزم أم لا.

وقال عدد من المشاركين إن مشاركة إحدى الحكومات في العمليات التشاورية الإقليمية أو المنتديات التشاورية الأقاليمية والتشجيع على اتباع نهج سياسة الحكومة بكاملها هما، في واقع الأمر، أمران يعزز كل منهما الآخر. ويروج كل منهما للآخر. ورغم أن المشاركة في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية تستند إلى

السياسات الوطنية، فإنها تُساهم في التصدي للقضايا الإقليمية وحلها، وبالتالي فهي تعزز قدرة الحكومات على العمل لتحقيق قدر أكبر من الاتساق السياساتي والمؤسسي في الداخل.

ولاحظ أحد المندوبين أن إيجاد فرص عمل في بلدان المنشأ يُعد خطوة حاسمة في تعزيز البعد الاجتماعي للتنمية والهجرة. ثم دعا عدة مشاركين إلى تعزيز دور المجتمع المدني في المناقشات التي تجري في العمليات التشاورية الإقليمية وفي المنتديات التشاورية الأقاليمية، في حين حذر مندوب آخر من أن الأشكال المختلفة لمشاركة الحكومات في العمليات التشاورية الإقليمية تطرح على راسمي السياسات تحديات في كفالة استمرارية المشاركة الوطنية في العمليات التشاورية الإقليمية.

أما السؤال الثاني فكان يتعلق بالمعرفة والبيانات والأدوات، (على سبيل المثال، مرتسمات الهجرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي)، التي تحتاج إليها العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية بصورة ملحة من أجل اتخاذ قرارات مدروسة بشأن كيفية دمج قضايا الهجرة والتنمية في جداول أعمالها، وبشأن الدور المحتمل للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في تقديم الدعم لتطوير ونشر ما يلزم من المعرفة والأدوات.

وأشار أحد الرؤساء المشاركين إلى أن التصدي لمسألة الهجرة يتم حاليا على الصعيد الوطني، إلا أنه يمكن الاستفادة من اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من الإقليمية والعالمية. ويتطلب اتباع هذا النهج تعزيز القدرات المؤسسية، داخل الدول وفي المنتديات الإقليمية على حد سواء. وأشار عدة مندوبين إلى الأهمية الحاسمة لتعزيز عملية جمع البيانات الجيدة، بما فيها البيانات المصنفة حسب الجنس، التي يمكن أن تكفل المراعاة الكافية للمنظور الجنساني في المناقشات المتعلقة بالهجرة على الصعيدين العالمي والإقليمي.

وأشار بعض الوفود أيضا إلى فائدة مرتسمات الهجرة باعتبارها أداة لتقديم نموذج موحد لجمع البيانات عن الهجرة وتيسير اتباع ''نهج قائم على الأدلة'' في وضع سياسة عامة لمسألة الهجرة. وأشار آخرون إلى أن أدوات البيانات الضرورية والأكثر فعالية بالنسبة للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية تعتمد على محور تركيز كل منتدى. ويمكن للعمليات التشاورية الإقليمية أن تسهم أيضا في تنسيق عملية جمع البيانات وتجنب إزدواجية الجهود. وعلى سبيل المثال، أشار أحد الرؤساء المشاركين إلى اللائحة التنظيمية المتبعة على صعيد الاتحاد الأوروبي بشأن الإحصاءات المتعلقة بالهجرة والحماية الدولية التي تُرسي قواعد مشتركة لعمليات جمع البيانات، وتُيسر بالتالي عملية مقارنة البيانات فيما بين الحكومات المشاركة. ودعا عدد من المندوبين أيضا إلى تنظيم حملات إعلامية مُعدة خصيصا للجمهور المحلي وموجهة إليه عن قضايا الهجرة الرئيسية.

وأما السؤال الثالث فكان يشير إلى أهمية التلاقح بين الحضارات وبين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية، على سبيل المثال، في إدراج القضايا المتعلقة بالهجرة والتنمية تحديدا في جداول الأعمال الخاصة بها، أو في تعزيز التعاون في مجال الهجرة والتنمية بين بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد.

واعتبر بعض المندوبين أن أكبر فائدة للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية تكمن في أنها تجمع بين بلدان المنشأ وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد في منتدى واحد وتشجع على إجراء نقاش صريح فيما بين التجمعات الإقليمية والأقاليمية، وهذا أمر ذو فائدة كبيرة للغاية عند مناقشة القضايا الحساسة. وكان اجتماع رؤساء العمليات التشاورية الإقليمية لعام ٢٠٠٩، الذي عُقد في بانكوك، قد أدرك ضرورة تبادل المعلومات بين العمليات التشاورية الإقليمية. واقترح أحد الرؤساء المشاركين أيضاً دعوة المنتديات التشاورية الأقاليمية لحضور اجتماع رؤساء العمليات التشاورية الإقليمية المقبل بكامل هيئته.

وفي ما يتعلق بالتلاقح بين العمليات التشاورية الإقليمية، أو بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، لاحظ ممثل إحدى المنظمات الدولية، أنه نظراً لأن تاريخ معظم العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية قصير نسبياً، فقد يكون من السابق لأوانه تقييم تأثير هذا التلاقح. ورأى مندوب آخر أن التلاقح والمعلومات داخل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية أكثر تطوراً مما بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية. وأخيرا، أشارت عدة وفود إلى الدور الحاسم لرؤساء العمليات التشاورية الإقليمية/المنتديات التشاورية الأقاليمية في تعزيز التلاقح والتعاون الوثيق.

أما السؤال الرابع، فيتعلق بكيفية تعزيز عملية إبداء الملاحظات بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وعلى سبيل المثال، يمكن توخي عملية ما يُمكن بها للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية المهتمة تبني موضوع معين جرى تحديده في اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية وإدراجه في جداول أعمالها السنوية، بالإضافة إلى مجالات التركيز الإقليمية الخاصة بها؟

وفي إشارة إلى مؤتمر أمريكا الجنوبية المعني بالهجرة، بوصفه مثالا إيجابيا للتلاقح بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، لاحظ أحد المندوبين أنه ما دامت العمليات التشاورية الإقليمية أو المنتديات التشاورية الأقاليمية غير ملزمة، فسيظل تأثيرها محدودا. وأكد أيضا أن مساهمات المجتمع المدني أمر حاسم بالنسبة لتحقيق فعالية التلاقح.

ومرة أخرى، اختلفت عدة وفود بشأن ضرورة وجود عملية مُلزمة. فكل واحدة من العمليات التشاورية الإقليمية مستقلة بذاتها، ولذلك، فمن الملائم أن تترك لأعضاء العمليات التشاورية الإقليمية أنفسهم حرية اتخاذ قرار يُحدد مدى إلزامية نتائج هذه العمليات.

وأشار مندوب آخر إلى أن العمليات التشاورية الإقليمية تركز على قضايا إقليمية محددة وعلى التحديات المتعلقة بالهجرة، في حين يعتمد المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية نهجا أكثر عالميةً. ولذلك، قد يكون من السابق لأوانه إضفاء طابع مؤسسي على الروابط بين المنتدى من جانب وفرادى العمليات التشاورية الإقليمية من جانب آخر. وأشار مندوب ثالث إلى الطرائق والديناميات المحددة لمختلف العمليات التشاورية الإقليمية، التي يمكن أن تضع عقبات أمام المزيد من الروابط الرسمية مع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. ومع ذلك، ربما يكون قد حان الأوان للنظر في هياكل أفضل ومتابعة أفضل قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تيسير إقامة روابط أكثر تنظيما. علما بأن الخير المشترك الذي دُشِّن في اجتماع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، قد يكون نموذجا يمكن النظر فيه لهذا العمل المشترك.

وأما السؤال الخامس فكان عن الإجراءات التي قد تكون ضرورية لدعم البلدان غير الأعضاء حاليا في أيٍّ من العمليات التشاورية الإقليمية في الانضمام إلى إحداها، أو لتيسير إنشاء عمليات تشاورية إقليمية جديدة تتصدى لقضايا الهجرة التي تثير شواغل تلك البلدان. وكذلك، هل يمكن للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية أن يدعم إجراء من هذا القبيل؟

وأبرز أحد المندوبين دور المنظمة الدولية للهجرة باعتبارها المنظمة التي في أفضل وضع لإثارة الاهتمام بإنشاء عمليات تشاورية إقليمية في المناطق التي لا توجد بها حتى الآن. غير أن مندوب أحد المنظمات الدولية ردّ بالقول إنه يُستحسن، من حيث المبدأ، سد الفجوات الموجودة بين العمليات التشاورية الإقليمية، إلا أن وجود مؤسسة خارجية تُيسر إنشاء العمليات التشاورية الإقليمية كثيرا ما يؤدي إلى أن اعتماد هذه العمليات التشاورية الإقليمية اعتمادا مفرطا على هذه المؤسسة. فعملية إنشاء عملية تشاورية إقليمية تكون أفضل وأكثر فعالية إذا كانت بقدرات ذاتية. واتفق البعض الآخر على أنه لكي تكون العمليات التشاورية الإقليمية مستدامة، فلا بد أن تُوجد لدى أعضائها إرادة سياسية وقدرة على تحمل المسؤولية عن تلك العمليات على حد سواء.

وأخيرا، ذكّر مندوب أحد البلدان المشاركين باحتمال وجود أسباب وجيهة لعدم وجود عملية تشاورية إقليمية في منطقة معينة. فالقضايا المتعلقة بالهجرة في تلك المنطقة قد تكون ذات حساسية فائقة أو باعثة على الفرقة. وفي النهاية، يؤدي غياب الإرادة السياسية لدى الأعضاء المحتملين لأي عملية تشاورية إقليمية جديدة، إلى عدم اتضاح الرؤية

بشأن الخطوات التي من المعقول أن يتخذها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لتشجيع إنشاء عملية تشاورية إقليمية.

النتائج والتوصيات

١ - يُعتبر دور القيادة الوطنية في التصدي بفعالية للقضايا المتعلقة بالهجرة على صعيد إقليمي أمراً ضرورياً. وتُؤدي مشاركة الحكومات في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية أيضاً إلى تعزيز المزيد من الاتساق السياساتي والمؤسسي على الصعيد الوطني والمساهمة في ذلك؛ ولذلك فإن المشاركة في العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية واتباع نهج الحكومة بكاملها لإدارة مسألة الهجرة يعزز بعضها بعضا.

٢ - ينبغي لكل عملية تشاورية إقليمية وكل منتدى تشاوري إقليمي اتخاذ قرار حر بشأن ما إذا كان ينبغي لمداولات ونتائج أي منهما أن تأخذ طابعا ملزما أم لا.

٣ - ينبغي تعزيز فعالية جمع البيانات على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مرتسمات الهجرة والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، بما يكفل المراعاة الضرورية للمنظور الجنساني. وينبغي تعزيز تبادل المعلومات والتلاقح بين العمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية.

٤ - ربما يكون من السابق لأوانه إضفاء طابع مؤسسي على الروابط بين المنتدى العالمي من جانب والعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية من جانب آخر، إلا أن الحيّز المشترك الذي تم تدشينه في اجتماع المنتدى العالمي في المكسيك قد يكون نموذجا لواجهة قران من هذا القبيل.

٥ - ينبغي أن يكون إنشاء العمليات التشاورية الإقليمية بمبادرة من الحكومات المعنية، لكفالة تحمل المسؤولية الملائمة.

٦-٤ جلسة العمل المتعلقة بمنبر الشراكات

(منبر الشراكات) (رئيس الجلسة: السيد تشوكو - إميكا تشيكيزي؛ مديرة منبر الشراكات: السيدة وييس ماريا ماس)[٢٩]

حضر أكثر من ١٠٠ مندوب يمثلون الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في جلسة العمل الأولى التي عقدها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بشأن منبر الشراكات. وأوضح رئيس الجلسة ومديرة منبر الشراكات أن هذا المنبر يُعتبر آلية مبتكرة أطلقها الرئيس المكسيكي لاجتماع المنتدى العالمي، بالتعاون مع الحكومة السويسرية، لتعزيز الشراكات ذات المنحى العملي والإجرائي وتحقيق التعاون بين الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في المنتدى العالمي، ولا سيما في تنفيذ توصيات اجتماعات المنتدى. ويوجد لدى منبر الشراكات عنصر إلكتروني افتراضي يساعد في تيسير عمل هذه الشراكات وعرضها من خلال منبر إلكتروني مُصمم بشكل مناسب على شبكة الإنترنت.

ويُتوخى أن يُحقق منبر الشراكات قيمة عالية تُضاف إلى عملية المنتدى العالمي، وذلك عن طريق دعم المشاريع التي ترتبط بنتائج المنتدى والمواضيع الراهنة لجلسات المائدة المستديرة التي يعقدها المنتدى وأولويات الفريق العامل المخصص. وقد تم التأكيد على النقاط التالية المتعلقة بطبيعة منبر الشراكات:

- الحكومات المشاركة في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية هي الجهات الرئيسية التي يحق لها اقتراح وامتلاك وتنفيذ المشاريع في المنبر؛ أما المنبر في حد ذاته، فهو الجهة التي يُناط بها تيسير المشاريع، وليس تنفيذها أو تمويلها.
- منبر الشراكات أداة مرنة لديها عنصران أحدهما عبر الإنترنت والآخر خارج الإنترنت يمكن أن يساعدا الحكومات في تشكيل الشراكات أو تنفيذها في أي مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع: سواء في البدء أو التصميم أو التنفيذ أو الإنجاز/المتابعة.
- منبر الشراكات المتاح على الإنترنت يمكن أن يكون بمثابة أداة لجمع الأفكار والمعلومات عن المشاريع، وكذلك التعليقات/الأسئلة ونشرها إلى جميع المستخدمين، في حين يمكن للعنصر الآخر خارج الإنترنت أن ييسر إقامة اتصالات وترتيب لقاءات تفاعلية مباشرة بين الشركاء الفعليين أو المحتملين.

(٢٩) يعود الفضل في إمكانية إعداد هذا التقرير إلى الدكتورة كاثلين نيولاند، من معهد سياسات الهجرة، التي قامت بتدوين الملاحظات أثناء انعقاد جلسة العمل.

وأثناء المناقشة العامة، أعرب العديد من المندوبين عن الترحيب بمبادرة منبر الشراكات والتقدير لأهدافها المحددة. وسعى بعض المندوبين إلى توضيح ماهية الخيارات المتاحة بالنسبة للمشاريع، والجهة التي ستُحددها (ما إذا كان سيتم وضع عملية للفرز، وكيفية تمويل المشاريع وكيفية ضمان الاستدامة والشفافية والصدق في أولويات المنتدى العالمي في ما يتعلق بمنبر الشراكات). وأعرب مندوبون آخرون عن رغبتهم في إضافة مشاريع عديدة إلى المنبر مع التنسيق في الوقت ذاته مع المشاريع القائمة وتفادي الازدواجية في الجهود المبذولة. وطُرحت أيضاً بعض الاقتراحات، مثل إشراك جهات فاعلة غير حكومية في تطوير مشاريع المنبر واستكشاف أوجه التآزر الممكنة مع مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة التي لها شبكة قائمة بالفعل تضم ٦٠٠ ١ عضو.

واستجابة للشواغل التي أثيرت، شُدِّد على أن وحدة تقديم الدعم إلى المنتدى العالمي التي تتولى إدارة منبر الشراكات، لا تقوم باختيار مشاريع المنبر، ولا تشارك بشكل مباشر في تنفيذ مشاريعه. بل تجري عملية اختيار المشاريع من خلال الهياكل القائمة في المنتدى العالمي مثل الأفرقة العاملة المخصصة، والفريق التوجيهي والرئيس الحالي. وإضافة إلى ذلك، لا يتولى المنبر مهمة توفير التمويل للمشاريع، التي ينبغي أن تكون المسؤولية الرئيسية للدول المعنية. ولكن يمكنه أن يساعد في البحث عن التعاون مع دول أخرى أو مع جهات معنية غير حكومية لهذا الغرض.

وتم في هذه الجلسة أيضاً مناقشة ثلاثة مشاريع وليدة لإطلاق المنبر، وهي: إشراك المغتربين في أنشطة التنمية؛ وحماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم؛ ووضع مرتسمات الهجرة. وتقدم أدناه السمات البارزة لكل مشروع، يليها النقاط الرئيسية للمناقشات العامة:

المشروع الأول: دليل عن إشراك المغتربين في الأنشطة الإنمائية في بلدان المقصد وبلدان المنشأ

يعود اقتراح وضع دليل عن إشراك المغتربين في الأنشطة الإنمائية إلى مناقشات جلسة المائدة المستديرة ١-٢ للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٩ المعقودة في أثينا، حيث خلصت هذه الجلسة إلى عدم وجود دليل لإشراك المغتربين في الأنشطة التنموية. والقصد من هذا الدليل هو أن يكون بمثابة أداة للحكومات في بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء، في سعيها إلى إشراك المغتربين على نحو أوثق في جهود التنمية. وسيُحدد هذا الدليل الممارسات الواعدة والمثمرة لإشراك المغتربين في التنمية، وكذلك المعوقات الرئيسية، والطرق المبتكرة التي تستخدمها الحكومات، في كثير من الأحيان في شراكة مع المجتمع المدني، للتغلب على هذه المعوقات. ويتعين أن تأتي الإسهامات في هذا الدليل من الحكومات

عن طريق إجراء الاستبيانات الاستقصائية والمقابلات وتنظيم حلقة عمل للتحقق. ويتلقى المشروع دعم كل من هولندا وسويسرا والمكسيك وتنفذه المنظمة الدولية للهجرة ومعهد سياسات الهجرة.

وأعرب مختلف المشاركين عن دعمهم واستعدادهم لتبادل المعلومات التي يمكن أن تكون بمثابة إسهامات في هذا الدليل. وذُكرت بعض الأمثلة على ذلك، بما فيها العملية التي قامت بها شيلي واستمرت لمدة ١٠ سنوات لإشراك المغتربين في التنمية، وما لدى الوكالة الألمانية للتعاون التقني من خبرات واسعة ومبادئ توجيهية في مجال إشراك المغتربين في التنمية، ومختلف المشاريع ذات الصلة بالمغتربين التابعة للمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. وقُدم اقتراح بأن يتم النظر ليس فقط في ما يجري القيام به، بل وفي ما ينبغي القيام به أيضا.

المشروع ٢: حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم

هذا المشروع هو مبادرة نفذتها حكومة المكسيك لتأمين حماية أفضل للأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم. وهو يتعلق بمواضيع اجتماعات المائدة المستديرة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠ وهي التنمية البشرية، والهجرة غير القانونية، والهجرة والأسرة، ويبني على اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد في عام ٢٠٠٨ بشأن حماية المهاجرين وتمكينهم. وقدم المعهد الوطني للهجرة في المكسيك، بدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، التدريب لما يزيد على ٣٠٠ عامل في المعهد وإدارات أخرى لتأهيلهم للعمل كموظفين معنيين بحماية الأطفال. وكان التدريب أحد النتائج التي تمخّض عنها إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بشأن حماية الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم، التي أنشئت خصيصا لمعالجة هذه المسألة. كما تم تقديم التدريب نفسه لموظفي الهجرة لعدة بلدان شاركت في المؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة (عملية بويبلا)، هي: الجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس.

ومن خلال منبر الشراكات، تود المكسيك تقديم دورات تدريبية مماثلة للدول الأخرى دون تحميلها أي تكاليف باستثناء تكاليف نقل وإقامة الضباط والموظفين الذين سيتلقون التدريب. وسوف تتحمل المكسيك التكاليف ذات الصلة بارسال ميسّرين. كما سيُستخدم منبر الشراكات لعرض وتبادل المواد التدريبية، ويُؤمل أن يستخدم المنبر لتشكيل ”جماعة ممارسين“ من موظفي الحماية.

وأعرب عدد من المندوبين عن اهتمام مباشر بهذا المشروع. واقترح البعض توسيع مجال تركيز بعض موظفي الهجرة بحيث يشمل الشرطة التي تُعد وحدة حماية مهمة في أي حكومة. وأعرب مندوبون من منطقتي جنوب شرق آسيا وغرب أفريقيا عن اهتمام كبير بالمشروع، موضحين أن هجرة الأطفال غير المصحوبين بذويهم تُعد مشكلة خطرة في كلتا المنطقتين، ويفتقر العديد من البلدان إلى الصكوك القانونية أو صكوك السياسات اللازمة للتصدي للاتجار بالأطفال. وشدد عدة مندوبون أفريقيون على ضرورة التعاون الإقليمي والتعلم من نموذج أمريكا اللاتينية، ولا سيما المبادئ التوجيهية لحماية الأطفال المهاجرين، التي تم وضعها من خلال عملية بوييلا. وأعرب مندوب آخر عن رغبته في التعاون مع اليونيسيف من أجل تكرار المشروع في جنوب شرق آسيا.

المشروع ٣: استحداث مرتسمات الهجرة

تم تقديم مشروع مرتسمات الهجرة في إطار جدول الأعمال المواضيعي للفريق العامل المخصص المعني باتساق السياسات والبيانات والبحوث، ويشكل المشروع جزءا من جدول الأعمال هذا. وسوف تساعد المنظمة الدولية للهجرة في تنفيذ المشروع جنبا إلى جنب مع الشركاء المهتمين، مثل المفوضية الأوروبية. وأوصى اجتماع المنتدى لعام ٢٠٠٩ باستحداث مرتسمات للهجرة بهدف تيسير الإبلاغ المنتظم عن بيانات الهجرة وتحديد الثغرات في البيانات والاحتياجات في مجال بناء القدرات وتعزيز الاتساق من خلال تشكيل أفرقة عاملة تقنية على الصعد الوطنية. وقد تم إنجاز أكثر من ٧٠ مرتسما ''الجيل الأول'' للهجرة من مختلف الوكالات حتى الآن، ويجري العمل على إنجاز مرتسمات عديدة غيرها. وتطورت هذه المرتسمات من لمحة موجزة عن حالات الهجرة إلى عملية أكثر تفصيلا تقودها الحكومة تعزز جمع البيانات واتساق السياسات من خلال إشراك العديد من الأطراف المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني.

وسوف يساعد منبر الشراكات مشروع مرتسمات الهجرة من خلال عرض وتبادل النتائج التي حققتها البلدان وخبراتها، وإنشاء قاعدة بيانات عالمية لمرتسمات الهجرة ودعم الجهود المبذولة لعقد حلقات عمل إقليمية وأقاليمية، وتشكيل أفرقة عاملة تقنية لتحسين نماذج مرتسمات الهجرة وتوفير التوجيه بشأنها، وربط بلدان المنشأ بالبلدان المضيفة من خلال ترتيبات توأمة.

وتم تبادل بعض أفضل الممارسات في مجال استحداث مرتسمات الهجرة: فقد وضعت مولدوفا مرتسمات للهجرة الممتدة، بات يُستخدم كأداة لتطوير السياسات؛ في حين شكّلت غانا فريق عمل مشترك بين الوكالات عمل على منع مرتسمات للهجرة كما قام،

في إطار هذه العملية، بتقديم التدريب على المهارات وتعزيز المؤسسات وتحسين التعاون بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني.

وتناول النقاش ضرورة توحيد النماذج إلى حد ما، من أجل إنتاج بيانات قابلة للمقارنة بين البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، اقتُرح أن يضطلع منبر الشراكات بدور تيسيري في منع مثل هذا النموذج الموحد. وأشيرَ أيضا إلى أن مؤتمر أمريكا الجنوبية بشأن الهجرة يساعد على دعم وتنسيق مرتسمات الهجرة. وعلاوة على ذلك، رأى العديد من المندوبين أنه يتعين تحديث المرتسمات بانتظام وينبغي تشجيع المجتمع المدني على المشاركة في عملية وضع مرتسمات الهجرة. وأشار البعض إلى ضرورة أن تقوم البلدان المتلقية أيضا بوضع مرتسمات للهجرة، بحيث يمكن للمهاجرين وحكومات بلادهم فهم شروط البلدان المتلقية فيما يتعلق بالهجرة.

وفي الختام، أعربت سويسرا، الرئيس الجديد، عن سرورها وتقديرها لما أبداه المشاركون من حماس خلال جلسة العمل الأولى لمنبر الشراكات. وعكس هذا التزام الحكومات بعملية المنتدى ككل. وقدمت سويسرا، بوصفها الرئيس الجديد للمنتدى، تأكيدات على أن الشواغل التي أُثيرت بشأن الشؤون اللوجستية واختيار المشاريع والتمويل ستُؤخذ في الاعتبار أثناء مواصلة تطوير منبر الشراكات.

٦-٥ الدورة الاستثنائية المعقودة بشأن مستقبل المنتدى

شارك في رئاسة الدورة الاستثنائية الرئيس المكسيكي الحالي للمنتدى، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة والتنمية.

وكان الغرض الرئيسي من الدورة الاستثنائية يتمثل في التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار المناسب لإجراء عملية تقييم للمنتدى، بالإضافة إلى اختصاصات فريق التقييم. وقد تم تأييد هذين الأمرين في بويرتو فالارتا.

وتم تناول ثلاث مسائل رئيسية خلال هذه الدورة[٣٠]:

- بيانات عن ظواهر الهجرة والمشاكل المرافقة لها
- أهمية عملية المنتدى وبعض العناصر التي ينبغي تقييمها، مع بعض الاعتبارات المتصلة بمستقبل المنتدى.
- المنهجية والإجراءات التي يجب وضعها للتقييم.

(٣٠) قدم ٢٧ بلدا مداخلات خلال هذه الدورة.

ورحب المندوبون بإطلاق عملية تقييم المنتدى برئاسة المكسيك، واعتبروا أن ورقة المعلومات الأساسية، التي سبق وضعها والتشاور بشأنها وتعديلها وتعزيزها، تعكس وجهات النظر الأولية التي ينبغي أن يُسترشد بها في التقييم، وأنها تشكل نقطة انطلاق جيدة جدا لعمل فريق التقييم. ورأت الحكومات أن ما يتسم به المنتدى من طبيعة غير رسمية وطوعية وخاضعة لقيادة الدول ينبغي أن يظل المبدأ الرئيسي، وسلّمت بأن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة يضطلع بدور هام ويوفر الاستمرارية والذاكرة المؤسسية للمنتدى.

وفيما يتعلق بالتحديات التي يواجهها المنتدى، شدد المشاركون على أنه لا يمكن التنبؤ بتمويل المنتدى، الأمر الذي يمثل خطرا مستمرا على استدامته. وبسبب قيود الميزانية الحالية التي يعاني منها عدد من الحكومات، أصبح المنتدى أكثر عرضة للتأثر بالأخطار. وأصبح من الضروري إعادة النظر في آليات التمويل. واقترح الممثل الخاص للأمين العام، السير بيتر ساذرلاند، بعض النهج الممكنة التي يمكن أن تحسّن القدرة على التنبؤ، مثل تقديم ميزانية مؤقتة عندما تعلن حكومة ما استعدادها لرئاسة المنتدى؛ وعقد دورة لإعلان التبرعات يمكن للحكومات أن تعرب خلالها عن استعدادها للمساهمة بأموال. وبشكل عام، اتفق المشاركون على بذل المزيد من الجهود لتوفير المزيد من التمويل الذي يمكن التنبؤ به والذي يتسم بالاستدامة من أجل ضمان استمرارية العملية.

وفي إشارة إلى تأثير المنتدى، أدلت الوفود المشاركة بطائفة متنوعة من التعليقات والآراء. ورأى البعض أن المنتدى قد أوجد استجابات وحلول عملية. واعتبر آخرون أنه يشكل منبرا مثاليا للحكومات والأطراف المعنية الأخرى لمناقشة مسائل الهجرة والتنمية على المستوى المتعدد الأطراف، دون أن تظهر الحساسيات التي تُلاحظ أحيانا في محافل أخرى. واتفق معظم الوفود على أن المنتدى ينمو من عام إلى آخر وقد بات يشكّل حيزا بالغ الأهمية للتحاور والتفاهم بشأن السياسات. وفي كثير من الحالات، تم الاسترشاد بالنتائج لرسم السياسات ووضع قوانين جديدة.

وفي هذا السياق، صرح الرئيس المكسيكي أن الهدف من هذا التقييم سيتمثل في إظهار ما حققه المنتدى، وما إذا كان مجرد عملية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة؛ أم أنه ينبغي أن يكون له تأثير أكبر على السياسات العامة. وتحتاج الدول إلى التوصل إلى توافق في الآراء وتفاهم بشأن بعض المبادئ الأساسية التي تؤكد العلاقة بين الهجرة والتنمية. وسيمثل التقييم لمحة موجزة عن المنتدى، بحيث يمكن لجميع الحكومات المشاركة البدء من نقطة الانطلاق نفسها عندما تقرر ما يتعين القيام به في المستقبل. وأكد الرئيس أهمية

اتباع أسلوب تدريجي يهدف إلى بناء الشفافية والمصداقية في التقييم، حيث يشعر الجميع بالارتياح. ويجب التعامل مع هذه العملية بعناية، من أجل ضمان أن تكون مفتوحة وشاملة.

وتم توزيع مسودة اختصاصات لفريق التقييم وإقرارها.

واتفقت الحكومات على أن يقوم الرئيس وفريق التقييم بالعمل على التعاريف والخطوط العريضة التي سيتم تقييمها، وكذلك العناصر التي سيتم تقييمها. وبعد هذه الخطوة الأولى، سيقوم الرئيس وفريق التقييم ببدء مشاوراتهم بشأن طريقة عمل المنتدى، بما في ذلك كيفية إعداده لاجتماعاته، وتركيزه المواضيعي الشامل واختيار موضوعاته. وسيُنظر خلال المشاورات في الهيكل الحالي للمنتدى، بما في ذلك دور الرئيس، والفريق التوجيهي، وأصدقاء المنتدى، ووحدة الدعم، وأفرقة العمل، وترتيبات التمويل. كما سيجري تقييم ما إذا كان المنتدى يساعد على إقامة حوار مثمر وفعال، والتوصل إلى نتائج عملية المنحى فيما يتعلق بمناقشة السياسات الموضوعية، والدروس المستفادة والتغييرات في السياسات. وسيتم تناول الروابط والتفاعل مع الأمم المتحدة والوكالات الدولية ذات الصلة والأطراف المعنية في المجتمع المدني. وسيجري بحث كافة هذه المسائل والقضايا الأخرى ذات الصلة بطريقة موضوعية وشاملة.

كما اتفق المشاركون على أن عملية التقييم ينبغي أن تنظر في الخيارات الممكنة لمستقبل المنتدى. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة الحرص على ألا يقتصر التقييم على التأثير على السياسة العامة، بل أن يشمل أيضا الإجراءات المتخذة استجابة للتحديات التنفيذية التي تطرحها الهجرة. واقترح أحد الوفود أن يصبح المنتدى بمثابة هيئة تنفيذية تضمن تنفيذ النتائج العملية تنفيذا فعليا. واعتبر وفد آخر أنه من المهم توسيع نطاق المناقشة، والبحث في ما سيحدث بعد عام ٢٠١٣ على صعيد عملية المنتدى، والاتفاق على أفضل شكل لمناقشة الهجرة الدولية والصلات التي تربطها بالتنمية.

وأشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى زيادة التركيز على المنتدى وربما على تنشيط الأفرقة العاملة وتوسيع نطاق عضويتها. واقترح آخرون تعزيز عنصر التنمية ضمن مناقشات المنتدى. وشدد بعض الحكومات على ضرورة أن يكون المنتدى شاملا وأن يعزز إقامة شراكة حقيقية مع إقامة المزيد من الروابط مع الجهات الفاعلة من غير الحكومات بطريقة منظمة، لتمكينها من تقديم مساهمات مفيدة.

وستكون عملية التقييم شفافة وتوافقية وشاملة، وينبغي أن تؤدي إلى نتائج كاملة وشاملة بحيث يُسترشد بها لاحقا في التحليل والنقاش، مما يتيح للدول اتخاذ القرارات بشأن مسار العمل الذي يتعين اتخاذه من أجل مستقبل المنتدى. وينبغي إنجاز المهمة في وقت

يتناسب مع عقد الحوار الرفيع المستوى في عام ٢٠١٣. وأعلنت الحكومات أنه لا بد للتقييم أن يعكس خصوصيات الدول والمناطق المختلفة وتطلعاتها والتحديات التي تواجهها.

٧ - الجلسة العامة الختامية - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر (١٧/٣٠-١٩/٠٠)

بدأت الجلسة الختامية بعرض تقارير عن الجلسات الثلاث للمائدة المستديرة من قبل: السيد مانويل إيمسون، الملحق المعني بشؤون العمل، الفلبين، لجلسة المائدة المستديرة ١؛ والسيد عزوز سامري، الوزير المفوض، المغرب، لجلسة المائدة المستديرة ٢، والسفيرة ماريا باسولز، رئيسة ديوان الأمين العام للهجرة والشؤون القنصلية، إسبانيا، لجلسة المائدة المستديرة ٣. وترد النقاط البارزة التي تضمنتها بياناتهم في التقارير المتعلقة بكل من جلسات المائدة المستديرة.

وبعد ذلك، سلّط السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالهجرة الدولية والتنمية الضوء على نجاح المنتدى باعتباره حيزا لمناقشة قضايا الهجرة جمع تحت مظلته أكثر من ١٥٠ بلدا. ثم قدم تقريرا عن النقاط البارزة التي تم تناولها خلال الدورة الاستثنائية المعقودة بشأن مستقبل المنتدى. ولاحظ الشعور الجماعي والقوي الذي أُعرب عنه لصالح المنتدى بعد أربع سنوات، بما في ذلك من جانب البلدان التي كانت تشكك في السابق بهذه العملية. وأعرب عن اعتقاد مفاده أن الحكومات قد أنشأت عملية فعالة، رغم هشاشتها، للإشراف على إدارة المنتدى. غير أنه شدد على التحديات التي تنتظر المنتدى، ففي حين أن هدفه يتمثل في تعزيز فعالية السياسات والبرامج وتحسين الاتساق بين الحكومات، فإن الخطوة التالية هي ذات شقين: أن يقوم على نحو منهجي بتقييم تأثيره، وأن يواصل تعزيز هيكله، بحيث يمكن تكييفه وجعله أكثر كفاءة.

أشار السيد ساذرلاند أيضا إلى ضرورة التأكيد على ما للمنتدى من قيمة كبيرة باعتباره تجمعا دوليا. وأعرب عن أمله في أن تثبت عمليه تقييم المنتدى ذلك، مع محافظة المنتدى على طبيعته غير الرسمية والطوعية والخاضعة لقيادة الدول، ومواصلة تطوير علاقته بالأمم المتحدة. ولاحظ أيضا أن عددا من الحكومات واظب على تقديم الدعم المالي لهذه العملية. وحثّ الحكومات على استكشاف السبل الكفيلة بضمان نشر الأفكار التي يتمخّض عنها المنتدى عبر منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أشار إلى تطور إيجابي آخر هو توثّق أواصر العلاقة بين المنتدى والفريق العالمي المعني بالهجرة. وكرر التأكيد على استمرار مشاركة الأمين العام في هذه العملية. ثم اختتم بتوجيه الشكر لمؤسسة بانكومر لتنظيم أيام المجتمع المدني.

وأعرب الرئيس الجديد للمنتدى لعام ٢٠١١، معالي السيد ادوارد غنيزا، السفير الخاص المعني بالتعاون الدولي في مجال قضايا الهجرة، من سويسرا، عن ارتياحه لعقد دورة محفِّزة للغاية في بويرتو فالارتا. وأعرب عن امتنانه للحكومة المكسيكية لتنظيم ورئاسة الدورة الرابعة للمنتدى بطريقة مُثرية حافظت على روح المنتدى. وشجع جميع الدول الأعضاء على العمل على تغيير المفاهيم العامة للهجرة، التي ينبغي أن تُعتبر فرصة وظاهرة إيجابية للغاية. ويجب إخضاع الصلات بين الهجرة والتنمية لمزيد من التحليل، وينبغي تنفيذ سياسات الهجرة بطرق من شأنها أن تسمح للمهاجرين أن يصبحوا من الأطراف الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يمكنهم أن يستفيدوا أنفسهم وأن يفيدوا بلدانهم الأصلية والبلدان المضيفة. وتطرح الهجرة تحديات ومخاطر، ويتعين على الدول الاضطلاع بدور كبير في معالجة هذه القضايا.

وأكد لجميع أصدقاء المنتدى أن للمنتدى وإنجازاته مكانة كبيرة في سويسرا. فسويسرا ستتولى رئاسة المنتدى بأقصى قدر من التفاني وستركز على كيفية جعله يأخذ طابعا أكثر عملية. وبسبب ضيق الوقت الفعلي، لن يتسنى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١١. ومع ذلك، تعتزم سويسرا تنفيذ ومواصلة تطوير المبادرات التي وُضعت في السنوات الأربع الماضية للاستمرار في تشجيع التفاعل والتعاون، ولا سيما من خلال فريقين عاملين مخصصين تابعين للمنتدى ومنبر الشراكات. وأهاب بالدول الأعضاء توحيد الجهود وتكريس هذه السنة للعمل.

وأعرب الوفد السويسري عن عميق تقديره للاقتراحات والأفكار القيمة التي قدمها العديد من أصدقاء المنتدى في بويرتو فالارتا بشأن كيفية جعل العام ٢٠١١ يمثل بالنسبة للمنتدى عاما مكرسا للحوار المركّز والعملي المنحى ولكيفية ضمان استمرار التبادل بين الحكومات والمجتمع المدني. وسوف تولي سويسرا أهمية مماثلة للبدء بتقييم المنتدى المقبل والإشراف عليه، معتمدة في ذلك على الدور التحضيري القيّم الذي اضطلعت به المكسيك. وسويسرا التي تدرك أهمية هذه العملية ملتزمة بكفالة أقصى قدر من الشفافية مع مراعاة هدفها الحقيقي ألا وهو تحليل مكامن القوة والضعف في المنتدى وتحديد طرق عمليه لتحسينه. ومن شأن التقييم أن يقدم، في نهاية المطاف، للحكومات المشاركة في المنتدى هدفا وأساسا شاملا لإجراء مداولات مفتوحة وشفافة بشأن مستقبل المنتدى.

وأعرب السفير غنيزا عن تفاؤله بأن تكون الدورة الخامسة للمنتدى في عام ٢٠١١ مكثّفة وملهمة. وأهاب بالدول الأعضاء توحيد الجهود وتكريس هذه السنة للعمل.

وأعرب رئيس المنتدى لعام ٢٠١٠ جوليان فنتورا فاليرو في ملاحظاته الختامية عن تقديره لجميع الوفود على مشاركتها الفعالة وتعاونها في عقد مناقشات جوهرية ومفتوحة وصادقة. ومثّل المنتدى لعام ٢٠١٠ فرصة جيدة للدول لتبادل الخبرات بشأن كيفية التعامل مع التحديات التي تطرحها ظاهرة الهجرة والطرق التي يمكن من خلالها استغلال الفرص لتعزيز الصلة بين الهجرة والتنمية البشرية. وتشكل الهجرة جزءا من الواقع الاجتماعي والاقتصادي العالمي. وبالتالي فمن الضروري التعرف على مساهمات المهاجرين وتغيير التصورات المتعلقة بالهجرة.

وكانت نتائج الاجتماع الحكومي وأيام المجتمع المدني مرضية للغاية، إذ أدت إلى التوصل إلى رؤى عملية وتوافق في الآراء يؤمَل أن يثريا المداولات العالمية بشأن الهجرة والتنمية. وقد عززت المكسيك الشمول والشفافية وأشركت جميع الأطراف المعنية في وضع الإطار المفاهيمي للمناقشات بشأن الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك – مسؤولية مشتركة. وفي الوقت نفسه، تم مدّ جسور جديدة من التواصل والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني باستخدام آليات مبتكرة، مثل الحيز المشترك ومنبر الشراكات. كما وضعت المكسيك الأسس لعملية تقييم للمنتدى من أجل التحضير للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية في عام ٢٠١٣.

واعترف السفير خوليان فنتورا بإنجازات الفريقين العاملين المخصصين التابعين للمنتدى (الفريق المعني بحماية المهاجرين وتمكينهم، والفريق المعني باتساق السياسات والبيانات والبحوث)، والعمل الذي قام به المستشارون الدوليون للمنتدى (د. خورخيه دوراند، ود. رولف جيني، ود. إيرينا أوميلانيوك، والسيد ألبرت موزيز، والسيد تشوكو ايميكا – تشيكيزي) وفرقة العمل المكسيكية التابعة للمنتدى برئاسة وزارة الخارجية المكسيكية ومعهد الهجرة الوطني، وعمل إستريلا لاجوم – رومان، رئيسة وحدة الدعم التابعة للمنتدى وفريقها، بالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة، والسيد بيتر ساذرلاند، والسيد فرانسوا فوينا. كما تقدم بالشكر إلى مؤسسة بانكومر لدورها المتميز في تنظيم أيام المجتمع المدني وجميع الحكومات والمنظمات الدولية التي قدمت الدعم المالي الذي سمح بحضور وفود من أكثر من ١٣١ بلدا، وسلطات ولاية خاليسكو ومدينة بويرتو فالارتا. وأخيرا، شكر جميع الوفود الحاضرة التي جعلت دورة المنتدى لعام ٢٠١٠ دورة مرضية للغاية. وأعرب عن ثقته في مستقبل المنتدى وتمنى لجميع الوفود سلامة العودة إلى بلدانهم.

٨ - تأملات ختامية

مرت أربع سنوات منذ أن بدأ المنتدى العالمي المعني بالهجرة الدولية والتنمية عمله، وفي عشية بدء تقييم مهم، لا تزال هذه العملية تشهد تعزيزا وتعيد تأكيد نفسها باعتبارها الحيز الأكثر التزاما بمعالجة الجوانب المتعددة الأبعاد لظاهرة الهجرة الدولية وصلاتها بالتنمية.

ومنذ الجلسة الأولى للمنتدى، حاولت المكسيك المساهمة برؤيتها وخبرتها لتعزيز هذه العملية. وشكلت الموافقة على رئاسة اجتماع عام ٢٠١٠ تحديا ولكن أيضا فرصة كبيرة للنهوض بمناقشة بعض القضايا العالقة التي كانت مدرجة على جدول أعمال المنتدى، بهدف تجاوز المفاهيم النمطية، وبناء رؤية شاملة ومتوازنة للهجرة والتنمية.

وكانت السنة التي ترأسنا فيها هذه العملية إحدى السنوات الأكثر تعقيدا بالنسبة لملايين المهاجرين الذين اضطروا إلى مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية، بينما هم يعيشون أصلا ظروفا صعبة. ولم تترك هذه الظروف من خيار أمام الكثير من الناس سوى العودة إلى ديارهم نتيجة البطالة وانكماش القطاعات الإنتاجية، كما أدت إلى تباطؤ تدفق التحويلات المالية، مما أثر بشكل مباشر على دخل أسر المهاجرين وأثر سلبا على النظرة الاجتماعية للمهاجرين، الذين يُنظر إليهم على أنهم يحملون منافسة غير عادلة إلى سوق العمل ويشكّلون عبئا على نظم الضمان الاجتماعي في البلدان المضيفة.

ومع أخذ السياق الدولي بعين الاعتبار، فإن الملاحظات الواردة في ورقة المفاهيم بشأن الموضوع الرئيسي، ألا وهو الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك - مسؤولية مشتركة، أبرزت أهمية تعاون جميع الأطراف المعنية لمواجهة التحديات التي تطرحها الصلة بين الهجرة والتنمية بالنسبة لبلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد. وتؤكد ورقة المفاهيم على مركزية ضمان حماية حقوق المهاجرين، بغض النظر عن حالة الهجرة الخاصة بهم، وتسلم بمساهمتهم باعتبارهم عناصر أولية، الأمر الذي يمكن أن يسهل قبولهم وإدماجهم في بلدان المقصد، مما يقلل من أوجه ضعفهم.

ومنذ وضع مسودات ورقات العمل من أجل المناقشات في بويرتو فالارتا، أعربت البلدان عن اهتمامها والتزامها بجعل المنتدى أداة مفيدة لتطوير المبادرات والمشاريع، ومرجعا مهما في تخطيط السياسة العامة.

وتمكن منتدى عام ٢٠١٠ من إعادة تقييم مفاهيم مهمة مختلفة وإدراجها في جدول أعماله. وجعل هذا من الممكن النظر إلى القضايا التي ستُناقش بجميع أبعادها من منظور شامل وإنساني، كما عزّز إمكانية مناقشتها بعمق أكبر في الاجتماعات المقبلة. وأكدت التوصيات الصادرة عن جلسات اجتماعات المائدة المستديرة على أهمية الاستمرار في مناقشة هذه القضايا، أثناء مناقشة سبل تعزيز الأدوات الأساسية لعملية صنع القرار والتخطيط لاتخاذ إجراءات معينة مثل تبادل المعلومات، ووضع نماذج ومؤشرات للآثار.

وقمنا، بما يتسق مع الموضوع الرئيسي، بالتشجيع على استحداث أشكال جديدة من التواصل مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية، اقتناعا منا بأن خبرتهم تشكل، فيما تشكل، وسيلة لإثراء المناقشات والمساعدة على تنفيذ توصيات المنتدى. وقد أظهر إنشاء الحيز المشترك أنه من الممكن أن يكون هناك تبادل محترم وبنّاء لوجهات النظر والآراء والمنظورات، وعلى أن الإرادة موجودة لتعزيز الجهود في مختلف المهام التي تتطلبها الهجرة والتنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن منبر الشراكات، وهو آلية لتطوير مشاريع محددة تدعم تنفيذ توصيات المنتديات السابقة، يشكل خطوة ثابتة على طريق طويل وإنما ضروري لجعل المنتدى عملي المنحى.

ويبيّن الاهتمام المتزايد بأعمال المنتدى أنه عمليه حيّة، وبالتالي فإننا على يقين من أن نتائج تقييمه المقبلة سوف تساعد في بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل.

والمكسيك، إذ تعترف بأن المنتدى هو عملية قيد الإنشاء، سوف تواصل الإسهام برؤيتها وخبرتها من أجل ترسيخ المنتدى باعتباره الحيز الأنسب للمناقشات المتعددة الأطراف بشأن خطة الهجرة والتنمية.

وتعرب الحكومة المكسيكية عن عميق امتنانها للدعم القيم الذي تلقته من جميع الدول والمنظمات المتخصصة الأخرى التي شاركت بهمة في منتدى عام ٢٠١٠ وقدمت له الدعم. كما تكرر وعدها بأن تبقى منفتحة على إمكانية الحوار والتعاون من أجل التوصل إلى إجابات للتحديات التي تطرحها الهجرة والتنمية.

٩ - شكر خاص

تعرب حكومة المكسيك عن امتنانها للعديد من الحكومات والشركاء الآخرين التي اضطلعوا بدور فاعل في إعداد ورقات العمل للمائدة المستديرة وفي التحضير للجلسات.

وتعرب حكومة المكسيك أيضا عن تقديرها للدعم الذي تلقته، في شكل مساهمات مالية وعينية، من الدول والمنظمات التالية: جمهورية الأرجنتين، وكومنولث أستراليا، ومملكة بلجيكا، وكندا، ومملكة الدانمرك، والجمهورية الفرنسية، ودولة إسرائيل، والجمهورية الإيطالية، ومملكة هولندا، ومملكة النرويج، وجمهورية البرتغال، ومملكة إسبانيا، ومملكة السويد، والاتحاد السويسري، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، ومؤسسة ماك آرثر.

التذييل ١

[الأصل: بالإنكليزية]

الدليل

الرئيس الحالي	
الاسم	السفير خوليان فينتورا فاليرو
اللقب الرسمي	الرئيس الحالي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ٢٠١٠ وكيل الوزارة لشؤون أمريكا الشمالية وزارة الخارجية المكسيكية
معلومات الاتصال	Plaza Juárez 20, 18 th floor, Col. Centro, Mexico City, 06010 رقم الهاتف: 5804-3686 55 52+ رقم الفاكس: 5605-3686 55 52+ البريد الإلكتروني في وزارة الخارجية: jventurav@sre.gob.mx

المدير التنفيذي[1]	
الاسم	الدكتور رينيه زينتينو
اللقب الرسمي	نائب وزير السكان والهجرة والشؤون الدينية
معلومات الاتصال	Abraham González 48, Col. Juárez, Mexico City, 06600 رقم الهاتف: 88/3985-5093 55 52 + رقم الفاكس: 3683-5093 55 52 + البريد الإلكتروني: amtorres@segob.gob.mx

فرقة العمل

الاسم	السيد رولاندو غارسيا ألونسو
اللقب الرسمي	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ٢٠١٠ منسق العلاقات الدولية والمؤسساتية معهد الهجرة الوطني
معلومات الاتصال	Homero 1832, 18th floor, Col. Los Morales Polanco, Mexico City, 11510 رقم الهاتف:2400-5387 55 52+ الخط الفرعي 18712

(١) تولت السيدة سيسيليا روميرو كاستييو، التي كانت آنذاك مفوضة معهد الهجرة الوطني، منصب المدير التنفيذي. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، خلفها السيد سلفادور بيلتران ديل ريو مدريد.

	رقم الفاكس: 9860-5557 55 52+
	البريد الإلكتروني في معهد الهجرة الوطني:
	rgalonso@inami.gob.mx
الاسم	الوزير سوكورو فلوريس ليبرا
اللقب الرسمي	المنسق المكسيكي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠
	المدير العام المعني بالقضايا العالمية
	وزارة الخارجية المكسيكية
معلومات الاتصال	Plaza Juárez 20, 14th floor, Col. Centro, Mexico City, 06010
	رقم الهاتف: 99/5628-3686 55 52+
	رقم الفاكس: 5632-3686 55 52+
	البريد الإلكتروني في وزارة الخارجية: sflores@sre.gob.mx
الاسم	السيدة نورما أرسيلي دياز غودينيز
اللقب الرسمي	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ٢٠١٠
	مديرة شؤون الهجرة
	وزارة الخارجية المكسيكية
معلومات الاتصال	Plaza Juárez 20, 14th floor, Col. Centro, Mexico City, 06010
	رقم الهاتف: 5769-3686 55 52+
	رقم الفاكس: 5632-3686 55 52+
	البريد الإلكتروني في وزارة الخارجية: ndiaz@sre.gob.mx
الاسم	السيد هوغو رودريغيز نيكولات
اللقب الرسمي	الأمين الفني للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ٢٠١٠
معلومات الاتصال	Homero 1832, 18th floor, Col. Los Morales Polanco, Mexico City, 11510
	رقم الهاتف: 2400-5387 55 52+ الخط الفرعي 18712
	رقم الفاكس: 9860-5557 55 52+
	البريد الإلكتروني الشخصي: hugo.rodrigueznicolat@gmail.com
الاسم	السيدة إيفلين فيرا باريتو
اللقب الرسمي	عضوة فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ٢٠١٠
	نائبة مدير شؤون الهجرة
	وزارة الخارجية المكسيكية

معلومات الاتصال	Plaza Juárez 20, 15 th floor, Col. Centro, Mexico City, 06010
	رقم الهاتف: 5100-3686 55 52+الخط الفرعي 7240
	رقم الفاكس:5632-3686 55 52+
	البريد الإلكتروني في وزارة الخارجية: evera@sre.gob.mx

الاسم	السيد آنخيل كوري سيرفانتيس
اللقب الرسمي	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠
	نائب مدير الشؤون المتعددة الأطراف
	معهد الهجرة الوطني
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 2400-5387 55 52+الخط الفرعي 18109
	رقم الفاكس: 9860-5557 55 52+
	البريد الإلكتروني في معهد الهجرة الوطني: akuri@inami.gob.mx

الاسم	السيدة كلاوديا بونيو
اللقب الرسمي	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية العام ٢٠١٠
	مستشارة وكيل وزارة الشؤون المتعددة الأطراف وحقوق الإنسان
	وزارة الخارجية المكسيكية
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 5601-3686 55 52+
	رقم الفاكس: 5632-3686 55 52+
	البريد الإلكتروني في وزارة الخارجية: cbueno@sre.gob.mx

الاسم	السيد ألبرتو كيروز
اللقب الرسمي	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠
	موظف في وزارة الخارجية المكسيكية
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 5100-3686 55 52+ الخط الفرعي 5769
	رقم الفاكس: 5632-3686 55 52+
	البريد الإلكتروني في وزارة الخارجية: aquiroz@sre.gob.mx

الاسم	السيدة ميشيل تيخاديا أوروزكو
اللقب الرسمي	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠
	موظفة في معهد الهجرة الوطني
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 2400-5387 55 52+ الخط الفرعي 18258
	رقم الفاكس: 9860-5557 55 52+
	البريد الإلكتروني في معهد الهجرة الوطني:
	mtejadilla@inami.gob.mx

الاسم	السيد سلفادور بيرومين ساندوفال
اللقب الرسمي	عضو فرقة العمل التابعة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية لعام ٢٠١٠
	موظف في معهد الهجرة الوطني
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 2400-5387 55 52+ الخط الفرعي 18327
	رقم الفاكس: 9860-5557 55 52+
	البريد الإلكتروني في معهد الهجرة الوطني:
	sberumen@inami.gob.mx

الاسم	السيد تشوكوو – إيميكا تشيكيزي
اللقب الرسمي	المستشار الخاص للرئيس الحالي
معلومات الاتصال	رقم الهاتف في سيراليون: 77 99 89 78 232+/77 99 89 33 232+
	رقم الهاتف في المملكة المتحدة: 001 400 7847 44+
	البريد الإلكتروني: internationaladviser@gfmd.org
	البريد الإلكتروني الشخصي: cechikezie@gmail.com

الاسم	الدكتور خورخيه دوران
اللقب الرسمي	المستشار الخاص للرئيس الحالي
معلومات الاتصال	رقم الهاتف في المكسيك: 3327-3819 33 52+
	البريد الإلكتروني: internationaladviser@gfmd.org
	البريد الإلكتروني الشخصي: jdurand@princeton.edu

الاسم	الدكتور رولف كورت جيني
اللقب الرسمي	المستشار الخاص للرئيس الحالي
معلومات الاتصال	P.O. Box 78, 1211 Ginebra 20, Suiza
	رقم الهاتف: 054-424 450 33+/2581-433 79 41+
	البريد الإلكتروني: internationaladviser@gfmd.org
	البريد الإلكتروني الشخصي: rkjenny@gcim.org

الاسم	الوزير ألبرت موزيس
اللقب الرسمي	المستشار الخاص للرئيس الحالي
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 8076 932 514 1+
	رقم المحمول: 5654 409 514 1+
	البريد الإلكتروني: internationaladviser@gfmd.org
	البريد الإلكتروني الشخصي: aemosenl@hotmail.com

الاسم	الدكتورة إيرينا أوميلانيوك
اللقب الرسمي	المستشارة الخاصة للرئيس الحالي
معلومات الاتصال	رقم الهاتف في الولايات المتحدة: 5289346 703 1+
	رقم المحمول في الولايات المتحدة: 6009136 703 1+
	البريد الإلكتروني: internationaladviser@gfmd.org
	البريد الإلكتروني الشخصي: iomelaniuk@yahoo.com.au

البعثة الدائمة للمكسيك في جنيف

الاسم	السفير خوان خوزيه غوميز كاماتشو
اللقب الرسمي	الممثل الدائم للمكسيك لدى المنظمات الدولية في جنيف
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 0707/21 748 22 41 +
	رقم الفاكس: 0708 748 22 41 +
	البريد الإلكتروني: mission.mexico@ties.itu.int
	البريد الإلكتروني الشخصي: jgomezc@sre.gob.mx

الاسم	السفير أرتورو هيرنانديز باساف
اللقب الرسمي	الممثل الدائم المناوب للمكسيك لدى المنظمات الدولية في جنيف
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 0707/21 748 22 41 +
	رقم الفاكس: 0708 748 22 41 +
	البريد الإلكتروني: mission.mexico@ties.itu.int
	البريد الإلكتروني الشخصي: ahernandezb@sre.gob.mx

الاسم	السيد ميغيل مالفافون
اللقب الرسمي	مستشار
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 0707/21 748 22 41 +
	رقم الفاكس: 0708 748 22 41 +
	البريد الإلكتروني: mission.mexico@ties.itu.int
	البريد الإلكتروني الشخصي: mmalfavon@delegamexoi.ch

وحدة دعم المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

الاسم	السيدة إستريبا لاخوم رومان
اللقب الرسمي	رئيسة وحدة دعم المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
معلومات الاتصال	رقم الهاتف: 46 49 788 22 41 + أو 47
	رقم الفاكس: 4948 788 22 41 +
	رقم المحمول: 9323 513 79 41 +
	البريد الإلكتروني: supportunit@gfmd.org
	البريد الإلكتروني الشخصي: estrellalajom@bluewin.ch

التذييل ٢

[الأصل: بالإنكليزية]

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية
المكسيك ٢٠١٠
مشروع الميزانية الأولي

المفهوم	التكلفة (باليورو)	
	المجموع الفرعي	المجموع
فرقة العمل		**٩٦ ٧٠٤**
الاتعاب[١]	**٣٤ ٩٩٤ ٨٦**	
مصاريف السفر[٢]	**٣١ ١٤٢ ٣٦**	
الإقامة	**٣٠ ٥٦٦ ٥٣**	
الأنشطة التحضيرية (الفريق التوجيهي، أصدقاء المنتدى، وغير ذلك)		**٢٥ ٩٥٣**
استئجار المعدات	**١ ٦٢١ ٤١**	
الترجمة الفورية والترجمة التحريرية (بثلاث) لغات	**١١ ٦٣٢ ٥٧**	
تسجيل الاجتماعات	**٢ ٤٢٧ ٤٥**	
وجبات الطعام	**١٠ ٢٧١ ٦٢**	
اللوجستيات العامة		**١ ٥٤٢ ٣٤٨**
مركز المؤتمرات	**٥٩ ٢٩٥ ٤١**	
استئجار الأثاث والمعدات لمكان اجتماع المنتدى[٣]	**٦٦٩ ٢٨٢ ٣٦**	
وجبات الطعام	**٧٢ ١٥٠ ٣١**	
القرطاسية ومواد الطباعة والتقرير النهائي	**٨٠ ٨٩٧ ٧٠**	
المساهمة الإضافية في أيام المجتمع المدني	**٩١ ٣٣٦ ١٢**	
المساعدة المالية للمشاركين من أقل البلدان نموا[٤]	**٤٢٣ ٤٤٢ ٢٥**	
النفقات التشغيلية	**١٤٥ ٩٤٤ ٢٨**	
صندوق الطوارئ (٥ في المائة)	**٥ في المائة**	**٨٣ ٢٥٠**
التكلفة النهائية		**١ ٧٤٨ ٢٥٥**
المساهمات		
مساهمات الحكومة المكسيكية		**١ ٠٢٩ ٩٢٢ ٦٣**
التبرعات المتوقعة		**٧١٨ ٣٣٢ ٨٧**

استناداً إلى سعر صرف قدره ١٩,١٦ بيسو مكسيكي لليورو الواحد.

(١) لا يشمل ذلك سوى أتعاب الخبراء الدوليين الذين يشكلون جزءاً من فرقة العمل داخل اللجنة التنظيمية لعام ٢٠١٠. ولا يشمل مشروع الميزانية هذا جميع أتعاب المسؤولين المكسيكيين

المشاركين في اللجنة التنظيمية ومرتباتهم. وعلى الرغم من أن تنظيم المنتدى لعام ٢٠١٠ يمثل عبئاً إضافياً على مهامهم وإعادة تنظيم ولوياتهم، فلا يعني ذلك ضمناً نفقات إضافية تلقى على كاهل الحكومة المكسيكية.

(٢) تستند هذه التقديرات إلى متوسط تكلفة تذاكر السفر ذهاباً وإياباً وفقاً للأسعار التفضيلية للمنظمة الدولية للهجرة. وتشمل هذه التكاليف حضور فرقة العمل جميع اجتماعات الفريق التوجيهي وأصدقاء المنتدى والأنشطة التحضيرية الأخرى. وتغطي الجهات الراعية لبعض المستشارين الدوليين تكاليف سفرهم وإقامتهم.

(٣) تشمل هذه التكلفة استئجار الأثاث والمعدات السمعية ومعدات الترجمة الفورية (بثلاث لغات) واللوازم اللوجستية الأخرى. وتشمل أيضاً جزءاً من مساهمة الحكومة المكسيكية في تكاليف هذه البنود الخاصة بأيام المجتمع المدني. وتغطي هذه التقديرات أيضاً تكاليف التنظيم المشار إليها أعلاه.

)٤) تستند هذه التقديرات إلى متوسط عدد مندوبي أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل الواردة في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية، التي طلبت سابقاً الحصول على بعض المساعدة المالية. وتشمل التقديرات أيضاً المحاضرين من هذه البلدان. كما تشمل التقديرات النقل والبدل اليومي والإقامة.

التذييل ٣

[الأصل: بالإنكليزية]

النفقات النهائية[١]

البيانات	بدولارات الولايات المتحدة
الاجتماعات التحضيرية في جنيف	٣٦ ٢١٩,٠٠
الخدمات الاستشارية	٢٠١ ١٦٤,٠٠
تكاليف سفر المستشارين	٦٣ ٤٠١,٠٠
مركز المؤتمرات ومعداته	٢٦٢ ٩٦٦,٨٠
التكاليف المتصلة باجتماع بويرتو فالارتا	٥٧٠ ٥٠٨,٠٦
خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية	٩٩ ٦٢٧,٠٠
خدمات المطاعم	٢٨٩ ٦٨٠,٥١
تكاليف سفر ومشاركة البلدان النامية	٥١٢ ٦٧٧,٠٠
النقل البري	٤٦ ٢٩٢,٠٧
طباعة تقرير أعمال المؤتمر	٨ ٦٦٨,٦٢
الموظفون والخدمات التنظيمية	٢٦٦ ٠٦٧,٥٦
المساهمة المباشرة في ايام المجتمع المدني	١٢٠ ٠٠٠,٠٠
النفقات الأخرى	٤٩ ٣٧٧,٧١
مجموع النفقات	**٢ ٥٢٦ ٦٤٩ ٣٢**
المساهمات الدولية	**١ ٠٨٤ ٤٩٠ ٠٠**
المساهمة المكسيكية	**١ ٤٤٢ ١٥٩ ٣٢**

(١) ينظر هذا التقرير في التكاليف التي تغطيها المساهمة المكسيكية والمساهمات الدولية، ولكنه لا يشمل المساهمات العينية، من قبيل بعض أتعاب المستشارين الدوليين؛ والدراسات التي صدر بها تكليف لدعم جلسات المائدة المستديرة؛ وأماكن الاجتماعات التحضيرية في جنيف وبعض المصاريف التشغيلية التي تفضلت حكومة ولاية خاليسكو المحلية بتغطيتها. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى الصفحات التالية.

المساهمات المكسيكية

تفاصيل النفقات

البيانات	المجموع الفرعي بدولارات الولايات المتحدة	المجموع بدولارات الولايات المتحدة
مركز المؤتمرات ومعداته		**٢٦٢ ٩٦٦,٨٠**
مركز المؤتمرات	٩١ ٢٦٥,٧٣	
معدات مركز المؤتمرات	١٧١ ٧٠١,٠٧	
التكاليف المتصلة باجتماع بويرتو فالارتا		**٥٧٠ ٥٠٨,٠٦**
التسجيل	١٨ ٩٧٤,٦٥	
أماكن الاستقبال	٢٤ ٤٢٠,٤٨	
مجموعة مواد الترحيب بالمشاركين	٣٠ ١٧٦,٤٤	
موظفو المؤتمر	٣٤ ٦٤٥,٦٠	
الأجهزة السمعية البصرية والمعدات والإضاءة وغيرها	٤٦٢ ٢٩٠,٨٨	
النقل البري[٢]		**٢٩ ٨٢٠,٠٧**
خدمات المطاعم		**٢٨٩ ٦٨٠,٥١**
خدمات المطاعم	٢٥٤ ٢١١,٣٩	
استراحات قصيرة لتناول المرطبات	٣٥ ٤٦٩,١٢	
طباعة تقرير أعمال المؤتمر		**٨ ٦٦٨,٦٢**
الموظفون والخدمات التنظيمية		**٢٦٦ ٠٦٧,٥٦**
مسائل متنوعة		**١٤ ٤٤٧,٧١**
مجموع النفقات التي تغطيها المساهمة المكسيكية		**١ ٤٤٢ ١٥٩ ٣٢**

(٢) غطت الميزانية الوطنية ٦٥ في المائة من نفقات النقل البري.

المساهمات الدولية

تفاصيل النفقات

البيانات	المجموع الفرعي بدولارات الولايات المتحدة	المجموع بدولارات الولايات المتحدة
الاجتماعات التحضيرية في جنيف		**٣٦ ٢١٩,٠٠**
الخدمات الاستشارية		**٢٠١ ١٦٤,٠٠**
الدكتور خورخيه دوران الخدمات الاستشارية	٢٠ ٠٠٠,٠٠	
الدكتور رولف جيني الخدمات الاستشارية	١٤٥ ١٦٤,٠٠	
السيد فرانسوا فوينا الخدمات الاستشارية	٣٦ ٠٠٠,٠٠	
تكاليف سفر المستشارين		**٦٣ ٤٠١,٠٠**
النقل البري[٣]		**١٦ ٤٧٢,٠٠**
خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الفورية		**٩٩ ٦٢٧,٠٠**
الترجمة التحريرية	٢٩ ٧٨٨,٠٠	
الترجمة الفورية	٦٩ ٨٣٩,٠٠	
تكاليف سفر ومشاركة البلدان النامية[٤]		**٥١٢ ٦٧٧,٠٠**
المساهمة في أيام المجتمع المدني		**١٢٠ ٠٠٠,٠٠**
البحوث		**١ ٠٠٠,٠٠**
منبر الشراكات		**٣٣ ٩٣٠,٠٠**
مجموع النفقات التي تغطيها المساهمات الدولية		**١ ٠٨٤ ٤٩٠,٠٠**

(٣) غطت المساهمات الدولية ٣٥ في المائة من نفقات النقل البري.

(٤) قدمت المنظمة الدولية للهجرة هذه الخدمات بموجب الشروط المنصوص عليها في مذكرة التفاهم التي وقّعها الرئيس المكسيكي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في آب/أغسطس ٢٠١٠.

التذييل ٤

[الأصل: بالإنكليزية]

المساهمات الدولية في الاجتماع الرابع للمنتدى الدولي العالمي المعني بالهجرة والتنمية

الجهات المانحة	المبلغ	المقصد
المساهمات المالية		
الرئيس الحالي (المكسيك)	٥٥٠ ٣٧٨ ١٧ بيسو مكسيكي	استضافة الاجتماع للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في بويرتو فالارتا
البلدان:		
الأرجنتين	٠٠٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة	لتغطية تكاليف البحوث
إسبانيا	٠٠٠ ٠٠٠ ١ يورو	غير مخصصة
أستراليا	٥٢٢,٥٠ ٢٨ دولارا من دولارات أستراليا	لتغطية تكاليف المستشار الدولي
إسرائيل	٩٧٠ ٤ دولارا من دولارات الولايات المتحدة	لتغطية تكاليف الترجمة
إيطاليا	٠٠٠ ١٥ يورو	لتغطية تكاليف المشاركين من البلدان النامية
البرتغال	٠٠٠ ٢٠ يورو	لتغطية تكاليف المشاركين من البلدان النامية
بلجيكا	٠٠٠ ٣٥ يورو	لتغطية تكاليف المشاركين من الدول الأعضاء في الوكالة البلجيكية للتعاون الإنمائي
الدانمرك	٨٦٦,٧١ ٩٨ يورو	لتغطية تكاليف المشاركين من البلدان النامية
السويد	٢٢٠,٣٠ ٧٤ يورو	لتغطية تكاليف المشاركين من البلدان النامية
سويسرا	٠٠٠ ٢٠٢ من الفرنكات السويسرية	لتغطية المصاريف التنظيمية/المستشار الدولي
فرنسا	٠٠٠ ٢٥ يورو	لتغطية المصاريف التنظيمية
كندا	٠٠٠ ٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة	لتغطية المصاريف التنظيمية
المملكة المتحدة	٠٠٠ ٢٥ جنيه استرليني	لتغطية تكاليف المشاركين من البلدان النامية
النرويج	٤٤٨,٥٠ ١٠٤ يورو	لتغطية تكاليف المشاركين في البلدان النامية
هولندا	٠٠٠ ٢٠٠ يورو	غير مخصصة
الولايات المتحدة الأمريكية	٠٠٠ ٥٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة	لتغطية تكاليف المشاركين من البلدان النامية
مؤسسة ماك آرثر	٠٠٠ ١٣٦ دولار من دولارات الولايات المتحدة	لتغطية تكاليف سفر المشاركين/مستشار دولي

الجهات المانحة	المبلغ	المقصد
المساهمات غير المالية		
البلدان:		
هولندا		انتداب مستشار دولي
الإمارات العربية المتحدة		البحوث التي دعمت الأعمال التحضيرية لاجتماعات المائدة المستديرة
المساهمات الأخرى		
المنظمة الدولية للهجرة		انتداب مستشار دولي، إلى جانب تقديم المساعدة التقنية واللوجستية
اليونيسيف		انتداب مستشار دولي وتقديم المساعدة التقنية
منظمة العمل الدولية، مكتب الأمم المتحدة في جنيف		توفير أماكن للاجتماعات التحضيرية المعقودة في جنيف، مجانا

التذييل ٥

[الأصل: بالإنكليزية]

الرؤساء المشاركون والأفرقة الحكومية في جلسات المائدة المستديرة

جلسة المائدة المستديرة	”الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك – مسؤولية مشتركة“			
الرؤساء المشاركون	أعضاء الأفرقة الحكومية			المنظمات الدولية
المائدة المستديرة ١-١ إقامة الشراكات من أجل هجرة أكثر قانونية وحماية				
البرازيل	أستراليا	بلجيكا	موريشيوس	المنظمة الدولية للهجرة
فرنسا	إسرائيل	بنغلاديش	نيجيريا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	ألمانيا	كندا	الولايات المتحدة الأمريكية	
	البرتغال	المكسيك		
المائدة المستديرة ١-٢ الاستراتيجيات المشتركة الرامية إلى التصدي للهجرة غير القانونية				
إكوادور	أذربيجان	الفلبين	نيجيريا	المنظمة الدولية للهجرة
هولندا	الأرجنتين	المغرب	اليونان	
	إيطاليا	المكسيك		
	جمهورية مولدوفا	النيجر		
المائدة المستديرة ٢-١ الحد من تكلفة الهجرة وتعظيم التنمية البشرية				
الإمارات العربية المتحدة	إثيوبيا	جمهورية مولدوفا	المكسيك	وفد الاتحاد الأوروبي
سري لانكا	إسبانيا	جنوب أفريقيا	موريشيوس	المنظمة الدولية للهجرة
السويد	إكوادور	شيلي	اليابان	منظمة العمل الدولية
	ألمانيا	كينيا	اليونان	منظمة الصحة العالمية
	بنغلاديش	المغرب		
المائدة المستديرة ٢-٢ الهجرة والقضايا الجنسانية والأسر				
المكسيك	أرمينيا	أوكرانيا	الفلبين	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
	إسبانيا	البرتغال	المملكة المتحدة	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
	إسرائيل	السودان	اليونان	اليونيسيف
	إكوادور	شيلي		المنظمة الدولية للهجرة
				منظمة العمل الدولية
				منظمة الصحة العالمية

جلسة المائدة المستديرة	”الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك – مسؤولية مشتركة“			
الرؤساء المشاركون	أعضاء الأفرقة الحكومية			المنظمات الدولية
المائدة المستديرة ٣-١	**تقييم أثر الهجرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتناول العلاقة السببية بينهما**			
الأرجنتين	جمهورية مولدوفا	كولومبيا	موريشيوس	وفد الاتحاد الأوروبي
سويسرا	السودان	المغرب		الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
كينيا	فرنسا	المكسيك		المنظمة الدولية للهجرة
المائدة المستديرة ٣-٢	**تقييم أهمية تغير المناخ وأثره على الهجرة والتنمية**			
بنغلاديش	إكوادور	شيلي	المكسيك	المنظمة الدولية للهجرة
المملكة المتحدة	ألمانيا	غانا	موريشيوس	
	سويسرا	فرنسا		
المائدة المستديرة ٣-٣	**كيف يمكن للعمليات التشاورية الإقليمية والمنتديات التشاورية الأقاليمية إدراج الصلة بين الهجرة والتنمية على افضل نحو في جداول أعمالها؟**			
إسبانيا	أستراليا	تايلند	النيجر	المنظمة الدولية للهجرة
إندونيسيا	إكوادور	جمهورية مولدوفا	الولايات المتحدة الأمريكية	
المغرب	بنغلاديش	المكسيك		

التذييل ٦ [الأصل: بالإنكليزية]

قام جون ك. بينغهام، رئيس اللجنة التوجيهية لأيام المجتمع المدني في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بتقديمه شفوياً وخطياً إلى الجلسة العامة الافتتاحية بحضور الدول والمجتمع المدني والمراقبين، المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ٢٠١٠.

بيان صادر عن أيام المجتمع المدني

المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية

بويرتو فالارتا، المكسيك

٨-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

اجتمع ما يزيد على ٤٠٠ مندوب ومراقب من ٨٠ بلداً، يمثلون المهاجرين وطائفة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني والمنظمات الدولية و ٣٣ حكومة أثناء أيام المجتمع المدني في إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي عقد في بويرتو فالارتا للبحث في موضوع اجتماع هذا العام، وهو ''الشراكات من أجل الهجرة والتنمية البشرية: رخاء مشترك ومسؤولية مشتركة''. ولقد شرفنا كل فخامة فيليبي كالديرون إينوخوسا، رئيس المكسيك، بحضوره، والسيدة مارغريتا زافالا، السيدة الأولى، بمشاركتها النشطة.

إننا نقر بأن تقدماً واضحاً قد أحرز بشأن إشراك المجتمع المدني على نحو أفضل في النقاش مع الحكومات، ونوجه التهنئة إلى حكومة المكسيك المضيفة والفريق التنظيمي في مؤسسة بانكومر. ونأمل أن تؤدي زيادة التعاون بين المجتمع المدني والحكومة إلى نتائج عملية.

وإذ نلتقي للمرة الرابعة، نعيد التأكيد على أن الهجرة الاختيارية، مع أنها يمكن أن تسهم في التنمية بطرق مهمة، فإن الهجرة ليست بديلاً عن التنمية ولا يمكن أن تستخدم كبديل عنها. ولقد جرت مداولاتنا والأزمة الاقتصادية العالمية لا تزال تهدد رفاه الملايين؛ وتغير المناخ يطرح إمكانية التشرد على نطاق واسع في البلدان وعبر الحدود الدولية؛ والأمن البشري والمادي للمهاجرين يتعرض للتهديد بسبب تجريم المهاجرين، وعسكرة الحدود، وشن الهجمات على المهاجرين، لا سيما المجزرة التي وقع ضحيتها ٧٢ شخصاً من أمريكا الوسطى والجنوبية في تاماوليباس. ويشجب المجتمع المدني تصاعد ظاهرة كراهية الاجانب التي تحول المهاجرين إلى أكباش فداء من أجل مشاكل مجتمعية واقتصادية أوسع نطاقاً ليست من صنعهم. ويتعين أن تتغير النظرة إلى المهاجرين في بلدان المنشأ والمرور العابر والمقصد تغيراً جذرياً. وعلى هذه الخلفية، جرى التشديد بوجه خاص على أهمية الجهود والشراكات والآليات المتزايدة تزايدا كبيرا لكفالة حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع أنحاء العالم.

التنمية البشرية

إننا نرحب بتركيز رئيس المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية على التنمية البشرية. ونشدد على أن الحق في التنمية هو حق أساسي من حقوق الإنسان؛ فهو أبعد بكثير عن كونه نمواً اقتصادياً. إنه مبدأ شامل يضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجميع، بمن فيهم المهاجرون؛ ويجب أن يشمل توفير الفرص للنمو البشري، والحصول على عمل لائق في الوطن وفي الخارج، والرعاية الصحية، والتعليم، وضمان أمن الحياة والذات، والمشاركة الكاملة في العمليات السياسية والاجتماعية. وخلاصة القول أنه لا تنمية حقيقية بدون حقوق الإنسان.

وإننا نحث الحكومات على إخراج الهجرة من جدول أعمال الأمن الوطني وإدراجها في إطار حقوق الإنسان والتنمية البشرية والأمن البشري. كما ندعو الحكومات إلى تقييم أثر السياسات التجارية والإعانات الزراعية وبرامج التنمية غير المستدامة التي تؤدي إلى تشريد عدد كبير من الناس من منازلهم وتحرمهم من موارد رزقهم.

وتكتسب التحويلات المالية أهمية ولكنها ليست وحدها الوسيلة التي يسهم بها المهاجرون في التنمية البشرية. ولا يجب أن يستعاض بالتحويلات المالية عن مسؤولية الحكومة في توفير التمويل وتخصيص الموارد من أجل التنمية. وينبغي أن تعترف الحكومة بالعثرات المحتملة ومنها تكريس ثقافة التبعية واعتماد الحكومات المفرط على التحويلات المالية.

إننا غالباً ما نسمع العبارة: ”ينبغي أن تكون الهجرة اختيارية لا بحكم الضرورة“، ولكن ماذا تعني هذه العبارة بالضبط؟ إنها تعني بصفة أساسية إيجاد فرص عمل محلية توفر الدخل الكافي وظروف العمل والخدمات العامة اللائقة، من قبيل الصحة والتعليم، مما يضمن رفاه الناس. ومع أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي أن تعمل مع المجتمع المدني على وضع السياسات العامة التي تخفف الحاجة إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل. وينبغي أن تدعم الحكومات أيضاً المبادرات التي يتخذها العديد من الرابطات ونوادي المغتربين وجمعياتهم في بلدان المقصد التي تحول الأموال إلى البلدان الأصلية لإيجاد فرص عمل وتقديم الدعم للخدمات العامة وتحقيق التنمية.

هجرة اليد العاملة

إننا نحث الحكومات على العمل للقضاء على تدهور حقوق الإنسان الأساسية حسب أشكال الهجرة، ولا سيما بين العمال ذوي المهارات العالية والعمال ذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة، وبين المهاجرين المؤقتين والدائمين، وبين المهاجرين القانونيين

وغير القانونيين. وينبغي إصلاح نظم منح التأشيرات لإلغاء التمييز في الوضع بين العمال ''ذوي المهارات العالية'' والعمال ''ذوي المهارات المنخفضة'' في ما يتعلق بقابلية تحويل تصاريح العمل، ووحدة الأسرة، وإمكانيات الحصول على التوطن الدائم. وإننا نلاحظ إشكالية استخدام الاختلافات الجنسانية والعرقية والإثنية للتمييز بين العمال وتصنيفهم.

ويهيب المجتمع المدني بالحكومات أن تنظم مناقشات مدعومة بالأدلة حول الهجرة المؤقتة والدائرية. ويرى المجتمع المدني أن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ينحو إلى التعامي عن العديد من العثرات في برامج هجرة اليد العاملة المؤقتة ويبالغ في تقدير فوائدها.

وإننا نوصي باتخاذ خطوات لحماية حقوق العمال المهاجرين، بما في ذلك التنظيم الصارم لوكالات التوظيف؛ وعدم تحويل رسوم التوظيف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بالكامل أو جزئياً، إلى المهاجرين؛ وخفض تكاليف الهجرة الأخرى؛ وإنهاء منح التأشيرات المرتبطة بأصحاب عمل محددين (نظم الكفالة، لا سيما للعمال ذوي المهارات المنخفضة في قطاعات تبرز فيها مواطن الضعف والتجاوز)؛ وحماية إيرادات المهاجرين المكتسبة؛ وتيسير نقل التحويلات المالية؛ وحرية تكوين الجمعيات؛ وتوفير إمكانية تحويل المعاشات التقاعدية واستحقاقات الضمان الاجتماعي الأخرى المتصلة بالعمالة. وإننا ندعو بوجه خاص إلى اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بخدم المنازل وتصديقها وتنفيذها لضمان المزيد من الحماية لهذه الفئة المستضعفة.

ويجب الفصل بين إعمال حقوق العمال وسياسات الإنفاذ المتصلة بالهجرة. وتكتسب إمكانية الاحتكام إلى القضاء أهمية أساسية لتعظيم الفوائد المتأتية للعمال من هجرة اليد العاملة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتوافر للعمال المهاجرين إمكانية الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وسبل الانتصاف وآلياته القانونية لإعمال حقوقهم. وينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على معلومات بشأن حقوقهم وظروف عملهم في بلدان المقصد.

إعادة تحديد ''الهجرة غير القانونية'' والحد منها

أشارت الوفود إلى النفاق الذي يشوب السياسات الحكومية في مجال ضبط الهجرة غير القانونية. فالحكومات تقول عملياً: ''إننا بحاجة إليكم ولكننا لا نريدكم''. ويقدم المهاجرون غير القانونيين مساهمات إلى المجتمع والاقتصاد ولكنهم يحصلون على القليل بالمقابل – فعلى سبيل المثال هم ليسوا مؤهلين للحصول على الاستحقاقات الاجتماعية أو المعاشات التقاعدية على الرغم من أنهم غالباً ما يساهمون في مدفوعات الضرائب. كما أن الحكومات، بعدم معالجتها الأسباب الجذرية للهجرة، تسهم في زيادة الهجرة غير القانونية.

ويؤيد المجتمع المدني وضع آليات محددة لتسوية الوضع القانوني للمهاجرين غير القانونيين من أجل معالجة هذه التناقضات. وإننا ننبِّه الحكومات إلى أنها لا ينبغي أن تستخدم لفظ ''مهاجر غير قانوني'' لأن كل إنسان يتمتع بحقوق الإنسان المتأصلة. وإننا ندعم القنوات القانونية والآمنة لهجرة العمال ذوي المهارات المنخفضة، وخدم المنازل، إلخ.

وإننا نعرب عن استيائنا بسبب تزايد تجريم المهاجرين غير القانونيين، والتشديد الثقيل الوطأة على الأمن، وإنفاذ القوانين، والعسكرة، والاحتجاز، ومراقبة الحدود، والترحيل. ويشكل هذا التجريم عقبة خطيرة أمام حماية المهاجرين غير الموثقين من العنف وإمكانية الاستفادة من الخدمات العمومية الأساسية (الرعاية الصحية والتعليم على سبيل المثال) وخدمات الدعم، وإمكانية الاحتكام إلى القضاء وإتاحة سبل الانتصاف. وإننا نحث الحكومات على استكشاف بدائل للاحتجاز لا تكون أكثر إنسانية فحسب، بل أقل تكلفة أيضاً. ولا ينبغي احتجاز الأطفال تحت أي ظرف من الظروف.

الأمن البشري وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين

يجب توفير الرعاية والحماية المناسبتين للأطفال والشباب، لا سيما أولئك غير المصحوبين بذويهم في رحلاتهم، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل.

وإن الشراكات بين جميع الأطراف المعنية، بما فيها الحكومة، ومجموعات المجتمع المدني (بما فيها رابطات المهاجرين، والنقابات، ومنظمات حقوق الإنسان)، وأصحاب العمل ضرورية للنهوض بحقوق المهاجرين، ولا سيما حقوق العمل.

وفي سياق الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، نحث الحكومات على التصديق على هذا الصك الهام وعلى الاتفاقيات الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان وتطبيقها. وينبغي للدول التي صدقت على هذه الاتفاقية أن تتخذ خطوات لإدراجها في تشريعاتها وممارساتها الوطنية.

الأسر

يلزم الاعتراف بالتكلفة الاجتماعية للهجرة، لا سيما بالنسبة إلى المرأة والأسرة، وذلك بسبب التخلي، عن الأطفال واغترابهم، وصعوبة الحفاظ على الروابط الأسرية مع الاعتراف بأن الهجرة تعود كذلك بفوائد على الأسر. ثم إن غياب سياسة عامة في ما يتعلق بالأسرة وكثرة التشديد على العامل الفرد وليس على أسرته يعوق الجهود المبذولة لحماية الأسر التي تترك وحدها. وفي هذا الإطار، يجب إدراج حقوق الأسر (في جمع الشمل على سبيل المثال).

ويتعين وضع مؤشرات لقياس تكلفة الهجرة وما تعود به من فوائد على الأسر. ويتعين وضع آليات على الصعيد المحلي والوطني والدولي من أجل جمع شمل الأسرة. وبصورة أكثر تحديداً، نحث الحكومات على تيسير إمكانية الحصول على تأشيرات للسماح بالزيارات العائلية في بلد المقصد، وإنشاء آليات عابرة للحدود الوطنية لتيسير العملية القانونية في بلد المقصد من أجل حصول الأسر التي تترك وحدها على النفقة ودعم الطفل بما يضمن لها تلقي بعض المال للإنفاق على الأسرة، وتطبيق نظام لقواعد البيانات من أجل التعرف على المهاجرين المختفين، يوضع بتصرف المنظمات غير الحكومية أو القنصليات لمساعدة الأسر على تعقب أقاربها، واستحداث نظم تكنولوجية لإتاحة التواصل بين الأسر.

سياسات الهجرة المراعية للمنظور الجنساني: العلاقة بين قدرة المرأة على التحكم بمصيرها والتنمية

أولى المجتمع المدني اهتماماً خاصاً إلى القضايا الجنسانية، مع التركيز تحديداً على وضع المرأة المهاجرة والمرأة التي تبقى حيث هي بعد أن يهاجر زوجها. وإننا نؤكد على أن المرأة ليست الضحية في الأساس ولكنها تتمتع بحقوق وتؤدي دوراً فاعلاً للمطالبة بحقوقها والمساهمة في التنمية. ويتعين أن تكون المرأة المهاجرة مستقلة في ما يتعلق بالمستندات، وتراخيص العمل والتنقل والتحكم بالدخل. ويجب ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة، بما في ذلك حقها في الحصول على عمل لائق. وإننا ندعو الحكومات إلى وضع مؤشرات للرصد مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن سياسات الهجرة، بما فيها مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ التوصية العامة رقم ٢٦ لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المتعلقة بالنساء والفتيات المهاجرات. وينبغي أن تعترف الحكومات بالآثار السلبية التي تخلفها سياسات الهجرة الحالية على المرأة والتصدي لها، وأن تعترف بأن للمرأة احتياجات تختلف باختلاف المناطق والظروف.

وإننا نشجب العنف الذي يمارس ضد المهاجرات، بما في ذلك الاتجار بهن. ونهيب بالحكومات أن تنفذ السياسات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وبأن تقوم بحماية حقوق الإنسان للمرأة المهاجرة في كل مرحلة من مراحل عملية الهجرة، بصرف النظر عن أصل المرأة، وتوجهها الجنسي، وأسباب التمييز الأخرى. ويتعين أن ينظر إلى الاضطهاد القائم على أساس نوع الجنس كأساس لطلب مركز اللاجئين بموجب اتفاقية اللاجئين.

تمكين المهاجرين

يجب الاستماع إلى صوت المهاجرين في المناقشات العامة المتعلقة بالسياسات، لا سيما في ما يتعلق بسياسات الهجرة وسياسات التنمية في المجتمعات الأصلية ومجتمعات المقصد. ويجب أن نكفل السماح لمنظمات المهاجرين ومنظمات الشباب المجتمعية بالمشاركة الكاملة في عمليات من قبيل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

وإننا نؤيد تمكين المهاجرين بحيث يتسنى لهم الدفاع بصورة أفضل عن حقوق الإنسان وحقوق العمل الخاصة بهم ومكافحة الاستغلال والتجاوزات التي يتعرضون لها سواء في بلد المنشأ أو بلد المقصد. ونحث الحكومات والمؤسسات والجهات المانحة الأخرى على زيادة الموارد المتاحة لبناء قدرات منظمات المهاجرين، والتركيز على مجالات منها محو الأمية المالية وتنمية المهارات التنظيمية والدعوة والتعليم، بما في ذلك منظمات المغتربين والمنظمات الثنائية الجنسية التي تعمل في بلد المنشأ وبلد المقصد على حد سواء.

تغير المناخ

إن تغير المناخ، بالاقتران مع العوامل الأخرى التي تؤثر على موارد رزق الناس وأمنهم، ينطوي على امكانية تشريد الناس بصورة غير مسبوقة. وسيكون قدر كبير من هذه الهجرة داخل البلد الواحد أو عبر الحدود إلى بلدان تعاني من الهشاشة نفسها. ومن مجالات الاهتمام غياب السياسات الوطنية والدولية، والنظم المؤسسية، والقواعد المعيارية القائمة على الحقوق، لمواجهة تنقلات الناس على نطاق واسع بسبب تغير المناخ. ولا توجد بحوث ودراسات معمقة تتناول هذا النوع من الهجرة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد إجماع على التعاريف الأساسية التي منها على سبيل المثال، ما إذا كان ينبغي اعتبار أولئك المشردين مهاجرين، أم مشردين، أم لاجئين.

وإننا نهيب بالبلدان المتقدمة النمو توفير الموارد التقنية والمالية من أجل وضع استراتيجيات تخفيفية وتكييفية وتقديم الدعم للخدمات العمومية لمساعدة جنوب الكرة الأرضية على مواجهة أثر تغير المناخ. وندعو للمزيد من التنظيم للشركات لوقف الممارسات الزراعية وممارسات إزالة الأحراج والممارسات الصناعية الهوجاء التي تسهم في تدمير الأراضي والموارد المائية والأحراج والبيئة. ويجب تطوير السياسات الاستباقية على الصعيد العالمي من أجل التصدي للمشاكل التي تعاني منها الدول الجزرية ومناطق الدلتا المعرضة لخطر الفيضانات. وينبغي أن تنظر استراتيجيات التكيف في سبل مساعدة الناس على البقاء في مواطنهم إذا أمكن وسبل مساعدة الناس على الانتقال بأمان وكرامة إذا لم يكن

بمقدورهم البقاء في مكان إقامتهم. ونهيب بالحكومات إشراك الخبراء في مجال الهجرة، والمغتربين، في هذه الاستراتيجيات.

العمليات التشاورية الإقليمية والأقاليمية

إننا نهيب بالحكومات إشراك المجتمع المدني في العمليات التشاورية الإقليمية والأقاليمية. ويمكن إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه العمليات إذا ارتقت الحكومات بها إلى مستوى الهياكل الرسمية الملزمة. وندعو الحكومات إلى ضمان أن يحتل نهج حقوق الإنسان مركز الصدارة في هذه العمليات.

مستقبل المنتدى

يعترف المجتمع المدني بالخطوات الهامة التي اتخذها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بقيادة المكسيك هذا العام. ويشيد المجتمع المدني بعدد من المبادرات المبتكرة التي اتخذتها الحكومة المكسيكية هذا العام من قبيل جمع نحو ٢٠٠ مندوب عن المجتمع المدني مع كافة الدول في برنامج المنتدى الرسمي للدول، وربط أيام المجتمع المدني رسمياً بالمنتدى الموازي لعمل الشعوب على الصعيد العالمي بشأن الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان، الذي عقد قبل أسبوع؛ ومحور التركيز الجديد على الهجرة غير القانونية، وتغير المناخ، والأسر والمنظورات الجنسانية في الهجرة؛ وإجراء مسح للمجتمع المدني عن مستقبل المنتدى؛ والنهج العملي القائم على دراسات الحالات الإفرادية الذي نظر في أمور منها خدم المنازل المهاجرون وتعظيم التحويلات المالية، ضمن أمور أخرى. وعلى الرغم من إحراز تقدم، فإننا نعتقد بأن التعاون بين المجتمع المدني والحكومات لا يزال محدوداً للغاية ونهيب بالحكومات أن تزيد من إشراك المجتمع المدني في مداولاتها وأن تعمل معه على ضمان تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية برمتها. وقد أعربت أيام المجتمع المدني عن قلقها إزاء الطابع المتخصص للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي يبدو أن مستقبله رهن للغاية باستعداد الحكومات للتطوع من أجل استضافة المناسبات السنوية.

والمجتمع المدني، إذ يمضي قدماً ويحث على إيلاء اهتمام محدد وصادق وقائم على الأدلة ضمن عمليات المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية للمواضيع التالية:

١ - عثرات الهجرة المؤقتة والدائرية

٢ - إقامة شراكات فعالة واتخاذ تدابير جدية لزيادة حماية المهاجرين العابرين

٣ - سياسات هجرة اليد العاملة القائمة على الحقوق

٤ - الحد من الحاجة إلى الهجرة ومن التكاليف المالية والاجتماعية للهجرة

٥ - زيادة إدماج الجهات الفاعلة في القطاع الخاص وتبادل المبادرات في مجال الهجرة والتنمية.

وأخيراً، يتطلع المجتمع المدني إلى العمل مع سويسرا من أجل قياس أثر جميع هذه العمليات وتعميقه، لا للتقليل من أهمية المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية بل لإضفاء رؤية جديدة على المناقشات المتمحورة حول مواضيع معينة، والنهج الإقليمية، والتقييم الرسمي، بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية في ذلك المسعى.

****

وسيتاح هذا البيان وكذلك تقرير كامل عن أيام المجتمع المدني واستنتاجاتها وتوصياتها على الموقع الشبكي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.